الارهاب الدولي

بين الواقع والتشويه



حسن يوسف اللموسي

الارهاب الدولي
بين
الواقع والتشويه

الطبعة الاولى
شباط / فبراير ١٩٨٢

المركز العربي للنشر
والتوزيع والدراسات
باريس

مقدمة

منذ أواخر الستينات من هذا القرن، دخلت كلمة الارهاب القاموس اليومي لوسائل الاعلام، خاصة في الغرب، وشملت من خلال استعمالها، كل اعمال العنف، سواء كانت من صنع افراد او من صنع مجموعات وتنظيمات.

وقد بدا واضحاً ان وسائل الاعلام المرتبطة بالغرب تهدف من وراء ذلك الى امرين: الاول ان تلصق صفة الارهاب بكل الحركات الثورية والحركات التحريرية في العالم، المناهضة بقوة السلاح لكل انواع السيطرة والظلم. والثاني ان تُظهر الغرب بمظهر حامي الديمقراطية في العالم.

ولم يكن ذلك سوى خدعة كبرى وتضليل للرأي العام. اذ اصبحت كلمة الارهاب تُستخدم لاي غرض، حتى انها صارت بحد ذاتها سلاحاً ارهابياً. وانطلقت الحملة ضد الارهاب لتبرير سياسة السيطرة والتسلط والقمع في بلدان العالم الثالث، وجرى ربط كل الحركات الثورية والتحريرية بخيط واحد، زعم الغرب الرأسمالي ان الاتحاد السوفياتي يحرّكه ويوجهه، عبر خطة مدروسة تستهدف تقويض الانظمة الغربية الرأسمالية.

وطالت الحملة ضد «الارهاب» المزعوم المجتمعات الغربية نفسها، فتعرض رافضو ومعارضو الامبريالية داخل هذه المجتمعات للقمع والبطش بحجة انهم ارهابيون.

ان الحقيقة السياسية الواقعية، التي يقرها معظم علماء السياسة والاجتماع، هي ان الارهاب لا يخدم سوى الانظمة اليمينية البوليسية في بلدان كثيرة. وهو يبلغ حده الاقصى عندما يصبح ارهاباً تمارسه دولة ضد دولة او ضد دول. وهذه الحقيقة هي التي يعمل هذا الكتاب على تعريتها.

انطلاقاً من ذلك انصبت مجموعة من الباحثين على وضع هذا الكتاب، معتمدة الوسائل العلمية الموضوعية، ومستندة الى معظم المراجع المتوفرة، من مؤلفات تاريخية وحقوقية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وتقارير وصحف وبيانات.

ان هذا الكتاب لا يدَّعي انه الكتاب الأشمل والأوسع. فهو لا يتطرق الى كل حالات الارهاب التي شهدها او يشهدها العالم، سواء على صعيد الأفراد والجماعات، او على صعيد الدول، نظراً لاتساع هذا المجال، بل هو ينطلق من العام الى الخاص، او من النظري الى العملي، معتمداً الخطة التالية:

تعريفات الارهاب - وهي تعريفات لم يتفق الذين عالجوا الموضوع على واحد منها، اذ خلطوا بين الارهاب كأداة تستخدم للوصول الى غاية معينة وبين العنف الثوري الذي يهدف الى تحرير وطن او الى تغييرٍ داخلي.

تاريخ الارهاب - استعراض المراحل التاريخية التي مرّ بها الارهاب منذ القرن الاول الميلادي وحتى العصر الحالي، من خلال الامثلة والوقائع.

فلسفة الارهاب - عرض النظريات الرئيسية التي حاولت ان تفلسف الارهاب، خاصة اثناء الثورة الفكرية في اوروبا، والثورة الفرنسية التي تلتها.

الارهاب في القرن العشرين - التحولات الاساسية التي شهدها العالم، وما أفرزته من استعمار وطغيان، ونشوء وعي لدى الشعوب المضطهدة دفعها الى استعمال العنف بهدف التحرير والتحرر، مما ادى في المقابل بالدول الاستعمارية الى استخدام اقصى قواها لتثبيت سيطرتها.

الارهاب الاحمر والارهاب الاسود ـ كلا النوعين سادا المجتمع الاوروبي الغربي، خاصة في المانيا الغربية وايطاليا. مع تركيز على درس الحالة الايطالية، لانها الاكثر تعبيراً، وعلى النضال الفلسطيني، الذي شوّه العالم الغربي مضامينه وأهدافه.

الأسس القانونية لمكافحة الارهاب ـ المؤتمرات الغربية التي انبثقت عنها معاهدات لمكافحة الارهاب، كما حددته الدول الغربية.

اميركا والارهاب ـ يشغل موضوع اميركا والارهاب الجزء الاكبر من هذا الكتاب، انطلاقاً من الارهاب الداخلي الذي ميز المجتمع الاميركي وصولاً الى الارهاب الرسمي الذي مارسته الولايات المتحدة الاميركية ولا تزال تمارسه ضد الافراد والمجموعات وخاصة الشعوب. ويميز هذا الجزء بين ثلاثة انواع من الارهاب الرسمي الاميركي هي: الارهاب السياسي والارهاب الاقتصادي والارهاب الثقافي والاعلامي، مركزاً على دور وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (السي. آي. اي). في تدبير الانقلابات وتنفيذها في البلدان ذات الانظمة المعادية لسياسة الولايات المتحدة الاميركية، وينتهي بكشف ارتباطات المسؤولين الكبار في ادارة الرئيس ريغان، وبالدور الذي تمارسه المافيا والسي. آي. اي. في توجيه السياسة الاميركية الحالية.

إن للارهاب الدولي واقعاً مختلفاً عن ذلك الواقع الذي دأبت وسائل اعلام الغرب على تسليط الاضواء عليه. ولذلك اتخذ هذا الكتاب عنواناً له «الارهاب الدولي بين الواقع والتشويه». ولعلّه يساهم في فضح تلك الأكاذيب وتنوير الرأي العام المضلَّل.

مالك ابو زيد

باريس - شباط/ فبراير ١٩٨٢



مدخل

تفتقر التعريفات الحديثة للارهاب الى الوضوح والدقة. فهي غير مكتملة بشكل عام، ومعظمها يفسّر العبارة بصورة مادية مجرّدة، انطلاقا من وجهة نظر حكومية او رسمية، سرعان ما يتبناها الاكاديميون، والمفكرون الكلاسيكيون، والقيّمون على المؤسسات. وغالبا ما تجاهلت التعريفات المعتمدة ـ حتى في ميدان القانون الدولي ـ الفروقات الجوهرية ببعديها السياسي والايديولوجي، وهي فروقات، تميّز بشكل واضح الارهاب، كأداة تستخدم في ظروف معينة، للوصول الى غاية معينة، عن العنف الثوري، كاستراتيجية، ترمي الى تحقيق اهداف التحرير الوطني، او التغيير الداخلي، لصالح الشعب، ضد الفئات التي تستغله، والمتواطئة مع القوى الاجنبية.

وقد خلطت هذه التعريفات، بين العبارتين، دون ان تحاول الولوج الى مضمون القضايا والاسباب الكامنة وراء ممارسة العنف السياسي، او اللجوء الى الارهاب.

من الناحية التاريخية، يؤكد المعجميّون، انّ انفجار العنف في شوارع العاصمة الفرنسية باريس في آب/ اغسطس عام ١٧٩٢، قد مثّل الاساس التاريخي لتعريف الارهاب، حيث حُدّد كنمط اعلى من العنف، يرمي الى زرع الرعب واراقة الدماء، عبر اعتماد اسلوب حرب الشوارع. وبرأي هؤلاء المعجميين، فان العنف «يتحول الى ارهاب، عندما يخرج عن دائرة المؤسسات الشرعية، اي عندما لا يأخذ «طابعا قانونيا».

من هنا ظهر اول تعريف للارهاب، في ملحق معجم الاكاديمية الفرنسية سنة ١٧٩٨، أي بعد ست سنوات على انفجار الثورة الفرنسية، التي عاشت في ظل العنف الدموي، والرعب، سنوات عدة بعد اندلاعها. وقد عُرِّف الارهاب يومها بأنه «نظام الرعب» واستمدت الاكاديمية الفرنسية، عبارة الارهاب من موقف حزب «اليعقوبيين» الذي استخدم العبارة، قبل ذلك، في «الجمعية الوطنية التشريعية» لاتهام خصومه «الجيرونديين» بالانغماس في مخططات تآمرية، ضد الشعب والأمة.

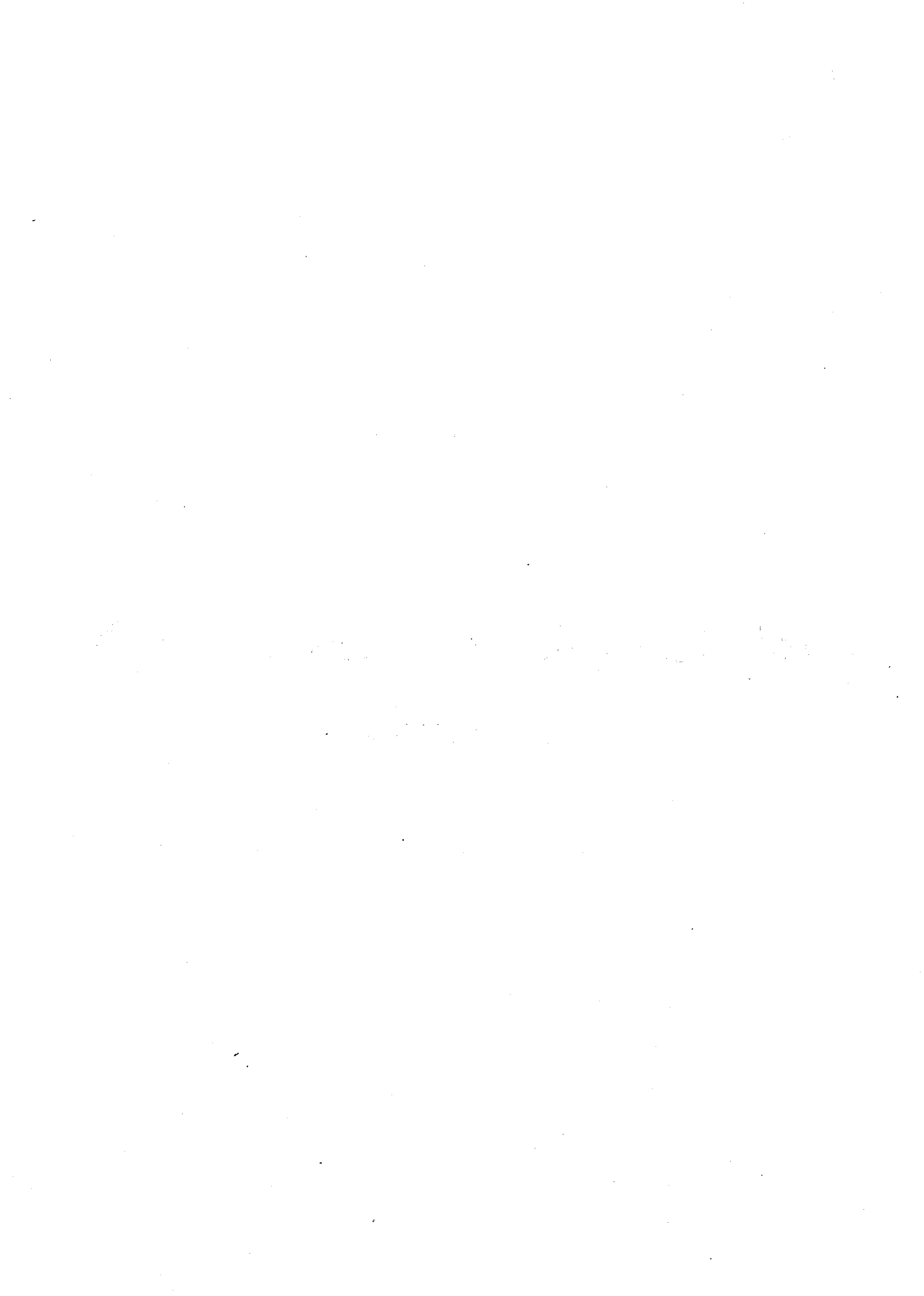
وقد تبدّل معنى الارهاب، فيما بعد، من حكم الارهاب الى نظام الارهاب، الذي تطوَّر بدوره، ليشمل كل عمل يرتكز على الخوف والرعب والعنف.

اما تعريف الارهاب او تحديده، بشكل دقيق شامل، فيبدو من الناحية الموضوعية، في الربع الاخير من القرن العشرين، صعبا، ان لم يكن مستحيلا، نظرا لاختلاف وجهات النظر والمفاهيم والمقاييس من طرف الى آخر. لكن، من خلال اغلبية الابحاث والدراسات التي تطرقت الى موضوع الارهاب، يمكن القول ان الارهاب هو مجموعة اعمال العنف، التي تتخذ، غالبا، طابعا فرديا، وتهدف الى زرع الخوف والرعب في صفوف العدو وخلق حالة عامة من الشك في قدرات السلطة. فهو قد يكون شكلا من اشكال الحرب المفتوحة بين دولتين او أمتين، او قد يكون اداة للتحضير والاعداد لحرب اهلية، كما وقد يكون ايضا اسلوبا يستخدم في اطار حرب تحررية وطنية، او حركة مقاومة شعبية ضد محتل اجنبي، حيث يشكل وسيلة لتحقيق اغراض اعلامية وتعبئة الجماهير وكشف بعض الجوانب المستترة سياسيا او اقتصاديا، وخاصة منها، تلك التي يسهم فضحها في تحديد قوة العدو وبالتالي اضعافه وضرب رموزه القيادية. كما وقد يخرج الفعل (الارهابي او العنفي) من دائرة الموقف السياسي ويبتعد بغاياته عن الاهداف النبيلة العامة، وهو فعل قد تستخدمه عصابات اجرامية، هدفها الابتزاز والربح المادي الصرف.

وفي جميع الحالات، فان القوى السياسية المناضلة من اجل قضايا عادلة، ترفض اطلاق عبارة الارهاب على ممارساتها ذات الطابع العسكري، وتستمد شرعية قيامها بالعمليات الفردية من عدالة القضية ومساندة الجماهير وتأييدها لممارسة الفعل. بينما تشدّد القوى المتضررة من الفعل على وصف اعمال الفريق الآخر بالارهابية. وتبقى العبارة، في نهاية الأمر، خاضعة للتفسيرات النسبية التي تأخذ بالاعتبار مصالح كل طرف.

ورغم ازدواجية التفسير، فان الحقائق التاريخية تثبت ان الارهاب الرسمي المنظَّم، الذي مارسته قوى الاستعمار القديم والجديد، هو الذي ادى عبر العصور الى المآسي والويلات الجماعية، والحق الاضرار الفادحة في حياة ومصائر الشعوب التي قهرتها القوة العسكرية الغاشمة للدول الكبرى. ورغم هذه الحقائق التاريخية المستمرة حاليا، بأشكال مختلفة، فان بعض الاتجاهات، في دول الغرب، ما زالت خجولة ومتواضعة في ابراز مضامين واشكال السياسات الرسمية التي تهدف غالبا الى ارهاب الدول والشعوب المستضعفة في العالم. وتظهر هذه الاتجاهات ان الارهاب الحقيقي يتخطى من بعيد دائرة فعل الافراد او المجموعات الصغيرة وينطبق بقوة على الممارسات الرسمية المنظّمة للدول التي تمتلك، لظروف تاريخية معينة، مصالح في ما وراء البحار، تسعى للحفاظ عليها وتوسيعها، عبر استخدام مختلف الوسائل التي في طاقتها.

واذا كان من الملحّ والضروري، في العصر الراهن، ان يتخطّى الباحثون الدوائر النمطية التي حددتها المؤسسات الرسمية في الدول الكبرى للحديث عن الارهاب، بعيدا عن المؤثرات الفكرية الكلاسيكية السائدة التي تغذيها هذه المؤسسات وتعمل على تنميتها في اذهان الرأي العام ـ وهذا ما سيعمل هذا الكتاب على اظهاره وابراز محتوياته وادواته واشكاله عبر معالجته موضوع ارهاب الدولة ـ فانه من المفيد والضروري استعراض النواحي التاريخية والخصائص والتفسيرات والخلفيات السياسية والايديولوجية لعبارة الارهاب الفردي، وذلك بهدف ضبط وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تكوّنت حول الارهاب، ولتحديد الابعاد الحقيقية والغايات المنشودة من خلال ممارسة اعمال العنف، عن طريق تحليل الافعال والمواقف والاهداف التي تشكل حافزا وركيزة للارهاب، كما يمارس في هذه الحقبة التاريخية من القرن العشرين.



القسم الاول

الارهاب ـ خصائصه ـ تاريخه ـ انواعه ـ مكافحته .



خصائص الارهاب

عبر تحليل الاوضاع التي تُمارس في ظلها بعض اعمال العنف ذات الطابع الفردي، ومن خلال تجاوز استعمال عبارة الارهاب بمعناها المتداول، في المجتمعات ذات النظام الاقتصادي الحرّ، يمكن تفسير الارهاب بأنه عملية رد على الظلم والاستبداد، قبل ان يكون اي شيء آخر. فكلما كان المجتمع بافرازاته السياسية والاجتماعية عادلا، كلما كان آمناً. من هنا يرتبط الفعل «الارهابي» بصورة دقيقة بحالة العدالة الاجتماعية. وقد يكون في معظم الاحيان رداً على ارهاب النظام الغاشم والحكم الظالم. فظهور «الارهاب» في مجتمع معين، يُعبّر عن نوعية وطبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والشعب في هذا المجتمع، اذ كلما اختل التوازن بين الطرفين كلما اصبحت نشأة الارهاب وممارسته ممكنة.

°

هذه الخصائص العامة المندرجة في اطار عملية الردّ على ممارسات السُلطة المُستبِدة، من قبل الافراد او المجموعات السرية الصغيرة، يجب ان لا تستثني في المقابل ـ خلافا لما هو حاصل في الغرب بشكل عام ـ التأكيد على الارهاب الفعلي الصادر عن القوى المنتظمة في اطار الدول، خاصة الكبرى منها، ذات التاريخ الاستعماري. فهذه القوى تسعى، في سياساتها الاستعمارية الجديدة، الى الهيمنة والسيطرة على مقدَّرات الشعوب الاخرى وثرواتها، من خلال تحكُّمها، لأسباب تاريخية معروفة، بالتكنولوجيا وامتلاكها التقنية الحربية المتطورة. ومن الواضح، في هذا السياق، ان الارهاب الرسمي المنظّم الذي تمارسه الدول الامبريالية، بما لديها من اسلحة القتل الجماعي ووسائل الموت والدمار، هو من اخطر المشاكل التي واجهتها الانسانية ولا تزال تواجهها حتى العصر الحاضر.

لقد ظلت معالجة مسألة الارهاب الاستعماري والافرازات المأساوية لسياسات الدول الإمبريالية، حتى هذه الايام، أسيرة سيطرة القوى الاستعمارية على المؤسسات الدولية وصروح الاعلام والتعليم على الصعيد العالمي، ولم يتم التطرق اليها بموضوعية وتجرّد، حتى من منطق ما نصّت عليه المواثيق والمعاهدات والاعراف الانسانية، بالنسبة لحق الشعوب في تقرير مصيرها. وتمثل القضية الفلسطينية في هذا المجال الشاهد الصارخ على الارهاب الرسمي المنظّم الذي مارسته القوى الاستعمارية الغربية والصهيونية العالمية ضد شعب فلسطين وبقية الاقطار العربية المجاورة، اذ استطاعت بواسطة المجازر واعتماد سياسة الارض المحروقة وتشريد المدنيين، بلوغ اهدافها، عن طريق احتلال واستيطان تراب وطن كامل. وكذلك، فان هجمة القوى الامبريالية المستمرة على الشعوب المسالمة تمثل مثالا آخر صارخاً. فهذه القوى تواصل، بزعامة الولايات المتحدة الاميركية، عملياتها الارهابية العلنية بواسطة الجيوش، والسرية بواسطة اجهزة المخابرات والانظمة المرتبطة بها.

ويدل على هذه الحقيقة المغايرة للتعريفات الرسمية، ما سجّلته المعاجم الغربية من تفسيرات وتحديدات لعبارة الارهاب. فمعجم روبير الفرنسي يُحدّد الارهاب، بأنه كل اعمال العنف التي تقوم بها منظمة سياسية للتأثير على السكان، وخلق مناخ غير آمن. في حين يراه معجم تاريخي آخر، «السلاح الذي تستعمله مجموعات منظّمة، تشكل اقليات بصورة عامة، من اجل تحقيق افكارها او الوصول الى اهدافها ومطالبها». اما معجم لاروس الفرنسي فيحاول بدوره ان يكون اكثر دقة وشمولية من المعجمين السابقين، لذلك فهو يميز في الارهاب بين «مجموعة اعمال العنف التي تقوم بها مجموعات ثوريَّة وبين نظام عنف يقيمه حكم ما».

اما على صعيد المؤسسات التابعة لمصالح المحتكرين، وعلى مستوى المعاهد الاكاديمية، فهناك اجماع على اعتبار الارهاب حداً أعلى من العنف الذي يدفع باتجاه زرع الرعب وإراقة الدماء. وبرأي هؤلاء فان العنف يتحول الى ارهاب عندما يخرج عن نطاق المؤسسات ويتخطى حدود القرارات الرسمية، أي عندما لا يتخذ طابعا قانونيا بشكل عام.

ونظرا لهذه المنطلقات العامة السطحية، فان المفكرين الاكاديميين في الغرب خلطوا بين المفاهيم السياسية واعتبروا ان للارهاب رأسا واحدا هو العنف، قد يميل نحو اليسار أو نحو اليمين، وانه لا يشكل موقفا إيديولوجيا بحد ذاته، بل هو مجموعة من أعمال العنف المندرجة في إطار حركة مستمرة يقوم بها أفراد لهم أهداف متباينة. ويذهب كثير من الباحثين إلى حدّ حصر صفة الارهاب بحرب العصابات او بحرب الثوار، وهم بذلك يحصرون المسألة في زاوية ضيقة منعزلة، كمن يشير الى الغابة من خلال الشجرة، بدل الاشارة الى الشجرة من خلال الغابة.

واذا كانت النزاهة والتجرُّد يفرُضان على الباحثين عدم الكلام فقط عن وجه واحد لأية مسألة، لذلك فاننا سنحاول ابراز الجوانب المتعددة لعبارة الارهاب وكشف ابعادها السياسية والايديولوجية وكذلك الغايات التي يمارس من اجلها الارهاب، مستعرضين، اولا، لمزيد من الوضوح والفائدة، المنشأ التاريخي لأعمال العنف الموصوفة بالارهاب.

الارهاب عبر التاريخ

يعود ظهور كلمات رعب، ارهاب، ارهابيين، الى العصور الحديثة، حيث رافق ظهورها اسماء زعماء الثورة الفرنسية امثال ماكسميليان دي روبسبير ولويس دي سان جيست. وترتبط كلمة «ارهاب» في الواقع، بوسائل الارهاب، من هنا فان اختراع مواد البلاستيك المتفجرة كان من العوامل الرئيسية في تطور الارهاب وتصاعده في العالم، منذ الحرب الكونية الثانية. فالأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، القائمة حاليا، والتي تستفز المجموعات او الشعوب، فتصبح هدفا رئيسياً لضرباتها العسكرية، قد تكوّنت وترسخت، بمعظمها، اثناء وبعد هذه الحرب. ويعود بروز العمل «الارهابي» بشكله الراهن، اساسا، الى النتائج التي تولّدت عن الحرب العالمية الثانية على الصعيد العالمي.

الا ان الارهاب، بشكله الحركي التنظيمي، ظهر منذ القرن الاول الميلادي. فبين سنة ٦٦ وسنة ٧٣ نشأت حركة ارهابية في الشرق الاوسط، وبصورة أدق في فلسطين، قوامها مجموعة دينية من «السيكاري» (SICARI) عرفوا بـ«الزيلوتيين» (Les Zélotes) وكانت هذه المجموعة ضد الاستعمار الروماني المتمثل يومها في الامبراطورية الرومانية التي كانت تضم، في ما تضم، المنطقة المعروفة حاليا باسم منطقة الشرق الاوسط.

وقد ذهب «الزيلوتيون»، في رفضهم للاستعمار الروماني، الى حد القيام بأعمال العنف ضد كل ما يمت بصلة الى الامبراطورية الرومانية... كضرب المنشآت العامة وايقاع الاضرار بالقصور والمؤسسات واتلاف المستندات والمحفوظات الخاصة بالامبراطورية.

وقد ارتدت هذه الحركة طابعا اجتماعيا واقتصاديا، عن طريق وقوفها الى جانب الفقير والضعيف، ضد الغني والمستبد. اما سلاح اعضائها فكان خنجرا صغيرا، يخفيه الواحد منهم تحت ملابسه وينقض به على اعدائه اينما شاهدهم، لاسيما في التجمعات الكبيرة.

وفي القرن الحادي عشر، ظهرت في الشرق ايضا، مجموعة دينية عرفت بـ«الحشّاشين» (Les Assassins) تتحدر من الاسماعيليين. وقد اراد هؤلاء الاحتفاظ بمعتقداتهم الدينية وعاداتهم الاجتماعية، فاصطدموا بالسلجوقيين، اسياد وحكام المنطقة في ذلك الوقت، الذين ارادوا تصفيتهم، فراحوا يزرعون الارهاب والعنف عن طريق اغتيال الحكام والمسؤولين. ولم يتورعوا عن اغتيال خليفتين من خلفاء المسلمين وعن تصفية ملك القدس الصليبي كونراد دي مونغيرا، كما انهم حاولوا مرتين اغتيال القائد العربي الاسلامي صلاح الدين الايوبي، لكن محاولتيهما باءتا بالفشل.

وبين القرن الحادي عشر والقرن التاسع عشر، ظهرت فرق وشيع دينية وسياسية عديدة، مارست الارهاب اسلوبا لها للوصول الى اهدافها. وكان الشرق الاقصى في تلك الفترة مسرحا لعملياتها (الصين - الهند - اليابان) واشهر تلك الفرق فرقة «الخنّاقون» (Thughs) التي كان اعضاؤها يخنقون اخصامهم بشريط مصنوع من الحرير.

ومع مطلع القرن التاسع عشر برز الارهاب بصورة خاصة في القارة الاميركية. فمع تزايد الهجرة الى اميركا، ظهرت الخلافات الكثيرة بين المهاجرين بسبب تعدد الفروقات بينهم، على صعيد العرق واللون واللغة، كما على صعيد العادات والمعتقدات. فنشأت منذ سنة ١٨١٦ عدة حركات ارهابية كان اهمها مجموعة «كلو - كلوكس - كلان» (Klu-Klux-Klan) التي اتسمت بالعنف الشديد ضد السكان السود. وكان هدف هذه الحركة ملاحقة السكان السود والقضاء على اكبر عدد ممكن منهم لزرع الخوف والهلع في صفوفهم.

وقد مرّت هذه الحركة الارهابية بمرحلتين متميزتين:
الاولى: حركة «كلان» الاولى، وتمتد من سنة ١٨١٦ الى سنة ١٨٧٧. وهي الفترة التي اعقبت حرب الانفصال الاميركية. ويتفق الباحثون والمؤرخون على ان هذه الحرب كان لها تأثير كبير على نشأة هذه المجموعة الارهابية في اميركا التي قامت على اسس عنصرية تتلخص باضطهاد السود.
الثانية، حركة «كلان» الثانية، وقد ازدهرت منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتميزت الى جانب اضطهادها السود في اميركا، بالعمل على اظهار تفوّق الجنس الابيض على غيره. وقد عمدت الى ربط اواصر الوطنية والشعور الوطني بهذا التفوّق، زاعمة انه لا يمكن للسود - لأن ليس ذلك بمقدورهم - ان يكونوا مواطنين «وطنيين».

ولكي تمنح ذاتها زخما حياً ومستمرا فقد وسّعت نشاطها الى الميدان الاجتماعي - الاخلاقي في المجتمع الاميركي. فمدت اصابعها الى شبكات التهريب، وتدخلت في شؤون المواطنين الاميركيين الداخلية والخاصة (الانتقام مثلا من الرجال الذين يضربون زوجاتهم). وقد تعاظم نفوذ هذه الحركة، الى درجة ان اعضاءها اصبحوا يشكلون، في الاربعينات من القرن العشرين، الواجهة السياسية لجنوب الولايات المتحدة الاميركية. فكان من بينهم نواب وحكام ورؤساء بلديات. كما امتد نشاطهم، المتستّر بالاعمال التجارية والصناعية، ليغطي تقريباً معظم الولايات المتحدة. اما نشاطهم التجاري فقد طال مجالات بناء المنازل والجسور والطرقات. لكن الأمر الغريب والمدهش هو ان نشاطهم التجاري هذا، والذي كان عاملا رئيسياً لانتشار نفوذهم في اميركا، كان، في الوقت ذاته، عاملا اساسياً في انحسار هذا النفوذ، وبالتالي في انحلال هذه الحركة. فبسبب وقوع الحركة في عجز مالي سنة ١٩٤٤، ادّى الى عدم استطاعتها تسديد الضرائب المتوجبة عليها، والتي بلغت اكثر من ٦٨٥ الف دولار، اضطرت المحكمة الاميركية الفيدرالية الى اصدار حكم صارم يقضي بوقف نشاط الحركة نهائيا. وكان ذلك نهاية حركة «كلان» الثانية.

اما العنف السياسي الذي يصفه الاكاديميون بالارهاب، بشكله التنظيمي الدقيق، فيعود تاريخه الى الحركات الوطنية التحريرية، التي لم تجد سبيلا آخر للنضال الوطني سوى استخدام القوة والعنف. فالوطنيون في روسيا ومقدونيا وصربيا وايرلندا استعملوا العنف العسكري وسيلة ضغط على المسؤولين او الانظمة، من اجل الحصول على مطالبهم وحقوقهم. ويُعتبر الثوار الروس، في منتصف القرن التاسع عشر، كبار مناضلي عصرهم، عن طريق استخدام العنف للوصول الى حقوقهم، حتى انهم اصبحوا مثالاً احتذت به سائر الحركات الوطنية التحريرية.

وفي فرنسا برزت عام ١٨٩٠ حركة «الدعاية بالعمل» (La Propagande à L'action) كما برزت عدة حركات ارهابية اخرى في ايطاليا واسبانيا، وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية، وقد تركت الاغتيالات التي قامت بها هذه الحركات تأثيرا كبيرا في الرأي العام الاوروبي والاميركي، لاسيما في فرنسا وايطاليا.

ففي الولايات المتحدة الاميركية اتسم الارهاب بطابع عمالي، اذ قاده في البدء ارهابيو «مولي ماغيرز» (Molly Maguires)، ثم خلفهم فيها بعد عمّال المناجم في غرب الولايات المتحدة. وفي الفترة نفسها اتخذ الارهاب في اسبانيا شكلا ذا وجهين: ارهاب فلاّحي موطنه الجبل وارهاب صناعي مركزه المدينة.

وتعود اسباب تصاعد الارهاب في القرن التاسع عشر الى تبلور مفهوم الديمقراطية،

الذي اعقب النهضتين الثقافية والصناعية في العصور السابقة، من جهة، والى نجاح الثورة الفرنسية ضد الظلم والاستبداد، من جهة ثانية. فتطوّر الافكار السياسية التي شدّدت على حق الانسان الطبيعي في الدفاع عن حقوقه، الهبت المشاعر الانسانية والروح الوطنية في المجتمع، سواء على صعيد الافراد، ام على صعيد الجماعات... من هنا بدأ يشعر المغبونون والمسحوقون بأن الديمقراطية والوطنية والحرية وحدة لا تتجزأ، او انه بالتالي، لا بدّ من النضال للمحافظة عليها. ولما وجد هؤلاء ان غبنهم وسحقهم سببه العنف والقوة، فقد رأوا ان الردّ على ذلك لا يمكن ان يكون بغير العنف والقوة. وهذا ما فعلته حركة «ارادة الشعب» الروسية (Norodnaya Volya)، التي تعتبر من اشهر حركات الارهاب في القرن التاسع عشر، فقد اصدرت هذه الحركة او المنظمة حكما بالاعدام على قيصر روسيا الكسندر الثاني، وظلت تلاحقه حتى استطاعت، رغم فشلها مرتين، القضاء عليه في اول اذار/ مارس ١٨٨١. وكان ذلك بداية تصاعد عمليات المنظمات الارهابية في الدول الكبرى والتي استمرت حتى مطلع القرن العشرين. وأهم هذه العمليات كان اغتيال الرئيسين الاميركيين غارفيلد وماك كينلي. ومحاولة اغتيال امبراطور المانيا غليوم الاول ومستشاره بسمارك. ومصرع الرئيس الفرنسي سادي كارنو سنة ١٨٩٤. وامبراطورة النمسا اليزابيت دي ويتلزباخ زوجة الامبراطور فرنسوا جوزيف الاول سنة ١٨٩٨. واغتيال ملك ايطاليا اومبيرتو الاول في السنة الاخيرة من القرن التاسع عشر.

واذا كان الارهاب قد تركز في فرنسا في الربع الاخير من القرن الثامن عشر، وبعد اندلاع الثورة الفرنسية، بأربع سنوات، فانه انتقل مع مطلع القرن التاسع عشر الى جارتها ايطاليا، حيث اتخذ مدينة نابولي مركزا لنشاطه. ففي عام ١٨٠٧ ظهرت الحركة الارهابية الشهيرة «الفحّامون» (Les Corbonori)، التي دعت الى انتصار الافكار الليبرالية في كل اوروبا. وقد امتد نشاط هذه الحركة الى صقلية واسبانيا، حيث تمكنت من قلب الانظمة الاستبدادية فيها، وكان شعارها الحركي «علينا ان نصلب الطاغية». وقد اشتهرت هذه الحركة بعنفها الدموي، اذ كانت تلجأ الى صلب اعدائها وتعذيبهم ليكونوا امثولة لغيرهم من الطغاة والمستبدين.

وقد اتسعت دائرة النشاط الارهابي، في كل اوروبا، من جراء تأثير النظريات التي تحدثت عن العنف والارهاب. وتعددت الجمعيات والمنظمات التي اتخذت الارهاب اسلوبا لها، واشتهرت من بينها «عصبة العادلين» التي تحوّلت فيما بعد الى «عصبة الشيوعيين». وكان هذا التحوّل بداية لانفراط عقد اعضائها المنتشرين في معظم بلدان اوروبا، لاسيما في المانيا وفرنسا. ففي الوقت الذي اصرّ فيها الزعيم الشيوعي الالماني ويليام ويتلينغ (Weitling) على مواصلة الارهاب في نشاط العصبة الشيوعية، رفض الشيوعيون الفرنسيون هذا الاسلوب رفضا قاطعا، وأدى هذا الخلاف الى اغتيال ويتلينغ نفسه باسلوب الارهاب.





فلسفة الارهاب في العصور الوسطى

شاع مثل في العصور القديمة يقول: «الهوة تستدعي الهوة». هناك اذن هوة عندما يكون في المقابل هاوية. وبالتالي هناك ارهاب عندما يكون هناك طغيان.

في اليونان القديمة، اعتبر ارسطو وافلاطون، كبيرا فلاسفتها، الاستبداد اسوأ انواع الحكم.

وفي روما، حيث كان الشعب يهلل لقاتلي الاباطرة الطغاة، ويستقبلهم استقبال الابطال البواسل، كان الفيلسوف سينيك يعلّم بأنه «ليس احب على قلوب الآلهة من دم الطاغية». اما الخطيب الشهير شيشرون فكان يحذّر داخل مجلس الشيوخ من نتائج «التطرف في الظلم» على الشعب الروماني. ويروي الشاعر الروماني فيرجيل، في قصائده الوطنية التي تضمنتها ملحمته الشهيرة «الايناذة» (Eneide)، ما قاله ديدون (Didon) لدى استقباله اينيه (Enee) العائد من المنفى: «لقد عشت التعاسة بنفسي لذلك اعرف كيف اقدم المعونة للتعساء».

هذه الحملة التي قادها فلاسفة اليونان والرومان ضد الطغيان، اعطت ثمارها في اوروبا بعد قرون عديدة. ففي القرن الثاني عشر بدأ الفكر الديني يرفض الاستبداد، واليه يعود الفضل الاول في تطور الافكار السياسية والاجتماعية، فيما بعد، ضد الظلم والاستبداد. وقد اشتهر عن رجل الدين والفيلسوف جون دي ساليزبوري قوله: «ان الذي يغتصب بالسيف يستحق ان يُقتل بالسيف».

ومع تطور الفكر الديني والسياسي سرت في اوروبا بعض الافكار التي مفادها انه من حق الشعب ان يرفض اوامر الحاكم، اذا كانت مخالفة لتعاليم الله وقوانين الدين. وقد كوّنت هذه الافكار، منذ مطلع القرن السادس عشر، الاساس الذي نهضت عليه نظرية حق الانسان الطبيعي في المقاومة. وكتب وزير العدل في عهد ملك بريطانيا جاك الاول، الاديب جورج بوشانان (١٥٠٦ - ١٥٨٢م) بأنه «من العدالة الوقوف بوجه الطاغية»، فكان بذلك اول داعية مسؤول يحث على مجابهة ومقاومة الاستبداد.

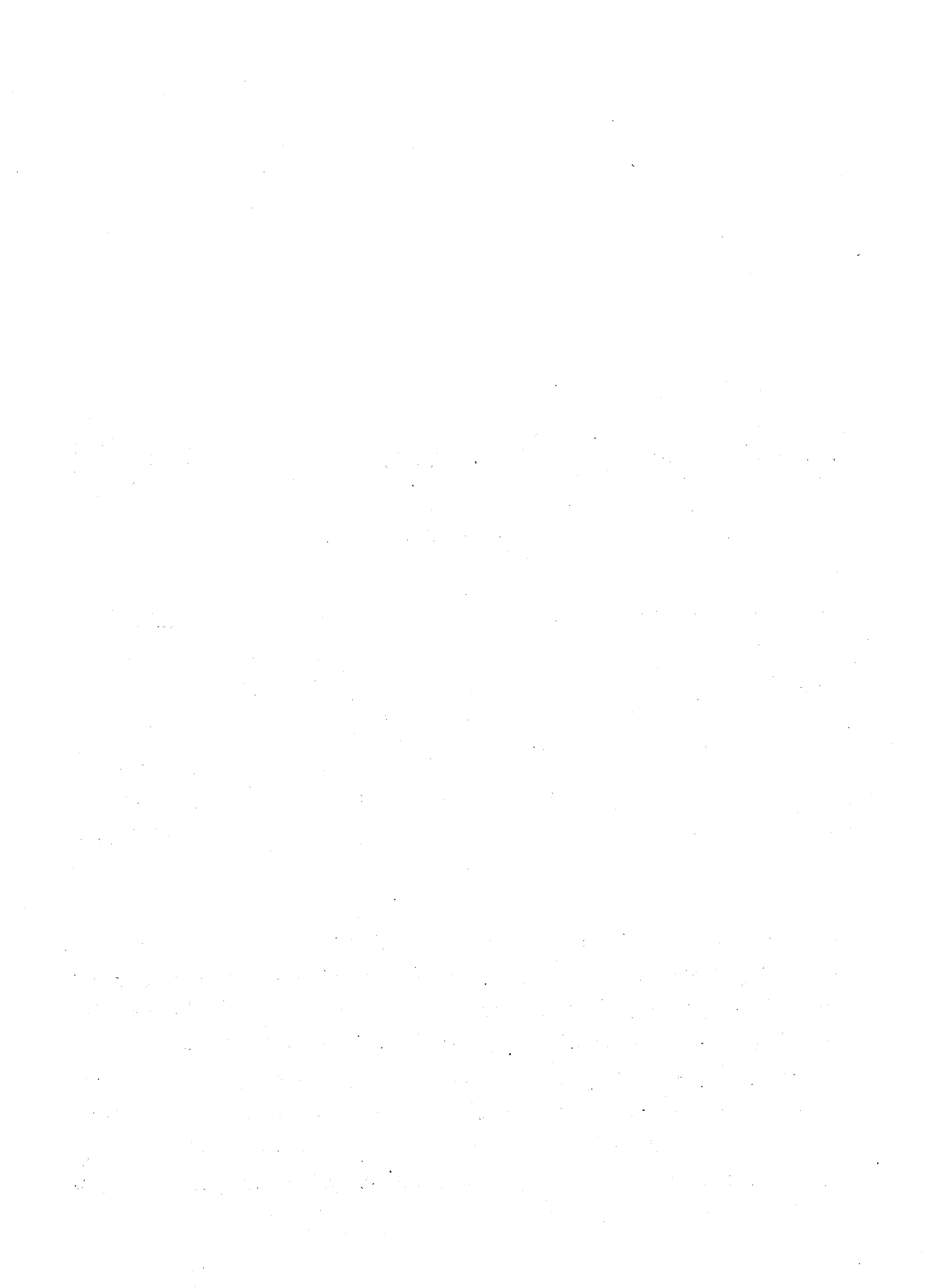
وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر ظهرت نظرية جديدة مبنية على الفكرة القائلة بأنه لا يكفي مجابهة الطاغية او اغتياله، لأن خلفه قد يأتي طاغية مثله، بل يجب ازالة النظام كله للتمكن من ازالة الطغيان. وكانت هذه النظرية ثورية جدا بالنسبة للعصر الذي ظهرت فيه، اذ دعت الى تغيير الحكم قبل الحاكم. ويمكن اعتبارها انها اساس الانتفاضة الثورية الفرنسية التي اطاحت بالنظام الملكي قبل الاطاحة بالملك لويس السادس عشر. وكما تأثّرت الثورة الفرنسية بهذه النظرية، عادت وأثّرت هي بدورها على النظرية اذ صبغتها بصباغ العنف والارهاب.

ويبدو هذا امرا طبيعيا، اذ ان الثورة الفرنسية بقيت تستمد من سياسة نشر الرعب والتصفية الجسدية قوة لها طوال خمس سنوات، عاشت خلالها فرنسا مرحلتين من العنف الاحمر والرعب الابيض. وفي الواقع يعود تطور فلسفة الارهاب في العصور السابقة الى ثورتين:

١ - الثورة الفكرية في اوروبا التي رافقت عصر النهضة الادبية وغيّرت مفاهيم كثيرة وافكارا عديدة. وقد كان لتأثير هذه الثورة الفكرية، على فلسفة العنف، انها، وعلى عكس ما ذهب اليه الشاعر الايطالي دانتي الذي وضع قاتلي الامبراطور الروماني يوليوس قيصر في جهنمه، رفعت المجموعات التي مارست العنف ضد الاعداء الى مرتبة سامية وكرّمتهم كالابطال.

٢ - الثورة السياسية والاجتماعية في فرنسا التي جاءت نتيجة للثورة الفكرية في اوروبا. وقد البست هذه الثورة فلسفة الارهاب حلّة جديدة قائمة على الشرعية. فاثناء محاكمة رجل الثورة الشهير غراغوش بابوف (Gracchus Babeuf) صاحب النظرية الداعية الى العدالة التامة - كالشيوعية - وجوابا على سؤال وجهه اليه القاضي، حول الاساليب التي كان يزمع استخدامها اثناء نشاطه الثوري، قال بعنفوان وتصميم: «كل الوسائل شرعية ضد الطغاة والمستبدين». وقد وسمت هذه العبارة الارهاب، منذ ذلك التاريخ، بصفة الشرعية، عندما يكون الهدف منه ازالة الاستبداد واغتيال المستبدين. وهذا ما دعا اليه فيما بعد احد تلامذة بابوف، الثائر فيليب بيوناروتي (١٧٦١ - ١٨٣٧) (Philippe Buonar-roti) الشهير بنزعته المكيافيلية، عندما كتب سنة ١٨٢٨ بأنه «لا يمكن لأية وسيلة مستعملة او اداة مستخدمة ان تكون مجرمة، اذا كان الهدف منها الوصول الى غاية مقدسة».





الارهاب في النصف الاول من القرن العشرين

اذا كانت منظمة «ارادة الشعب» الروسية قد استنفدت قواها في القرن التاسع عشر، فان «الحزب الاشتراكي الثوري» قد بادر من بعدها، ومنذ اوائل القرن العشرين، الى مواصلة مسيرة المطالبة بـ«الحقوق العادلة» للشعب الروسي، عن طريق العنف واللجوء، احيانا، الى الارهاب. ولم يكد يطل عام ١٩٠٢ حتى قام الحزب بعملية اغتيال وزير الداخلية الروسي سيبياجين (Sipyagin). وفي عام ١٩٠٤ عاود الكرة واغتال وزير الداخلية الجديد، رجل النظام القوي، بلهف (Blehve). وفي السنة التالية كانت حصيلة عمليات الحزب مصرع ٥٤ مسؤولا روسيا. وبعدها بعام واحد سقط تحت ضرباته ٨٢ قتيلا.

ولم تكن هذه الاعمال الارهابية التي شهدتها روسيا القيصرية، في مطلع القرن العشرين، وليدة ساعتها، فقد استندت في شرعيتها الى نظرية وضعها اميل هنري الذي اعدم عام ١٨٩٤. ومفاد النظرية ان «كل بورجوازي لا يمكن ان يكون بريئا، وممارسة العنف، حسب هذه النظرية، يجب ان تحدث من خلال حركة داخلية تلقائية تستوجبها حالة المجتمع». وعليه فان عمليات العنف الناجمة عن التمرّد من شأنها ان «توقظ الجماهير، وان تهزّهم بضربة سوط قوية، وتظهر لهم الناحية الضعيفة للبورجوازية المرتعدة في لحظة تصاعد حركة المتمردين». والى جانب هذه النظرية ظهرت دعوات متعددة، تندرج في السياق نفسه وتنادي بالحرب الشاملة التي «يجب ان تكون الاداة اللازمة لدفع الامور باتجاه خلق طوفان بشري، يتمكن من خلط الاجناس وتحطيم جميع العلاقات من

اجل انتزاع وسائل الاضطهاد من ايدي الطبقات المسيطرة التي تغتصب الحريات». وقد ادَّت الترجمة العملية لهذه الاطروحات الى اعتماد اسلوب العنف من اجل العنف، بهدف تحطيم كافة الاطر التنظيمية للسلطة التي تتحكم بها الطبقة المسيطرة. وأُطلق على المجموعات التي تبنت هذا النهج اسم الفوضويين، الذين رفعوا شعار «الفوضى هي النجاة، الفوضى هي النظام». وتلخَّصت قناعة هؤلاء بالقول: «ان التخاطب مع الطبقة المسيطرة يجب ان يكون بالديناميت مرورا بالخنجر والبندقية».

وفي أرمينيا التركية ظهرت منظمات سرية منذ عام ١٨٩٠، كان هدفها العمل العسكري ضد تركيا.

وعام ١٩٠٣ برزت الى الوجود منظمة سرية في مقدونيا اسمها ايمرو (IMRO)، وجَّهت نشاطاتها ضد تركيا، ايضا، وظلَّت قائمةً حتى عام ١٩٣٠.

وفي شرق آسيا - خاصة في الهند والبنغال - ظهرت منظمات اخرى، اعتمدت العمل العسكري السري اسلوباً لتحقيق الغايات الوطنية. وقد اعترف احد الزعماء الوطنيين في الهند، بعد الاستقلال، بأن «استقلال الهند لم يتم كله بالعنف، لكنه على الأقل لم يتم بدون العنف». وقد عمدت هذه المجموعات السرية الى حل نفسها ووقف نشاطاتها، بعد الحصول على الاستقلال الوطني.

اما في منطقة الشرق الاوسط، فقد ظهرت عدة منظمات سرية خلال الحربين العالميتين. وكانت، في معظمها، تعتمد العنف احيانا لأهداف قومية دينية، كجمعية «مصر الفتاة» التي حاربت السياسيين المرتبطين بالاستعمار البريطاني. وقد ادت اعمالها الى مقتل اثنين من رؤساء الحكومة، ومصرع عدد من المسؤولين السياسيين المصريين.

غير ان الارهاب الواسع في الشرق الاوسط، الذي اختلفت اساليبه وغاياته عن كافة ما عرفته المنطقة، فقد انحصر بصفة خاصة في فلسطين، حيث قامت المجموعات الارهابية الصهيونية باعتماد اسلوب القتل الجماعي لتحقيق الاهداف الاستيطانية. وامام الصمود الذي ابداه الشعب الفلسطيني على ارضه طوال فترة الانتداب البريطاني، عمدت المنظمات الصهيونية، وعلى رأسها منظمة «ارغون زفاي ليومي» ومنظمة «شترن» ومنظمة «ليه»، الى ممارسة اقصى درجات الارهاب والرعب الدموي، لتشتيت شعب فلسطين وتشريده. وقد ادى هذا الارهاب الى وقوع العديد من المجازر الجماعية، كما حصل في دير ياسين. ونظرا لأهمية وخطورة هذه المسألة، التي غيّبتها الثقافة الغربية من منطلق التستّر على ما ارتكبته الصهيونية من جرائم، فسيأتي الكلام في فصل كامل عن كيفية تحوّل الارهاب الصهيوني من اعمال وُصفت في الماضي بأنها صادرة عن الافراد، الى ارهاب

رسمي منظَّم، تمارسه وليدة الصهيونية والاستعمار دولة اسرائيل، منذ الاعلان عن تأسيسها وحتى الآن. ومن الملفت للنظر، في هذه اللمحة التاريخية، ان معظم الارهابيين القدامى من قادة المنظمات الصهيونية في فلسطين، قد اصبحوا، مع تكوين الجيش والمؤسسات، قادة للدولة المصطنعة، واحتلوا اعلى المناصب في الجيش والادارة ووصل بعضهم الى رئاسة الحكومة.

واذا كان المبتغى هو تعميق البحث وتنقية المعطيات المتعلقة بمفهوم الارهاب من شوائبها، وتوضيح الفواصل المميزة للعمل الارهابي عن الفعل الثوري، فانه من المجدي تبيان الفوارق الجوهرية بين الارهاب والعنف، نظرا لعملية المزج المصطنعة، او للالتباس الذي يصبغ، في معظم الاحيان، ما يُكتب او يقال حول العبارتين.

في الواقع لم يتوصل اصحاب النظريات الى تعريف دقيق ونهائي للعنف، فقد عَزوه، بشكل عام، الى عالم الانسان كتعبير عن الارادة في تخطي احد العوائق، او في مجابهة حالة معينة او إشكال قائم.

وقد رفض المفكرون العلميون التعريفات القائلة بأن العنف هو النضال من اجل البقاء، وميَّزوا بين المنافسة غير الواعية لدى الكائنات الحية، التي لا تنتمي الى النوع نفسه، دون اعتبارها عملا عنيفا، وبين العنف الذي يظهر عندما يتصارع ابناء الجنس الواحد المنتمون الى المجموعة البيولوجية نفسها والمتصارعون على الحاجة نفسها. وبرأي هؤلاء المفكرين فان هذا العنف المرتبط بالحاجة يتخذ طابعاً منظماً مع الدولة التي تنظم فِرقاً من الرجال المسلَّحين وتربطهم بمصالح الطبقة المسيطرة، كالجيش والشرطة، وتفصلهم عن بقية المجتمع، أقلّه من الناحية الوظيفية.

واذا كان المفكرون الذين تطرقوا في كتاباتهم الى العنف وضرورة استخدامه ضد السلطة المستبدة والطبقة المهيمنة على مقدرات المجتمع قد اتفقوا على شرعية اللجوء اليه، لحسم المشاكل الكبرى، فان وجهات نظرهم قد تمايزت تجاه استمرارية العنف بعد الانتصار. ففي حين يطالب بعض هؤلاء المفكرين بتكريس الجهود لبناء المجتمع الجديد وتحاشي دفع الأعداء الى نقطة الدفاع اليائس، يشدّد البعض الآخر على ضرورة تمديد العنف زمنياً وتحويله الى عنف منظّم لدولة الجماهير، للدولة الاشتراكية تمارسه ضد الاعداء، وذلك على اساس الأخذ بمنطق الاشياء الجديدة واعتبار العنف الموجَّه ضد الاعداء عاملا لاينفصل عن الحرية الواسعة للجماهير والكادحين.

ولا يقف اصحاب النظرية عند هذا الحد في تحليلهم لدور العنف ومضمونه، اذ يميزون بين العنف الثوري المشروع الذي تمارسه الجماهير، وبين الارهاب، ويعتبرون ان

الارهاب الذي لا يندرج في نطاق العنف المشروع، كالاغتيال السياسي في ظروف الحرب الاهلية على سبيل المثال، هو عمل اجرامي يجب ان يُدان. وهذا الموقف يدين الارهاب، عبر الحكم على عدم فاعليته في التغيير، الا اذا كان قتل العدو، في مرحلة انفجار الصراع، يشكّل ضرورة داخلية ويخدم النضال العام واهدافه المشروعة.

ان الأسس النظرية للعنف، حسب الصورة المذكورة آنفا، كانت خلال القرن العشرين الركائز العامة التي استندت اليها نضالات الشعوب المضطهدة ضد قوى الاستعمار. وهي التي فسّرت الكفاح الذي خاضته المجموعات الثورية ضد الاستغلال والظلم والاستبداد بشكل عام. غير ان الاساليب تنوّعت باختلاف الزمان والمكان، رغم تشابه اهداف التحرير الوطني والتحرر الاجتماعي، وهو ما دفع بالمفكرين والكتّاب الغربيين الى وسم اعمال العنف المنعزلة، الفردية منها او الجماعية، بعبارة الارهاب. وقد استبعدت المقولات الصادرة بهذا الصدد اهمية الانعكاسات الناشئة عن عمل ما، بالنسبة لقضية معينة ولمن يناصرها. ذلك ان بعض الاعمال العنيفة التي تُطلِق عليها المؤسسات الغربية اسم الارهاب تشكل لدى الطرف الآخر اعمالا بطولية. وتبرز في هذا الميدان، عبر التاريخ، بعض العمليات الفردية التي ادت خدمات جليلة للوطن او للممارسة الديمقراطية. وتطالعنا اسماء الكثيرين من الذين نُصّبوا، في مراحل لاحقة، ابطالا وطنيين، لأنهم كرسوا حياتهم، او ضحّوا بها، من اجل تخليص الشعب او الوطن، بشكل عام، من اعدائه ومضطهديه. والملفت للانتباه ان تمجيد هؤلاء الابطال وما قاموا به، من اعمال، يأتي دائما بعد وفاتهم وأثر انتزاع النصر، فيتحول الفعل الذي كان ارهاباً، في نظر العدو، الى عمل يجسّد البطولة والتضحية في نظر الشعب او الوطن المنتصر.

ومهما يكن من امر، فان الارهاب كصفة للعمل، يُلصَق حاليا بالاعمال الصادرة عن الطرف الآخر، بالنسبة للطرف الذي يُطلِق هذه العبارة او يعتمدها لوصف اعمال الخصم. والتعريفات تتناقض في هذا الاطار، بحكم المصالح المتضاربة التي تعكس اساساً الفروقات الجوهرية، من ايديولوجية وسياسية، بالاضافة الى قيمة الحكم الادبي على العمل المعني بالصفة لكل فريق.

وتجدر الاشارة الى ان «الاخصائيين في الغرب الرأسمالي» ربطوا الارهاب بالقوى المعادية لمصالحهم او لانظمتهم، واعتبروه، بشكل عام، ظاهرة من ظواهر «اليسار». وقد ظل هذا المفهوم سائدا حتى النصف الثاني من هذا القرن، حيث تنبَّه البعض الى اعمال العنف والسحق والسيطرة التي تمارسها قوى الاستعمار والهيمنة والاستغلال، ورأى آخرون في لجوء القوى المقهورة الى الارهاب اسلوباً لا غنى عنه للمجابهة والدفاع والكفاح لرفع الظلم واحقاق العدل.

ومع النصف الثاني من القرن العشرين، وتصاعد نضالات الشعوب من اجل الاستقلال الوطني، واندلاع الثورات ضد الطغيان، في العديد من الاقطار، أخذ العنف دوراً بارزاً، ولا يزال، في ترجمة المشاعر والتعبير عن الحاجات. وبرزت تسميات جديدة صنّفت الارهاب انطلاقاً من الجهات والقوى الصادر عنها. ووُسمت افعال بعض القوى بالارهاب الاحمر، وافعال قوى اخرى تسعى للحفاظ على واقع قائم بالارهاب الاسود. بينما ظل الجانب الأهم، المتمثل بارهاب الدولة، بعيدا عن المعالجة والتحليل، وبالتالي عن اذهان الجماهير بشكل عام، باستثناء بعض المحاولات التي حدّ من ايجابياتها العامل الجغرافي والحملات المضادة للقوى المتحكمة بأجهزة النشر والاعلام على الصعيد الدولي.



الارهاب المعاصر

لقد مزجت النظريات، التي شاعت في بلدان الديمقراطيات البرلمانية الغربية، بين الثوريين والارهابيين الذين يمارسون العنف من اجل الربح المادي. واهملت هذه النظريات اهمية الدافع، وقيمة الهدف النهائي للعمل بحد ذاته، وحكمت على الوقائع من ناحية التشابه الشكلي، كاحتجاز الرهائن والاغتيالات.

وانطلاقا من هذه القاعدة العامة، حاول بعض الكتاب صياغة التعاريف للممارسات الهادفة، عبر العنف، الى «فرض الارادة على الخصم». واعتبروا ان الارهاب يشكّل بديلا عن المعركة المفتوحة والمُعلنة التي تُخاض بالزي العسكري، وانه يَستخدم، بدلا من الجنود، مقاتلين سريين وبؤراً وخلايا ومجموعات هجومية تقوم بعمليات محددة ودقيقة، تتميز بسرعة التنفيذ وتعتمد عنصر المفاجأة ولا تتشابه في الغالب.

ويطلق هؤلاء الكتّاب اسم الارهاب «الموضعي» على هذا الشكل الجديد من الحرب، الذي يرمي الى تحطيم الظلم او الى استعادة حق مغتصب او الى حسم نزاع أصبح غير محتمل. ويعتبرون ان مطالب هذا الارهاب هي سياسية او قومية، او متعلقة بالصراع من اجل الارض. ويردّون انبعاث عمليات العنف لهذا الارهاب، الى فقدان الصبر وتفاقم الاشياء. وتمتد المحاولات النظرية لهؤلاء الكتّاب الى اخذ مثال يجسّد مُجتَمَعَين متجابهَين. الاول مهيمِن ومُسيطِر، والثاني يعتبر انه ضحية قمع واضطهاد الاول. وعلى هذا الاساس يلجأ المجتمع الثاني الى الاعتداءات والقتل او التدمير، إما لمعاقبة المسؤولين عن الحالة التي

يرفضها والتي يعاني منها ويتواجد فيها، وإما للفت انتباه العالم، او لشق الطريق امام ثورة محلية.

وينسحب هذا الاطار الشكلي الواسع على معظم النضالات التي تخوضها الشعوب والمجتمعات من اجل التحرر والانعتاق. لكن الغاية المنشودة من خلال هذه التعريفات، تنطوي ضمنا على ادانة الافعال الثورية، او الكفاح الوطني التحرري المشروع، اذ يأخذ اصحاب هذه التعريفات امثلة كفاحية ساطعة للنيل منها، وادراجها في خانة الافعال الارهابية، معتبرين، من خلال الامثلة التي يسوقونها، ان تعريف الارهاب ينطبق على ما فعله الجزائريون في بداية حرب الاستقلال، اي على العمليات التي قادت الى تفجير الثورة الشاملة ضد الاستعمار الفرنسي الاستيطاني في منتصف الخمسينات، وعلى ما قامت به حركة الفهود السود في الولايات المتحدة الاميركية، في نطاق محاربتها العنصرية والتفرقة. وعلى ما يفعله الفلسطينيون في العالم اجمع، في محاولاتهم الهادفة الى اضعاف معسكر العدو، ولفت انتباه الرأي العام الى ما لحق بهم من ظلم واغتصاب للانسان والارض، والى العدوان وحرب الابادة المستمرين ضدهم.

ويعتمد منطق هؤلاء الكتّاب على بناء الحلقات التصاعدية التي تحاول، عبر المعطيات المستمدة اساسا من المواقف والتصريحات الرسمية للمسؤولين في المجتمعات التي تعاني من العنف السياسي، ان تصل الى تكوين نظرية تؤكد ان «الارهاب» الذي تمارسه القوى السياسية المعارضة لنظام الحكم، والمنظّمة في اطر سرية، والتي تطرح نفسها كطليعة ثورية، ان هذا الارهاب يأتي من الخارج وتديره القوى الدولية التي تمتلك الوسائل والعلاقات، بهدف احداث الضغط على حكومة معينة، او بهدف التغيير في بلد معيّن. ولتبسيط الامور، في محاولة لفهم هذا المنطق المزيّف، تشدّد المؤسسات الفكرية المرتبطة بأجهزة السلطة، في الغرب الصناعي، على التأكيد بأن حلقة الارهاب المحلي ترتبط بحلقات اخرى في الخارج، اي ان المنظمة المحلية تقيم علاقات وطيدة مع منظمات «ارهابية» اجنبية (كالعلاقة مثلا بين العمليات العسكرية الارهابية والسلاح المستخدم فيها) للاستنتاج بأن هذه الحلقات تشكل بمجملها سلسلة واحدة على الصعيد العالمي، تحركها ايدي دولة كبرى يُقصد بها غالباً الاتحاد السوفياتي.

ومن الملفت للانتباه، ان اصحاب هذه النظريات والمسؤولين الرسميين في العواصم الغربية، ووسائل الاعلام المختلفة، عملوا على زرع هذا المفهوم في اذهان الرأي العام، وقاموا خلال السبعينات بحملة مركّزة، هدفت في نتائجها الى تعزيز وجهة النظر التي زعمت ان «الارهاب» في بلدان اوروبا الغربية يرتبط «بالارهاب» الفلسطيني، الممتد الى اصقاع العالم الغربي «الحر»، وان موسكو «تقف في نهاية المطاف وراء العمليات الارهابية، بغية تقويض ركائز العالم الحر وفرض هيمنتها على شعوب هذا العالم». ففي عام ١٩٧٩

وقف الرئيس الايطالي ليعلن في رسالته السنوية «ان الارهابيين موجَّهون من الخارج»، في الوقت نفسه الذي كانت تنقل فيه وسائل اعلام اوروبا الغربية انباء اعتقال عضو قيادة الاستقلاليين - المطالبين بادارة ذاتية لوحدات الانتاج - في ايطاليا، وفي حوزته قاذفتا صواريخ مضادَتين للدروع «مصدرهما فلسطيني وصناعتهما سوفياتية». وقد استند رئيس الدولة الايطالية الى هذه المعطيات المستقاة من اجهزة الشرطة والمخابرات، ومن النهم الصحفي لتحقيق «سبق اعلامي» - حتى دون الحديث عن اية اعترافات للمتهم - ليؤكد ان الارهاب لا ينبع من المجتمع الايطالي لأن السلاح (الارهابي) المستخدم هو «سلاح تشيكي - سوفياتي وليس هناك من سلاح ايطالي».

ومع وصول ادارة رونالد ريغان الى البيت الابيض، انتقلت هذه الاتهامات الى مرحلة هجومية اكثر حدة وشراسة. فأصبحت «مكافحة الارهاب السوفياتي وامتداداته الفلسطينية خاصة، والاوروبية والاميركية اللاتينية والافريقية، بشكل عام، رقماً اساسياً في المعادلة الاستراتيجية التي وضعتها الولايات المتحدة الاميركية، لاغراق مناطق العالم بالقواعد العسكرية والاساطيل واسلحة الدمار واعلان الحرب المفتوحة ضد الانظمة التقدمية وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، باعتبارها خطرا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة».

ويرتكز تبرير هذه السياسة الهجومية على قناعة رونالد ريغان بأن الاتحاد السوفياتي على استعداد «للكذب والسرقة والغش وحتى للاغتيال»، كي يدفع بقضيته الى الامام في العالم (. . .) وان «لموسكو ممثلين، كليبيا في تشاد، وكوبا في انغولا، وكوبا والمانيا الشرقية في اثيوبيا. وكاليمن الجنوبي»[1]. ولم ينس الرئيس الاميركي في احاديثه الاخرى ان يكيل الشتائم وتهم ممارسة الارهاب للجماهيرية الليبية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرر الوطني في افريقيا واميركا اللاتينية (ناميبيا والسلفادور).

ولترجمة هذه القناعة عمليا، عمدت ادارة الرئيس ريغان الى تكثيف اتصالاتها بالدول الصديقة. وطاف ممثلوها في عواصم عديدة لحث انظمتها على الالتحاق بالخطة الاستراتيجية الاميركية وفتح اراضي بلدانها امام الجيوش والاسلحة الاميركية. وتعززت اضعافاً مضاعفة علاقات واشنطن العسكرية مع اسرائيل ونظام الرئيس السادات في مصر ونظام الجنرال دوارتي في السلفادور، وفُتحت مخازن الاسلحة الاميركية الحديثة امام انظمة الارجنتين وغواتيمالا والسعودية وعُمان والمغرب والسودان والصومال، وانتعش النظام العنصري الابيض في جنوب افريقيا، عبر المساندة الاميركية لسياسته العسكرية ضد

---

(١) هذه القناعة عبّر عنها الرئيس الاميركي رونالد ريغان في حديث متلفز بثته شبكة (CBS) الاميركية في ٣ مارس/ اذار ١٩٨١.

الدول الافريقية المجاورة. واخذت تظهر بوضوح الملامح الحقيقية للأهداف الاميركية في جنوب آسيا، وفي الخليج بصفة خاصة. واعلنت واشنطن على الملأ انتهاء عمليات التكوين والتدريب والتسليح، لقوة التدخل العسكري السريع، المستعدة للتدخل مباشرة في اي مكان من العالم، تتعرض فيه المصالح الاميركية والغربية للخطر.

وقد بدا، مع هذه التطورات، ان الغشاء الرقيق، المتمثل بالخطر السوفياتي، ليس في الواقع سوى قناع هش، سقط بسهولة امام بروز الحقائق الساطعة التي اكدت ان الغايات الاميركية المنشودة، تكمن في اعلان الحرب الفعلية ضد قوى التحرر الوطني، والنضال الاستقلالي والكفاح من اجل الحرية والتغيير في العالم، للحد من فعاليتها اولاً، ولتصفيتها في مرحلة لاحقة.

وشهدت الفترة الزمنية التي تلت تسلم الرئيس ريغان مهام الرئاسة، تصعيداً في العمليات الحربية الاسرائيلية، ضد المدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية في لبنان. وقصف الطيران الاسرائيلي الاحياء السكنية في العاصمة اللبنانية بيروت، موقعاً مئات الضحايا بين المواطنين. واغار كذلك على المفاعل النووي العراقي تموز في بغداد، مستخدماً في تنفيذ هذه الغارة، الاجواء الاردنية والسعودية. واعلن نظام السادات في مصر حالة الاستنفار العام، في صفوف القوات المصرية، التي حُشدت في المناطق المتاخمة للجماهيرية الليبية. وتصاعدت حدة التصريحات العدائية والشتائم من حكومتي انور السادات وجعفر النميري ضد القيادة الليبية. وكان النظام العسكري في السلفادور قبل ذلك، قد شن حملة مدمرة ضد القرى الاهلة بالسكان المتعاطفين مع جبهة التحرير الوطني. وبعد هذا كله غزت قوات جنوب افريقيا جمهورية انغولا، بحجة تعقب ثوار ناميبيا، واحدثت خسائر هائلة في الارواح والممتلكات. ولم تكن هذه الاعتداءات التي ادانتها الامم المتحدة والشعوب المحبة للسلام، لتحصل دون دعم ومساندة الحكومة الاميركية، التي لم تجد حرجاً، في معظم الاحيان، في ان تنبري علانية مدافعة عن العدوان، ومعترفة صراحة بالمشاركة في تنفيذه، من خلال الدعم المالي والسياسي والعسكري، الذي وصل الى حد ارسال الخبراء، كما حصل في السلفادور على سبيل المثال.

ولم تكن الولايات المتحدة، تحت ظل ادارة الرئيس ريغان، وفي هذا السياق الداعم للعدوان والمساند له، تعتمد، بالطبع، نمطاً جديداً من الممارسة السياسية. فقد شكلت هذه السياسة، تاريخياً، الاساس الذي شُيدت عليه المصالح الاميركية في العالم، منذ ان ورثت الولايات المتحدة الدور الاستعماري لبريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا، في مطلع الخمسينات بنوع خاص. لكن الادارة الاميركية في عهد ريغان، اعلنت صراحة عن عزمها على توسيع الدائرة الهجومية للولايات المتحدة، للتصدي للمد الثوري الذي تدفق

في معظم مناطق العالم، منذ اواخر الستينات، وقد نزعت عن وجهها برقع الخجل، الذي حاولت الادارات الاميركية السابقة استخدامه، لتغطية اهدافها ومراميها الفعلية. غير ان المؤتمرات الانتخابية الداخلية، والتبريرات الحقوقية، على مستوى العلاقات الدولية، دفعت برموز هذه الادارة الى استخدام تكتيك محاربة الارهاب، كرأس حربة لادراك غاياتها، وعبأت بذلك وسائل الاعلام المرتبطة بها، وبحلفائها العالميين، لخوض حرب شعواء ضد القوى المكافحة، من خلال وصف ممارساتها بالارهاب الاحمر، الذي خلطت فيه بين كافة المعايير الايديولوجية، والمنطلقات السياسية، والحجم البشري الذي تنسحب عليه هذه الممارسات. وهكذا كثُر الحديث فجأة عن الارهاب الاحمر اليساري، بعدما كان خافتاً طيلة العقد الماضي، ووُضعت مجمل اعمال العنف، حتى تلك الصادرة عن القوى الراغبة في التسلط والاستبداد ومحاربة الحريات وتعميق العنصرية العرقية، في المستوى نفسه من التقويم. وجرت محاكمتها على اساس تطبيق المقاييس «الاخلاقية» نفسها لادانتها، باعتبارها تشكل اعمالا ارهابية قتلت «ابرياء»، واراقت «الدماء»، وهددت امن وسلامة المجتمع.

ومما تجدر ملاحظته، ان العبارات التي استخدمت للحديث عن اعمال العنف، قد ترسَّخت نسبياً في اذهان الرأي العام الغربي، وشاع استعمال صفة الارهاب الاحمر، والارهاب الاسود، للتدليل على الممارسات الصادرة عن حركات التحرر الوطني، او المجموعات الثورية، او حتى العصابات الاجرامية، على حد سواء.

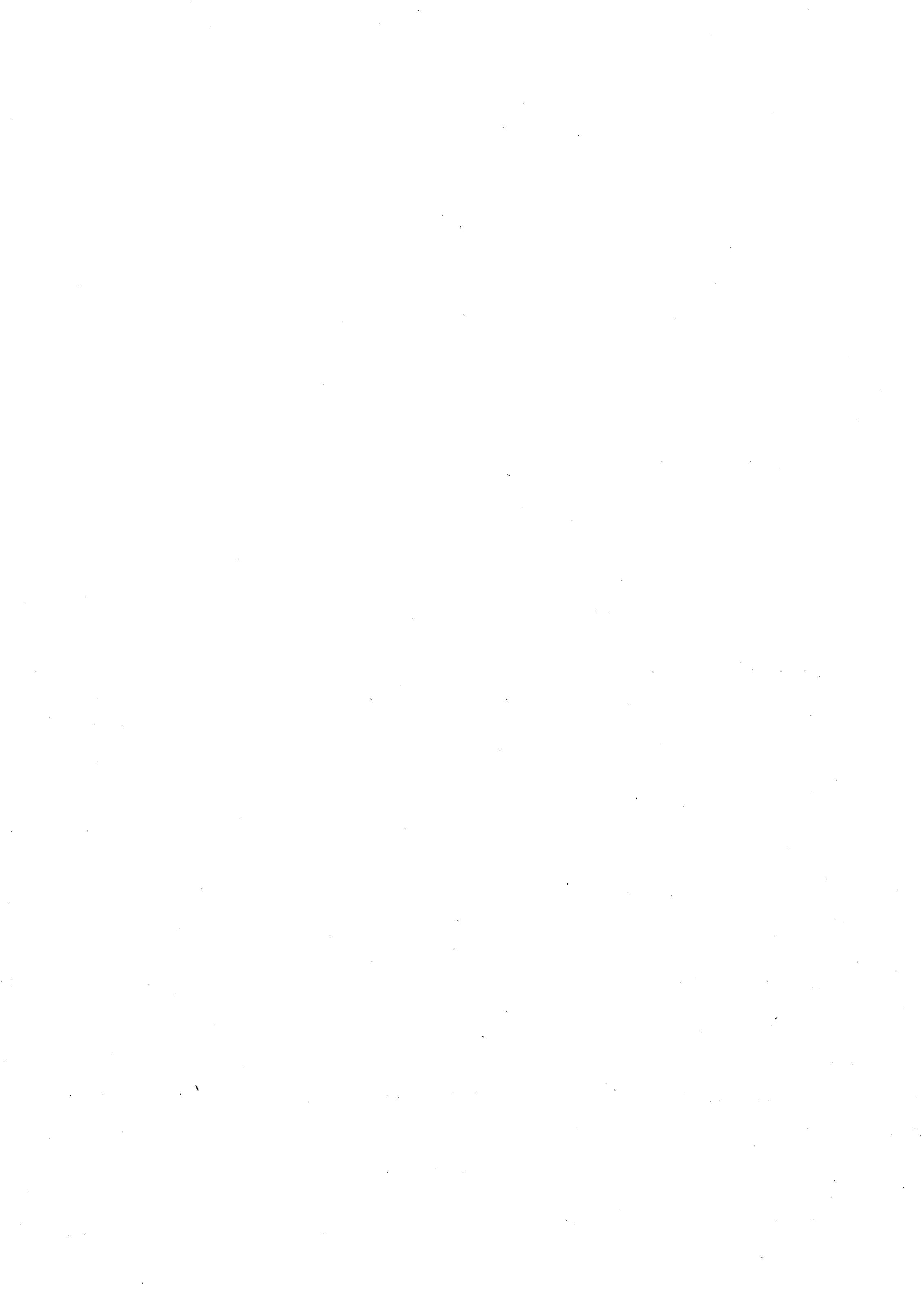
والواقع ان هذه النظرة الشمولية، والاحكام الاحادية الجانب، التي تُطلق على اعمال العنف، رغم اختلاف دوافعها وغاياتها، قد ساعدت الحكومات على وضع الخطط، واعتماد وسائل سهَّلت لها نسبياً تنفيذ سياساتها الداخلية، وتبرير توجهاتها الدولية، امام غالبية الرأي العام الوطني، رغم بعض الاستثناءات الهامة، كما هي الحال بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية والمانيا الغربية وبعض دول اوروبا الغربية.

كذلك امتد التأثير الاعلامي والسياسي الى العديد من بلدان العالم الثالث، التي استغلت حكوماتها موضوع الارهاب، لاحكام قبضتها على الاعناق، وخنق الحريات العامة للجماهير وتكثيف ادوات القمع وممارسات الاضطهاد. وانتقلت العدوى الفكرية، ايضاً، الى بعض «مثقفي» هذه البلدان، الذين اعتمدوا المقاييس والمعايير نفسها للحكم على الوقائع، وعلى التفاعلات الاجتماعية والسياسية. وقد وقع هؤلاء في فخ التقليد والنسخ، وساهموا، ربما - دون وعي - في حملة التسميم الايديولوجي، والسياسي التي شنها الاستعمار القديم والجديد، ضد نضالات الشعوب، وادانوا بالنتيجة مجمل اعمال العنف بصورة مبسَّطة، وتحت مظلة الاعتبارات الانسانية السطحية.

لذلك كان لا بد من التطرق الى مسألة الارهاب، بصفتيه الحمراء والسوداء، لابراز الاسس التي يرتكز اليها كل طرف من القوى التي مارست العنف، ولوضع الضوابط والفوارق التي تميز، من حيث المضمون والهدف والوسيلة، بين العنف الثوري والارهاب الفعلي، بين النضال لتجسيد امال الشعب في التحرر الوطني والاجتماعي، وبين القتل الذي تمارسه مجموعات لا تخفي غالباً اهدافها في التسلط والاستئثار بالسلطة، والتحكم بالشعوب وبمقدرات الاوطان.

ان معالجة هذه المسألة، لا تخلو من محاذير كثيرة. وهي تستوجب بموضوعية وتجرد، عرض المواقف والطروحات ووجهات النظر، التي تعبر عن شخصية وغايات كل طرف او فريق، أطلقت عليه صفة «الارهابي»، ولا بد في ذلك من استعراض امثلة «مختارة» تتناول اشهر القوى السياسية، او الحركات والتنظيمات في العالم، بشكل يسمح، قدر الامكان، من القاء الاضواء الكافية على مجمل خطوط الصورة، والجوانب المجهولة من هذه المسألة.





الارهاب الاحمر والارهاب الاسود

لقد انطلقت المؤسسات الرسمية في الغرب، من قناعة عامة لتقويم مسألة الارهاب، ومعالجتها «بالوسائل المناسبة». فمَيزت بين نوعين من اعمال العنف: الفردية، او الصادرة عن المجموعات السرية. واعتبرت ان النوع الاول، وهو الاشمل والغالب منها، يعود الى فعل القوى اليسارية «المؤمنة بتحقيق الشيوعية عن طريق «العنف العسكري». وادرجت ضمن هذه الفقرة، جميع الممارسات الصادرة عن قوى في حالة صراع داخلي مع حكوماتها، وتلك الصادرة عن قوى اخرى، تكافح ضد الاحتلال الاجنبي من اجل التحرر والاستقلال الوطني. واطلقت المؤسسات الرسمية الغربية على هذه الاعمال، صفة الارهاب «الاحمر» الذي يقوم برأيها على «اساس المبادىء والعقيدة، والذي من الممكن التنبؤ بما يدور في رؤوس اصحابه، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحته».

اما النوع الثاني فيختص باعمال العنف العشوائية، التي اطلقت عليها هذه المؤسسات، صفة الارهاب الاسود، والتي «لا ترتكز الى ايديولوجية محددة، وتمارسها مجموعات من الهواة المستعدين لضرب اي شخص او اي هدف في اي مكان وزمان... ومع هؤلاء تنخفض نسبة التنبؤ (بما سيقومون به)، والتوجه الى المكان غير المناسب لمكافحة هذا النوع من الارهاب»[1]

(١) - من تصريح لرئيس جهاز مكافحة الارهاب في ايطاليا الجنرال دالاشيا ١٩٨١/٦/١٥.

ولم يكن هذا التصنيف الغربي الرسمي معتمداً وشائعاً، بالشكل الذي هو عليه الآن، خلال فترة الستينات. لكن الاجهزة الرسمية، فقط في بعض بلدان اميركا اللاتينية، والتي ارتبطت انظمتها الديكتاتورية بالولايات المتحدة الاميركية، استخدمت خلال الستينات، عبارة الارهاب الاحمر، لوصف عمليات المجموعات الثورية التي كانت تسميها وسائل اعلام الغرب «عمليات رجال العصابات». وفي مطلع السبعينات، ومع تصاعد ظاهرة العمليات الخارجية للمقاومة الفلسطينية، وتوافق ذلك مع ظهور المنظمات السرية، التي اعلنت حربها على «الانظمة البورجوازية» في المانيا الغربية، وايطاليا، واليابان، وبنسبة اقل في بعض البلدان الاوروبية الاخرى، شاع في الادب الغربي استخدام عبارة الارهاب الاحمر، للتدليل على العمليات العسكرية، التي استهدفت بادىء الامر، المؤسسات الرسمية العسكرية والاقتصادية لاسرائيل داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها. وقد تم الخلط بين هذا النوع من الممارسة الكفاحية للمقاومة الفلسطينية، واعمال العنف الاخرى، التي مارستها منظمات اليسار الاوروبي السرية داخل بلدانها. وانسحبت هذه التسمية، على معظم العلاقات التي اقامتها الثورة الفلسطينية، مع القوى السياسية التقدمية والديمقراطية، ومع الانظمة الوطنية في العالم. وبدأت تتكامل في اذهان الرأي العام الغربي، من خلال هذه الحملة الاعلامية والفكرية، اطروحة مشوهة - عُبِّر عنها في وسائل الاعلام وفي الكتب والدراسات المختلفة - مفادها ان مجمل ممارسات العنف، حتى تلك الهادفة الى التحرير الوطني في اطار الصراع القومي المشروع، هي اعمال ارهابية، تتساوى مع عمليات الاغتيال، وزرع القنابل والاختطاف والسطو. وبذلك تمَّ اسقاط التسمية، التي سادت خلال الستينات، وادرجت المقاومة الفلسطينية، وحركات التحرر الوطني في افريقيا، والمنظمات المناضلة من اجل المساواة والتحرر الاجتماعي في الولايات المتحدة، وكذلك الحركات المناهضة للديكتاتوريات العسكرية المرتبطة بالامبريالية في اميركا اللاتينية، كل هذه المنظمات والحركات، ادرجت في خانة واحدة، مع فصائل الجيش الاحمر في اليابان والمانيا الغربية، ومع منظمات اليسار الايطالي، والاوروبي الغربي، بشكل عام، وأطلق على مجموع هذه القوى، اسم المنظمات الارهابية التي تهدّد أمن وسلامة المجتمعات الحرة.

والغت الكتابات التي تعرضت لهذه المسألة - الاّ في حالات عرضية وتحت وطأة الاحداث - احياناً قليلة - جانب البحث في منطلقات واهداف القوى التي مارست العنف المسلح، وتجاهلت الدوافع والاسباب الحقيقية لهذا الاختيار، الذي شكّل لممارسيه، الدليل الوحيد للخلاص من سياسة الامر الواقع، التي فُرضت، عبر التاريخ على الدول والشعوب.

في الولايات المتحدة الاميركية، انطلقت منظمة الفهود السود، التي اعلنت عن تمثيلها لحقوق المواطن الاميركي الاسود، من فكرة استخدام العنف، كرسالة موجهة الى المواطنين

البيض، المتمسكين بالتمييز العرقي والعنصرية، بهدف التعبير عن رفض الشروط المجحفة بحق السود. وقد اكدت هذه المنظمة، بممارساتها، على تجسيد مبدأ الدفاع عن الحقوق المدنية، من خلال «اغتيال اولئك الذين يضعون العراقيل، في وجه حصول السود على هذه الحقوق».

واختارت المنظمة اهدافها العسكرية، بطريقة ترمز الى ضرب المسؤولين عن وضع او تنفيذ سياسة تناهض وتعرقل حق السود في المساواة الاجتماعية مع الاخرين. وكانت اداة التنفيذ تتألف من مجموعات صغيرة من الاعضاء، تعمل بسرية تامة وباستقلال كامل، عن الفروع الاخرى العاملة في مجالات الدعاية السياسية والممارسات العلنية، في نطاق الدفاع عن الحقوق المدنية. واستخدمت هذه المجموعات، «تكتيك اشغال العدو» خلال تنفيذها العمليات العسكرية الهامة، عبر اشعال الحرائق، في اماكن عدة لتوزيع قوة الخصم، واضعاف امكانياته، وبالتالي عدم تمكينه من السيطرة على مكان الحدث المركزي.

اما في اميركا اللاتينية، وخاصة في الاوروغواي، فقد عمد رجال التوباماروس، من خلال عملياتهم العسكرية ضد قوى الجيش والشرطة، ورموز الحكومة، والطبقة الغنية وممثلي الولايات المتحدة والانظمة الاخرى الحليفة، من ديبلوماسيين وخبراء عسكريين، الى كشف نقاط الضعف لدى النظام الحاكم، ليظهروا للشعب، ان العدو ليس بمأمن في اي مكان، وان قوته التقنية، لا تحميه من ضربات رجال العصابات. وقد شددت هذه المنظمة على طابعها الثوري، مؤكدة في بياناتها المختلفة، الابعاد الحقيقية لممارساتها، ومعتبرة ان استخدامها اسلوب الكفاح المسلح، هدفه كسب الجماهير، وتعبئتها وتنظيمها وتنمية قواها على المدى الطويل، كي تتمكن من انتزاع النصر. وقد اختارت منظمة التوباماروس، لتجسيد اسلوبها، تكتيك الضربات الانتقائية ضد رموز السلطة، وابرزت هذا التكتيك، على شكل احكام، تحمل من حيث شرعيتها الثورية صفة الالزام القانوني الذي يتوجب على الثوار تنفيذه، لتأكيد مبدأ حماية الشعب من «السلطة المقيتة».

وكما رفضت منظمة الفهود السود، نعت عملياتها بالارهاب، وشددت على ابراز ممارساتها للعنف، كرد على الارهاب الابيض داخل الولايات المتحدة، فان رجال التوباماروس، رفضوا كذلك، الاخذ بالنعت الارهابي، واعتبروا انفسهم انهم يمارسون الكفاح المسلح في نطاق ما وصفوه ببداية اندلاع الحرب الاهلية.

ورغم اتساع نطاق العمل العسكري الداخلي، في العديد من بلدان اميركا اللاتينية، وتحول العمليات السرية المحدودة الى حرب جماهيرية مفتوحة، على غرار ما حصل في نيكاراغوا، وما يحصل حالياً في السلفادور، فان معظم الانظمة المرتبطة بعجلة السياسة الاميركية تستمر في مكافحة المعارضة الداخلية لديها، من منطلق اعتبارها حركات ارهابية

تهدد الامن والنظام وسلامة المجتمع، مستعينة في حربها هذه بالسلاح والخبرات العسكرية، للولايات المتحدة الاميركية، وباصدار المزيد من قوانين التسلط والقمع، وتجاهل الحريات العامة وحقوق الانسان.

وظهرت في الدول الصناعية الغربية، في بداية السبعينات، حركات اعتمدت اسلوب العمل العسكري السري، «لمحاربة الانظمة المسؤولة عن البطالة، والفقر، وتكريس الاحتكارات والفساد والرشوة والعنف البوليسي»[١]. وقد حددت هذه المنظمات هدفها الاستراتيجي الوحيد، باقامة الاشتراكية. وتميز مفهومها عن المفهوم الماركسي اللينيني، بالنسبة لهذه المسألة، بتأكيدها على امكانية الانتقال الفوري الى الاشتراكية، من خلال تدمير النظام السياسي والاقتصادي للرأسمالية، عن طريق ممارسة العمليات الخاصة، التي اطلقت عليها اسم حرب عصابات المدن. وقد اكدت منظمة فرع الجيش الاحمر في المانيا الغربية - المعروفة اعلامياً في دول الغرب باسم مجموعة - او «عصابة» - بادر ماينهوف - ان «هدف حرب العصابات في المدن، هو اصابة اجهزة الدولة في نقاطها الحساسة، ونسف خرافة الحضور الدائم والثابت للنظام. وفي ظل تطور الرأسمالية، ووصولها الى اعلى الدرجات، فان نضال طبقة البروليتاريا، ضد هيمنة رأس المال، يتجه حتماً نحو الحرب الاهلية، وبالتالي فان الكفاح المسلح، المُمارَس ضد جهاز الهيمنة في المجتمع، يشكّل عنصراً ضرورياً للصراع الطبقي، واداة فعّالة للتحضير للحرب الاهلية».

وانطلاقاً من هذا المفهوم، عمدت منظمة بادر ماينهوف الى ممارسة اعمال العنف ضد المؤسسات والافراد. وتركزت عملياتها على اختطاف واغتيال العديد من المسؤولين، في ميدان القضاء والصناعة واجهزة الامن.

وقد واجهت منظمة بادر ماينهوف في المقابل، تعبئة لا مثيل لها، لدى دوائر الامن في المانيا الغربية، وفي بقية بلدان اوروبا الغربية. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٨، عندما تمكنت سلطات المانيا الغربية، من اعتقال معظم افراد قيادتها واعضائها، الذين مات بعضهم في السجن - انتحاراً - حسب البيانات الرسمية لحكومة بون. وفي الشهور الاخيرة من عام ١٩٨١، بدأ نشاط منظمة فرع الجيش الاحمر الالماني الغربي بالظهور مجدداً، من خلال العمليات العسكرية الخاصة، التي استهدفت، هذه المرة، قواعد الجيش الاميركي في المانيا الغربية، وطالت مساعد رئيس هيئة الاركان، لقوات الحلف الاطلسي في اوروبا الغربية، الجنرال الاميركي فردريك كروزين (Frederik Kroesen) المسؤول

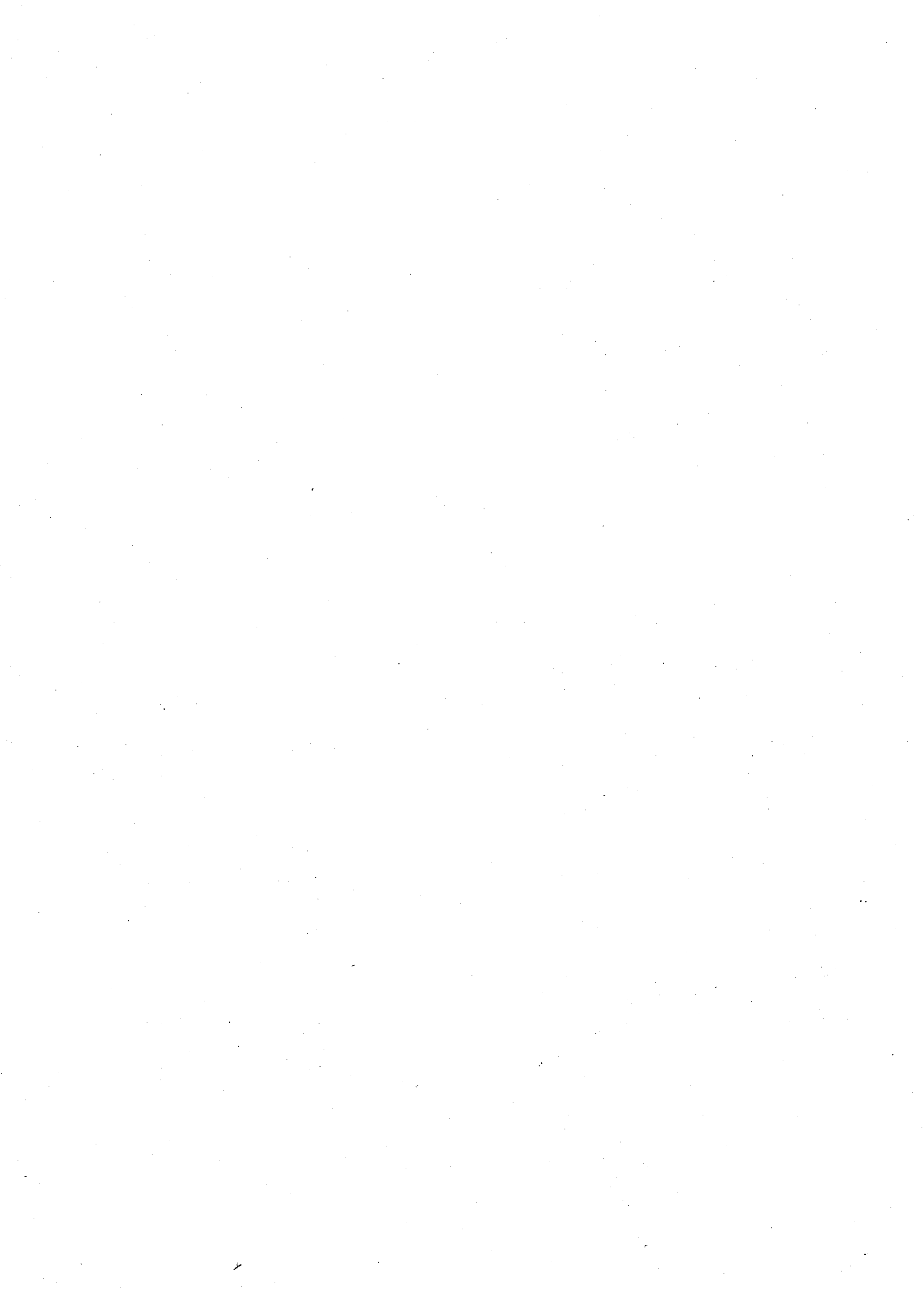
---

(١) تشكل هذه العبارات جوهر الموقف الذي تنطلق منه منظمة فرع الجيش الاحمر في المانيا الغربية والعديد من المنظمات الايطالية لمحاربة السلطة القائمة، وذلك استناداً الى البيانات، والوثائق الصادرة عن هذه المنظمات المختلفة.

عن تنسيق العمليات العسكرية المحتملة، للحلف الاطلسي، في مناطق معينة من العالم، من بينها منطقة الشرق الاوسط.

واذا كانت المانيا الغربية، ومن بعدها فرنسا وهولندا وبلجيكا، قد عانت، وتعاني من ظاهرة الاعمال العسكرية السرية، التي تقوم بها منظمات مختلفة، بهدف تعبئة العمال والكادحين، على طريق الحرب الاهلية، فان ايطاليا تعيش، دون منازع، حتى على الصعيد العالمي، هاجس «الارهاب»، واعمال الخطف والقتل والسلب المتنوعة. وفي مواجهة ذلك، تحاول السلطات الايطالية، مكافحة هذه الموجة المستشرية من العنف، دون التمييز بين دوافعها واسبابها. وتأتي في مقدمة المنظمات، التي تشكل الشغل الشاغل، للسلطات الايطالية، تلك المنادية منها بمحاربة النظام، وتدمير آلة السلطة، واقامة سلطة بديلة، تسود فيها البروليتاريا المسلحة.

ونظراً لاهمية الظاهرة الايطالية، المبنية على قدرة تنظيمية وفعالية عسكرية لدى المنظمات، فان الكلام عليها يتطلب شرحاً تفصيلياً لابراز ابعادها المحلية والدولية، وما نجم من اتهامات، طالت العديد من القوى والدول الخارجية، وشكلت مبرراً للتشهير بالكثير من الحركات الثورية والانظمة التقدمية، كما انها مثّلت منطلقاً للتعاون «الامني» المعادي للقوى المعارضة والديمقراطية، داخل بلدان اوروبا الغربية.



الحالة الايطالية

لقد ظهرت في ايطاليا، في مطلع السبعينات، حركات متعددة اعتبرت ان الحزب الشيوعي - الذي كان العديد من اعضاء هذه الحركات ينتمون اليه - قد اخفق في مهمته التاريخية، بقيادة الطبقة العاملة الى هرم السلطة واقامة الاشتراكية. وانه «انزلق الى هاوية التعاون مع البورجوازية الحاكمة، وقدم التنازلات المبدئية على حساب العمال والفقراء المضطهدين، كي يصبح شريكاً في الحكم، وينفذ بالتالي اهداف ارباب رأس المال واصحاب الاحتكارات».[1].

ورغم الموقف الواحد للاحزاب الممثلة في البرلمان الايطالي، والتقويم السلبي للحزب الشيوعي الايطالي، فقد فشل اليساريون الجذريون في تشكيل منظمة واحدة. وبرزت على سطح العمل السياسي والعسكري لهؤلاء، منظمات كثيرة، اندثر بعضها، وتمكن بعضها الاخر من الاستمرار، بعد ان شهدت تحولات عميقة، سواء من حيث الاسم، او من حيث بنيتها التنظيمية الداخلية. وهكذا ظهرت المجموعة المسلحة البروليتارية، التي انتهت بموت مؤسسها عام ١٩٧٢، وبرز تنظيم السلطة العمالية، الذي اصبح، فيما بعد، تنظيم الادارة الذاتية العمالية، وتنظيم «بريمالينيا»، ومنظمة «اليسار البروليتاري». التي تحولت الى تنظيم المقاومة الجديدة، ثم حملت في شكلها التنظيمي الاخير اسم «الالوية الحمراء».

(١) من وثائق منظمة بريما لينيا - الخط الاول.

وقد خضعت المنظمات السرية، التي وسمت نفسها بطابع الثورية، لظاهرة عرفت في ايطاليا، باسم «النوافذ الداخلية المفتوحة»، حيث كان انتماء الاعضاء ينتقل من منظمة إلى اخرى، بفعل الخلافات والتناقضات، التي كانت تظهر داخلياً، ويؤدي انفجارها، غالباً، الى حصول انشقاقات محدودة، او تخلي عناصر من القاعدة، عن التنظيم الام وانضمامه لاخر.

وقد ادت هذه العلاقات المتداخلة بين التنظيمات، الى اقتناع اجهزة الامن، والعدالة الايطالية، بفكرة وجود شبكة واسعة ومنظمة، تتوزع الادوار لممارسة «الارهاب والابتزاز السياسي». واصدر القضاة، على هذا الاساس مذكرات توقيف جماعية، ضد كافة اعضاء المنظمات اليسارية الجذرية المختلفة، بتهمة المشاركة في الارهاب.

لكن معظم الحركات الايطالية المنظمة، التي اختارت طريق السرية واسلوب العمليات العسكرية الانتقائية، ظلت محدودة التأثير داخلياً، ومغمورة الشهرة خارج ايطاليا، باستثناء منظمة الالوية الحمراء، التي انفردت عن بقية الحركات وتميزت بعملياتها المذهلة، وفاعليتها الكبيرة، وبامتلاكها قدرة الاستمرار، وتوجيه ضربات قاتلة لرموز السلطة ومؤسساتها، طالت، منذ منتصف السبعينات وحتى اليوم، اعلى درجات الهرم السياسي والتشريعي والاقتصادي في ايطاليا.

وقد تعددت التفسيرات والاستنتاجات، حول الاهداف النهائية لمنظمة الاولية الحمراء. واختلف التقويم المتعلق بمرامي عملياتها من طرف الى اخر، اذ ادانتها كافة الاحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية، فيما اعتصمت الصمت حيالها، معظم القوى والحركات الثورية الجذرية، في العالم الثالث وفي اوروبا الغربية. اما الدول الاشتراكية والتقدمية، فقد ادانت الارهاب بشكل عام على الصعيد العالمي، دون الاشارة الى الالوية الحمراء بالاسم، ودون تحديد الحادث المدان.

ويدلّ استقراء الادبيات العلنية الخاصة، والبيانات التي حملت توقيع منظمة الالوية الحمراء، على ان هذه المنظمة، تعتبر نفسها «نواة الحزب الشيوعي المقاتل». وقد اكدت منذ تأسيسها عام ١٩٧٠، بمبادرة من الطالب السابق في العلوم الاجماعية، ريناتو كيرسيو - السجين حالياً - ان استراتيجيتها، تقوم على اساس «ضرب قلب الدولة» عبر الاستهداف الجسدي المباشر، لرجال السلطات الثلاث، من سياسيين وعسكريين وقضاة، وكذلك ضرب رموز الصناعة. ويتلخص المضمون السياسي والايديولوجي، الذي بُنيت عليه هذه الممارسات، باعتبار «بورجوازية الدولة الايطالية قد اصبحت تابعة للبورجوازية الامبريالية... وهذه البورجوازية المسيطرة على مقدرات ايطاليا، قد تجسدت عملياً في الحزب الديمقراطي المسيحي، الذي يشكل، بالنسبة لها، مركز العصب، عبر علاقاته

العضوية بالمتعهدين الصناعيين واصحاب الاراضي والاوساط المالية والمصرفية». وترمي الالوية الحمراء، من خلال ضرب رموز البنية السياسية والاجتماعية، الى تحقيق هدف «الربط بين الخط الاستراتيجي للمنظمة، والايضاحات الواردة في برنامجها العام، لتحقيق عملية الانتقال الى الشيوعية». اما القوى التي ستحقق هذا الهدف، فهي، حسب اعتقاد الالوية الحمراء، «البروليتاريا الهامشية وغير الشرعية، التي يجب ان يتمحور النضال، اساساً، حول دعم نضالاتها، من خلال التعبير عن حاجاتها الثورية، على طريق بناء الهيئات الجماهيرية الثورية، وادخالها بالتالي، في صلب عملية بناء نظام السلطة البروليتارية المسلحة».

وفي هذا السياق العام، يتحدد المطلب المركزي، حول الغاء العمل المأجور، والتأكيد على ضرورة توفير العمل للجميع، وتطبيق شعار «الجميع يعملون، ويعملون اقل». ومن هذا المنطلق النظري حاولت منظمة الالوية الحمراء، تحديد اهدافها العسكرية، واختارت بذلك اسلوب اختطاف المسؤولين ومحاكمتهم، من جهة، على اساس انتمائهم لدوائر الهيمنة السلطوية داخل المجتمع، ومن جهة اخرى، بهدف التنديد بالمشاكل الاساسية التي تعانيها ايطاليا. وقد تجسّد ذلك بعمليات الاختطاف، التي مارستها الالوية الحمراء، ضد القضاة، وبعمليات الاغتيال التي قامت بها، ضد المسؤولين في اجهزة الامن، كي تستطيع عبرها، ابراز الممارسات القمعية للسلطة، والشروط القاسية، وحتى اللاانسانية، التي يعانيها المساجين، وخاصة المعتقلين منهم لاسباب سياسية، في السجون الايطالية.

اما عمليات الاختطاف، التي مارستها الالوية الحمراء ضد رجال الصناعة ومتعهدي البناء والمدراء المسؤولين في الوحدات الانتاجية، فقد رمت الى المطالبة باعادة تنظيم الصناعة - سوق العمل - في المصانع الكبرى، وتحديداً في المناطق الشمالية من ايطاليا، والتنديد بما افرزته هذه السياسة، من ازدياد عدد العاطلين عن العمل، والمحتاجين الى المسكن والخدمات الضرورية.

لقد اصبح واضحاً ومعروفاً، ان عمليات منظمة الالوية الحمراء، حيّرت الباحثين والمسؤولين في ايطاليا، فاختلفت التأويلات والتفسيرات المتعلقة باهداف هذه المنظمة، رغم الاتفاق على تحديد اهدافها النهائية، بدفع المجتمع الى الحرب الاهلية، من خلال الهجمات العسكرية، والعمل على تحويلها، لاحقاً، الى هجوم عام. غير ان الاعتقاد السائد، لدى اغلبية المتتبعين لظاهرة العنف المسلح في ايطاليا، يميل الى الاخذ بالاستنتاج المستند الى تحليل التفاصيل والمعطيات المتعلقة بعمليات الاختطاف، التي مارستها الالوية الحمراء. ويذهب هذا الاستنتاج الى القول بان «الارهابيين» يبتغون، على المدى القريب، تحقيق هدفين:

الهدف الاول، هو كسر مقاطعة وسائل الاعلام لهم، وارغام شبكات التلفزة والاذاعات والصحف - من خلال الحدث - على نشر الوثائق والمستندات والبيانات المتعلقة بمطالبهم وغاياتهم والابعاد الحقيقية لنضالاتهم، باعتبار ان المنظمات «الارهابية» لا تبحث عن قتل مسؤول ما، مهما بلغت اهميته الفعلية، ولكنها تسعى لشدّ انتباه الملايين، واغراقها بالدعاية التي تتضمنها البيانات والمنشورات.

الهدف الثاني، المتلازم مع الاول يتحدد بتعرية القوة - المبالغ بها - لاجهزة الامن، واظهار فشل اجهزة السلطة، يوماً بعد اخر، والتوصل الى زرع الشك لدى المواطنين، تجاه قدرات الحكومة. ويتم ذلك من خلال اطالة مدة احتجاز الرهائن، بعد اختطافها، ومحاكمتها وتنفيذ «الحكم» الذي تصدره المنظمة، بغض النظر عن الاعتبارات المختلفة. كما حصل بالنسبة لعملية اختطاف وقتل الدو مورو، بعد ان حكمت عليه المنظمة بالاعدام.

وانسجاماً مع هذا التحليل، يؤكد اصحاب «الاستنتاج» المذكور، ان الدولة الايطالية وقعت عملياً في الفخ المثلث الذي نصبته لها المنظمات السرية «الارهابية»، حيث ادّى الضجيج الاعلامي حول العمليات «الارهابية»، الى ازدياد اهمية المنظمات، والى قيام الصحف بدور القناة التي تنقل شعارات المنظمات الى الشعب، بالاضافة الى ان ردود فعل السلطات الايطالية، على عمليات المنظمات، افرزت عملياً المزيد من القوانين الاستثنائية والممارسات القمعية، بشكل يتناقض مع احكام الدستور، ويخالف السياسة الديمقراطية، التي تؤكد السلطة الايطالية انها الركيزة الاساسية للمجتمع.

امام هذه «الحالة الايطالية»، الفريدة من نوعها، ماذا يقول الكتّاب الايطاليون، وكيف تبني الاتجاهات الفكرية الايطالية آراءها؟

يسود الاوساط الفكرية الايطالية رأيان: الاول، يعتبر «ان الهدف «الارهابي» في ايطاليا، هو ابعد من القتل المادّي لانسان ما، وانه اغتيال سياسي لشعب بكامله، من خلال القضاء على مقومات تركيبته وبنيته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم، تقويض الديمقراطية القائمة. اما الرأي الثاني، فيذهب الى ابعد من هذا الحكم الكيفي، محاولا ابراز الاسباب الحقيقية لظاهرة انتشار اعمال العنف، عبر ربطها بالحالة الداخلية، التي تعيشها ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تسيطر على المؤسسات السياسية اكثرية حاكمة من لون واحد - هي حزب الديمقراطية المسيحية - وتعاني الدولة من الضعف والاهتزاز وحتى التفكك، من جراء الفضائح السياسية والمالية والرشاوي، بالاضافة الى تفاقم الازمة الاقتصادية، وانعكاسها بشدة على المواطنين، بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وازدياد نسبة العاطلين عن العمل، واتساع نطاق العمل المجرد من

الضمانات، وانخفاض نسبة المساكن المناسبة، وتفسخ الاجواء الطبيعية، فضلاً عن ازدياد حوادث العمل، واشتداد حدة المضاربات العقارية غير القانونية، التي تمر غالباً دون عقاب، بسبب ارتباط اصحابها برجال الحكم. وقد شكل كل هذا الارضية الصالحة للارهاب، حسب التعبير المستخدم من قبل اغلبية القضاة الايطاليين، الذين اعتبروا العنف، نتاجاً لتفاقم المشاكل الاجتماعية والانحلال السياسي. كما انه مثّل، في الواقع، مبرراً للمنظمات اليسارية الجذرية السرية، التي تمارس العنف كنوع من «النقد المسلح»، وتعتبر ان هذا الاسلوب يشكل قفزة نوعية، نحو تعميق وتجذير النضال، للوصول الى الانتفاضة المسلحة، ومن ثم تحويل المجتمع والسلطة.

واذا كانت المنظمات «اليسارية» قد عززت وضعها العسكري الداخلي، واعتمدت تكتيك التركيز في عملياتها على الكمية الانتقائية والنوعية السياسية لاهدافها من المسؤولين، فان المنظمات اليمينية، المغالية في تطرفها - داخل اوروبا الغربية - قد مارست العنف، بصورة تتناقض تماماً مع مضمون وشكل ممارسات المنظمات اليسارية السرية. وقد اجمع الباحثون، على تسمية هذا النوع من العنف، بالارهاب الاسود، الذي يتمظهر، بزرع القنابل العمياء، التي لا تستهدف مسؤولا معيناً، او مؤسسة محددة، وانما تبغي القتل الجماعي. وهذا الاسلوب يرمي، في نهاية المطاف، الى اثارة التحريض، والدفع باتجاه اختيار حكومة مستبدة. وقد يبدو هذا الامر مستغرباً للوهلة الاولى، لكن الباحثين الاجتماعيين والسياسيين رأوا، من خلال العمليات الارهابية السوداء، ما هو ابعد من التأثر والسخط والادانة والاستنكار، حيث كان المطلوب من وراء ذلك، دفع المواطنين الى الالتفاف والتضامن مع الدولة، باعتبارها «الضامن لاستمرار النظام».

ولتأكيد صحة ما يذهبون اليه، استعرض الباحثون الفترة التاريخية التي شهدتها ايطاليا، منذ عام ١٩٦٩ وحتى العام ١٩٧٤، وتوقفوا عند محاولة اليمين المتطرف، بتواطؤ ومساعدة اجهزة المخابرات الايطالية، التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية[١]، الاستيلاء على مقاليد السلطة، في بداية عام ١٩٧٠، عبر تدبير انقلاب عسكري، خوفاً من وصول اليسار الى الحكم. وقد قامت المنظمات اليمينية المتطرفة، بالاعداد لذلك، عن طريق تفجير القنابل في الاماكن العامة. وكانت «قنبلة ميلانو» الشهيرة، التي انفجرت عام ١٩٦٩، من اكبر العمليات الارهابية، التي نفذتها هذه المنظمات في ذلك الحين، حيث سقط ١٦ قتيلا وعشرات الجرحى.

وانطلاقاً مما اسماه الباحثون «استراتيجية التوتر»، فقد استمرت المنظمات الفاشية الجديدة، في ايطاليا، في القيام بعمليات القتل الجماعي. ففجرت في صيف ١٩٧٤ قطار

(١) اثر هذه المحاولة الفاشلة التي أُحبِطت قبل التنفيذ، اعيد تنظيم جهاز المخابرات الايطالية بعد اقصاء اغلبية المسؤولين الرئيسيين فيه واقالة العديد من جنرالات الجيش والسلطة. حتى ان التغيير تناول اسم الجهاز. كما تم فصل فرع المخابرات العسكرية عن الجهاز الاول وانشاء جهاز جديد.

روما – ميونيخ، واقدمت في شهر آب/ اغسطس من عام ١٩٨٠ على ارتكاب اكبر اعتداء عرفته ايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فجرت عبوة ناسفة، قدر الخبراء وزنها بحوالي ٢٠٠ كلغ من المواد المتفجرة، في محطة قطارات مدينة بولونيا، شمال ايطاليا. وقد اوقع ذلك في صفوف الابرياء ٧٦ قتيلا و٢٠٣ جرحى.

ومع ان «الحالة الايطالية» لا تنقصها اطلاقاً، الامثلة المتكاملة للعمليات الارهابية، فان التطرق الى ما تشهده الدول الاخرى، يساعد على توضيح الابعاد الحقيقية، للغايات الكامنة وراء هذا النوع من العنف، الذي يستند، لبلوغ غاياته، على المجازر والمذابح والانقلابات العسكرية الديكتاتورية، المفعمة بشعور التعصب والحقد. وتندرج عملية النازيين الجدد، في المانيا الغربية، بتفجير قنبلة «عيد البيرة» عام ١٩٨٠، والتي اودت بحياة ٧٠ مواطناً بريئاً، في سلسلة الاعمال الهادفة الى تسعير التوتر، وتشديد قبضة السلطة على القوى الديمقراطية.

ولقد اثبتت الحقائق التي ظهرت – في فترات لاحقة – وجود علاقات شبه مباشرة بين منظمات اليمين الارهابية ومؤسسات الدولة، العسكرية منها بشكل خاص، اذ ظلت صلات اليمين الايطالي المتطرف قائمة مع اجهزة الشرطة، واظهرت الاستقصاءات التي قامت بها لجان تشكلت من بعض العناصر الديمقراطية، لمتابعة قضايا الاغتيال السياسي، ان العديد من المنظمات السرية اليمينية التي ترتكب عمليات الاغتيال ضد المناضلين السياسيين، هي اشكال وهمية لا توجد الا في مخيلة بعض الصحف المرتبطة باجهزة الامن(١).

كما اكدت المعلومات التي توفرت، وجود علاقات وثيقة بين اليمين الايطالي وجنرالات اليونان واليمين الاسباني ومنظمات اليمين الفرنسي، التي تضم في مَن تضم، قدامى اعضاء منظمة (O.A.S) التي عاثت ارهاباً في الجزائر في اواخر سنوات حرب التحرير. وكانت مدريد قد اصبحت، في منتصف السبعينات، مركزاً لليمين المتطرف في اوروبا الغربية، ففتحت ابوابها لاستقبال «ممثلين» عن اجهزة المخابرات التشيلية والارجنتينية، قدموا للتنسيق مع منظمات اليمين الاوروبي، بهدف تدبير الاغتيالات ضد الشخصيات السياسية المعارضة، التي لجأت الى اوروبا.

---

(١) ظهر من متابعة صحيفة لوموند الفرنسية لقضية اغتيال هنري كيرييل، وهو شيوعي مصري سابق كان يقيم في فرنسا، ان الملف السري الذي رفضت وزارة الداخلية الفرنسية، في عهد الرئيس ديستان، تسليمه لمحامي الدفاع، ولعائلة الضحية، كان فارغاً ولا يحتوي على اي تقرير سري، يتعلق بامن الدولة، علماً ان كيرييل، الذي كان عضواً في لجنة الدفاع عن اللاجئين السياسيين، تلقى قبل اغتياله، الكثير من التهديدات، وتعرّض لمضايقات الشرطة الفرنسية. وقد نشرت مجلة لوبوان الفرنسية، خبراً زعمت انها استقته من مصادر الشرطة، اكدت فيه، ان كيرييل، كان يعمل لحساب المخابرات السوفياتية في فرنسا. وقد جرى اغتيال كيرييل بعد نشر هذا الخبر بعدة اسابيع، على ايدي منظمة تطلق على نفسها اسم «شارل مارتيل»، وهي المنظمة السرية نفسها التي اغتالت احد القياديين، في الحركة اليسارية الجذرية الفرنسية، بيار غولدمان. وهي المسؤولة ايضاً، عن اغتيال عدد من العمال والنقابيين العرب، وتفجير المراكز التابعة لهم في فرنسا. وتتخذ هذه الحركة شعاراً لها يقول «فرنسا للفرنسيين»، وهو الشعار نفسه الذي ترفعه منظمات اليمين الفرنسي المتطرف. لكن المثير للدهشة، ان هذه المنظمة الوهمية لا تملك اي اداة اعلامية سرية، للتعبير عن مواقفها. وقد ظلت جميع جرائمها دون عقاب، لان اجهزة الامن الفرنسية لم تعتقل اياً من اعضائها، كما لم يُكشف ابداً عن القوى الحقيقية او الجهات التي تقف وراءها.

ولا تجد المنظمات اليمينية الاوروبية موجباً لتبرير ممارساتها، بوجه عام، باستثناء تشديدها على ضرورة محاربة «الخطر الشيوعي». في حين تعمل منظمات اليسار، على ابراز بواعث عملياتها، والتشديد، في الوقت نفسه، على امتلاكها النضج والنظرية الثورية، التي تميزها عن المنظمات الاجرامية. وتتفق جميع منظمات اليسار على التنديد بعبارة «الارهاب»، التي تطلق على ممارساتها، بحجة ان استخدام هذا التعبير «هدفه ازالة صفة الشرعية عن عمل المناضلين البروليتاريين، الهادف الى تنمية مسيرة الحرب الاهلية».

غير ان الباحثين، في اوروبا الغربية، اتجهوا، باغلبيتهم، الى اعتبار العمليات الارهابية، بغض النظر عن اسلوب العمليات الانتقائية، لمنظمات اليسار، واسلوب القتل الجماعي العشوائي لمنظمات اليمين، شكلا من الممارسات التي تندرج، في النهاية، في اطار ما اطلقوا عليه اسم استراتيجية الازمة الدائمة، التي يحاول كل طرف استخدام نتائجها وافرازاتها لخدمة توجهاته المركزية، نحو الاستيلاء على الحكم.

امام هذه الموجة من اعمال العنف، عمدت السلطة الايطالية، الى استخدام سياسة الارض المحروقة. فركزت في هذا المجال، على المنظمات اليسارية، نظراً للخطر الذي تشكله على مستقبل البنية السياسية السائدة. وقد تخطت الاجراءات الحكومية عملية محاربة المنظمات السرية «الممنوعة»، لتطال بضرباتها، مجمل حركات التجذير السياسي، التي تمارس نشاطاً علنياً وشرعياً. وأدت هذه الممارسة، الى تكريس سياسة الاستناد الى الشبهات، والاخذ بها، وبالتالي، الى الاعتقالات الكيفية. وقد دفع هذا الوضع العديد من المثقفين الايطاليين، الى وصف الدولة الايطالية «بالدولة المستبدة باسم القانون».

ويعكس هذا الوصف، الاجواء التي خيمت على الهرم السياسي الايطالي، وادت الى اصدار الكثير من القوانين الاستثنائية القمعية، التي تحولت تدريجياً - باسم مكافحة الارهاب - الى قواعد، استندت اليها السلطة، لاستخدام الرد العسكري ضد الارهاب الحاصل. وقد تضمنت القوانين الاستثنائية، الكثير من النقاط التي تشكل تقييداً خطيراً للحريات الفردية، بما فيها مداهمة وتفتيش المنازل، دون اي اذن رسمي قانوني، واعتقال الاشخاص لمدة يومين، واستجوابهم دون السماح بحضور محامين عنهم، وذلك بمجرد الشك، ودون التأكد من صحة الاتهام[1]. كما طالت المضايقات العسكرية والرسمية، المحامين الذين يتولون الدفاع عن المعتقلين والمتهمين - من اعضاء المنظمات، او بسبب اتهامات سياسية - بحجة التواطؤ، مما شكل تهديداً للمحامين واثباطاً لعزمهم على تسلم القضايا السياسية والدفاع عن اصحابها. وقد وصل الامر الى حد اعلان نقابة المحامين الايطاليين اضراباً مفتوحاً، للاحتجاج على عمليات الملاحقة والاعتقالات ضد اعضاء

(١) بعد احداث مدينة تورنتو الايطالية في ١٤/٢/١٩٧٩ اتخذت الحكومة الايطالية سلسلة من الاجراءات الاستثنائية الخاصة ذات الطابع التنفيذي دون الحصول على موافقة البرلمان.

النقابة، التي طالت، خلال الشهور الخمسة الاولى من عام ١٩٨٠، ستة محامين[١] لاحقتهم السلطات، في اطار التحقيقات المرتبطة بمكافحة الارهاب. وقد اصدرت نقابة المحامين الايطاليين يومها، بياناً عنيفاً، تضمن اتهاماً خطيراً، ذا دلالة كبيرة. فقد جاء في البيان «ان الديمقراطية الايطالية تحتضر عملياً، وتموت، بقرار من الاغلبية الحاكمة، التي تسنّ القوانين الاستثنائية القمعية».

وعلى غرار ما تذهب اليه تصريحات اغلبية المسؤولين الحكوميين، في اوروبا الغربية، بشأن الارهاب، دأب كبار المسؤولين الايطاليين، على الزعم بوجود رابط دولي، للارهاب الايطالي. واشارت مزاعمهم الضمنية منها والصريحة، الى دور موسكو، وبراغ، وطرابلس، وعدن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، في تحريك ودعم «الارهاب الاوروبي». وقد سمح هذا النوع من المزاعم والتصريحات، لقيام الصحف الايطالية، المعادية لليسار، بنشر الاتهامات المبهمة، التي تتحدث عن وجود علاقات للالوية الحمراء مع «المجموعات الارهابية الباسكية والايرلندية والالمانية، ومع التنظيمات الاكثر تطرفاً في المقاومة الفلسطينية». وتجدر الاشارة هنا، الى ان معظم الصحف الاوروبية، تطلق عبارة الارهاب، على عمليات الثورة الفلسطينية، كما يضع الباحثون الغربيون، بشكل عام، المقاومة الفلسطينية في خانة المنظمات الارهابية، خالطين طبيعة العمل العسكري الفلسطيني ومضامينه، وحتى تكوين واهداف الثورة الفلسطينية، مع نشاطات المنظمات الجذرية اليسارية في اوروبا.

غير ان بعض الكتّاب والمفكرين القلائل، حاولوا ان يكونوا «اكثر موضوعية»، وان يجدوا تفسيراً «للارهاب» الفلسطيني، معتبرين انه تجسيد «لارادة استعادة الارض عبر الجرائم، والاعتداءات ونشر الرعب». لكن هذه النظرة لم تختلف، نوعياً، عن سابقتها، اذ ظل معظم هؤلاء ضحية الدعاية الرسمية وما تبثه وسائل الاعلام المرتبطة بالحكومات الغربية وبالقوى المؤيدة للحركة الصهيونية العالمية. وقد شهدت السبعينات، ظهور عشرات الكتب والمطبوعات «الانيقة» الصادرة، حتى عن كبريات دور النشر، في عواصم اوروبا الغربية، تحمل اغلفتها اسماء كبار الكتاب والباحثين في ميادين الاجتماع والسياسة[٢]، وتتحدث عن «الارهاب الفلسطيني» في اسرائيل وفي العالم، باستفاضة كبيرة في شرح اساليب العنف، الذي مورس، واعداد الضحايا، التي سقطت من جراء ذلك». وقد صوّرت هذه الكتب «قادة منظمات الثورة الفلسطينية، كمحترفي ارهاب، مجردين من اي شعور انساني، همّهم الاول، العمل على اراقة الدماء واحداث المزيد من التخريب والدمار».

---

(١) من بين المحامين الذين شملتهم الاعتقالات في ايطاليا، بتهمة التواطؤ مع الارهابيين، المحامي روكو فنتري الذي تولى منذ عام ١٩٧٨ الدفاع عن الكثير من القضايا السياسية، وهو المحامي نفسه المعتمد لصحيفة المانفيستو ولسفارتي الجزائر وايران في روما.

(٢) انظر كتاب «الارهاب» بقلم جان سيرفييه. عن المطبوعات الجامعية الفرنسية ١٩٧٩. وقبله كتاب «الارهاب الدولي» بقلم جيلبر غيوم وجورج لوفاس الصادر عن معهد الدراسات العليا الدولية في باريس ١٩٧٦.

الى جانب هذه الحملة الشعواء، التي استهدفت تشويه صورة الكفاح الوطني الفلسطيني، والتشكيك بعدالة القضية الفلسطينية، بادر عدد من المفكرين - على قلتهم - الى توضيح ابعاد النضال التحرري الفلسطيني، امام الرأي العام الاوروبي، مشددين في كتاباتهم، على ابراز العمليات الخارجية، كمحاولة للفت انتباه العالم، الى ما احاط بالشعب الفلسطيني من اضطهاد، والى ما حلّ به، من ظلم وتشريد. لكن هذا التعامل مع القضية الفلسطينية، ظل اسير «عذاب الضمير» الذي راود بعض الكتاب، واندرج في نطاق التعبير عن مشاعر التعاطف الانساني والاحتجاج على ظاهرة تجاهل واقع القضية الفلسطينية، بمضامينه الانسانية فقط. وقد عبَّر احد الكتاب المسيحيين - البروتستانت - عن هذا الموقف، عندما كتب مُديناً عملية ميونيخ عام ١٩٧٢، «سكوتنا، لامبالاتنا، حبنا المنافق للسلام، ليس بالسلام الحقيقي. لقد ترددنا في ادانة الظلم وفي النضال من اجل ان تتغير الاشياء. اليس كل ذلك قابلا للادانة ايضاً؟».

واذا كان هذا الموقف، قد شكل خطوة ايجابية، بالنسبة للمواقف المعادية، الا انه ظل عاجزاً، عن الغوص في اعماق قضية الصراع المصيري، الذي يدور على ارض فلسطين وبقية الاقطار العربية. وقد تعامى كتّاب الغرب، باستثناء عدد قليل منهم عن حقيقة وجود حرب مفتوحة بين المجتمع الصهيوني الاستيطاني وشعب فلسطين، وان العمليات العسكرية، التي قامت وتقوم بها الثورة الفلسطينية، تنسحب على جميع الاهداف داخل اسرائيل، كما هي الحال، في الحروب العامة المصيرية، بالنسبة للشعوب المضطهدة، والمغتصبة الحقوق. ويعبر التأكيد على شرعية الكفاح الفلسطيني، ضد كافة الاهداف الموجودة في فلسطين المحتلة، عن حقيقة تاريخية لا خلاف عليها، وهي ان الكيان الصهيوني تأسس على هيئة مجتمع عسكري، قام بعملية غزو مباشر لاراضي شعب اخر، واقام مؤسسات مختلفة كرست هذا الغزو ومكنته، لاحقاً، من مواصلة حربه الاستيطانية والتوسعية وتعبئة امكاناته الداخلية والعالمية، بهدف تحقيق السيطرة والتفوق على المنطقة بكاملها.

واذا كان المجتمع العسكري الاسرائيلي، الذي منح نفسه صفة الدولة، وكسب تأييد القوى العظمى الشرعية، في العالم، يمارس حرب ابادة معلنة، تهدف الى الغاء الهوية الفلسطينية، والقضاء على كل ما من شأنه ان يعبِّر عن الشخصية الوطنية لشعب فلسطين، التي هي نقيض الوجود الصهيوني المصطنع، فان الكفاح الفلسطيني المسلح يهدف، في هذه الحال، الى رد هذا الخطر المصيري، وتأكيد الحقوق الانسانية والوطنية في الوجود والحرية والاستقلال.

ويبدو ان الشعب الفلسطيني، عبر استعراض المراحل التاريخية التي اجتازتها قضيته، قد ادرك، في نهاية الامر، ان الوضع الدولي، الذي اصبح اسير توازن الرعب النووي

ونصوص المعاهدات والاتفاقيات بين الدول الكبرى، لا يسمح بتغيير الواقع، من خلال المناشدة واستصراخ الضمير العالمي وتدبيج الخطب الرنانة والمقالات المفعمة بالتعبير عن الاسى والظلم ورفع التقارير الى الهيئات الدولية المختلفة. لذلك، فقد عمد، الى تبني السلاح لدعم مطالبه الشرعية، وكسر ميزان القوى القائم لصالح معسكر العدو.

وتأتي العمليات العسكرية، التي تمارسها الثورة الفلسطينية، في اطار هذا الصراع المفتوح، لتثبت الحقيقة الجوهرية بان الوطن الفلسطيني، لا يمكن الا ان يشكل نقيضاً للكيان الصهيوني الاستعماري، ولا بد في هذه الحال، من تدمير مؤسسات هذا الكيان. ولا يعبر هذا الموقف عن وجهة النظر الفلسطينية فقط، او وجهة النظر العربية، انما اخذ طريقه، ايضاً، الى قلب الكيان الصهيوني، حيث اكدت الوثائق المنشورة، من قبل بعض التنظيمات الاسرائيلية المعارضة، والتي ظهرت خاصة في السبعينات[1]، ان «الصهيونية في «اسرائيل»، هي ممارسة استعمارية، تدافع عن الوجود الفعلي للدولة التي تجسد هذا الاستعمار.

والبديل، هو تصعيد النضال في الداخل، والنضال ايضاً مع حركة التحرر الفلسطينية العربية، لتدمير الدولة الصهيونية. ولذلك فان النضال العسكري الفلسطيني في الداخل، يمثل نقطة ايجابية جداً، ولا بد من دعم العمل العسكري في الخارج، لانه انعكاس طبيعي، للمشكلة الفلسطينية وليس ردة فعل». فالفلسطينيون، لا يملكون الخيار «اذ يوجد فرق اساسي بين فلسطين والجزائر، او انغولا، وهو عدم امكانية توفر الشروط المناسبة، لخلق ميزان قوى، داخل فلسطين، قادر على اشغال حرب الشعب». وذهب بعض هذه التنظيمات، الى حد التأكيد على ضرورة توحيد موقف التخاطب الفلسطيني مع المستوطنين في فلسطين، على اساس القول مثلا: «ليس لكم من خيار، فاما الموت او الرحيل، وطالما هناك ارض فلسطينية محتلة، فلا خيار امامنا سوى القتال، وعلينا ان نقاتل جنباً الى جنب، ضد الدولة الصهيونية، لتحقيق اهدافنا المشتركة». وقد عبرت هذه التنظيمات عن نقدها الشديد لبعض دعوات الحوار التي صدرت عن بعض القادة الفلسطينين، بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣. لأنها تخطت - برأيهم - «قضية تدمير دولة اسرائيل واقترحت حل المشكلة الفلسطينية بعيداً عن هذه النقطة المركزية».

ومن الملاحظ، ان العمليات العسكرية التي بدأتها الثورة الفلسطينية شكّلت الوسيلة الفعّالة لفتح آفاق التعاون مع القوى الثورية والديمقراطية ضد مصالح الامبريالية، في المنطقة العربية والعالم. ولم يكن هذا وارداً قبيل الانطلاقة الفلسطينية المسلّحة. كما وشكّلت العمليات العسكرية الخارجية، في هذا الاطار، عاملا اساسياً لكشف طبيعة

---

(١) من الوثائق المنشورة لبعض المجموعات المعارضة داخل اسرائيل.

العلاقات العضوية، بين اطراف معسكر العدو، امام الجماهير الفلسطينية والعربية والرأي العام العالمي، مربكة إرباكاً سياسياً وعسكرياً - على المستوى التكتيكي - هذه الأطراف المعادية، عبر التأثير على مصالحها الاقتصادية وضرب رموزها القيادية وممثليها في الخارج، مما دفعها الى تجنيد طاقات اكبر لحماية نفسها وافرادها ومؤسساتها.

غير ان هذه النتائج المادية الايجابية لم تمنع فصائل الثورة الفلسطينية، التي مارست اكثر من غيرها العمليات العسكرية الخارجية، من ان تعتبر ان ضرب العدو في الخارج، بصورة انتقائية نوعية، هو جزء من معركة مستمرة ومتصاعدة، يؤدي في المدى الزمني المنظور الى رفع معنويات الجماهير واستنهاضها وتعبئة طاقاتها، وبالتالي الى احباط معنويات العدو وخلق جو من الذعر والتوتر في صفوفه وتجمعاته البشرية، وانه، من هذا المنطلق، لا يشكل بحد ذاته خطأً استراتيجياً، او بديلا عن حرب الشعب التي تحقق الأهداف المنشودة.

ولا بد، في هذا الشأن، من ايراد احدى الحقائق الهامة، التي تظهرها عملية الاحصاء السريع للعمليات التي قامت بها فصائل الثورة الفلسطينية، في ضرب امتدادات العدو في الخارج واضعاف القوى الداعمة والمساندة له. وتتلخص هذه الحقيقة الهامَّة في ان معظم عمليات المقاومة الفلسطينية منذ عام ١٩٦٨ لم تسبب سقوط قتلى في صفوف المدنيين، باستثناء بعض الحالات القليلة جدا التي تؤكد هذه القاعدة العامة.

وكما هو واضح فان المقارنة بين الممارسات الكفاحية التي تقوم بها الثورة الفلسطينية، وبين الممارسات التي تصدر عن المنظمات السرية في العالم الغربي، على وجه الخصوص، لا تتفق مع ابسط حقائق التمييز بين طبيعة القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية تحرُّر وطني شامل ضد غزو اجنبي، وطبيعة القضايا المطروحة في بلدان اوروبا الغربية، فضلا عن ان ممارسة العمليات العسكرية الخارجية، من قبل الثورة الفلسطينية، بالأسلوب الانتقائي الذي تتمُّ فيه، تختلف من حيث الاهداف والنتائج عن ممارسات المنظمات المذكورة. كما ان هناك فرقاً جوهرياً آخر، في غاية الأهمية، يكمن في ان الجماهير الفلسطينية والعربية، بشكل عام، قد ساندت عمليات ضرب العدو، واعربت عن مشاعر الارتياح والابتهاج والاستعداد لتقديم المزيد من الدعم والمشاركة لتنمية قدرات الثورة الفلسطينية المسلحة[1]، فيما واجهت المنظمات السرية، التي مارست العنف العسكري، معارضة شديدة من قبل السكان، واحيانا كثيرة من قبل العمال الذين يُفترض ان توجَّه اليهم

---

١ - تشير المصادر الموثوقة في الثورة الفلسطينية الى ان الانخراط في صفوف الثورة كان يشهد اقبالا خاصا في الفترة التي تلي قيام احدى الفصائل بعملية عسكرية ناجحة ضد العدو، او اثر مجابهة مباشرة مع قواته. وتستشهد هذه المصادر، لتأكيد هذه الحقيقة، بآلاف طلبات الانضمام التي تقدم بها فلسطينيون وعرب آخرون للانضمام الى حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» إثر معركة الكرامة التاريخية.

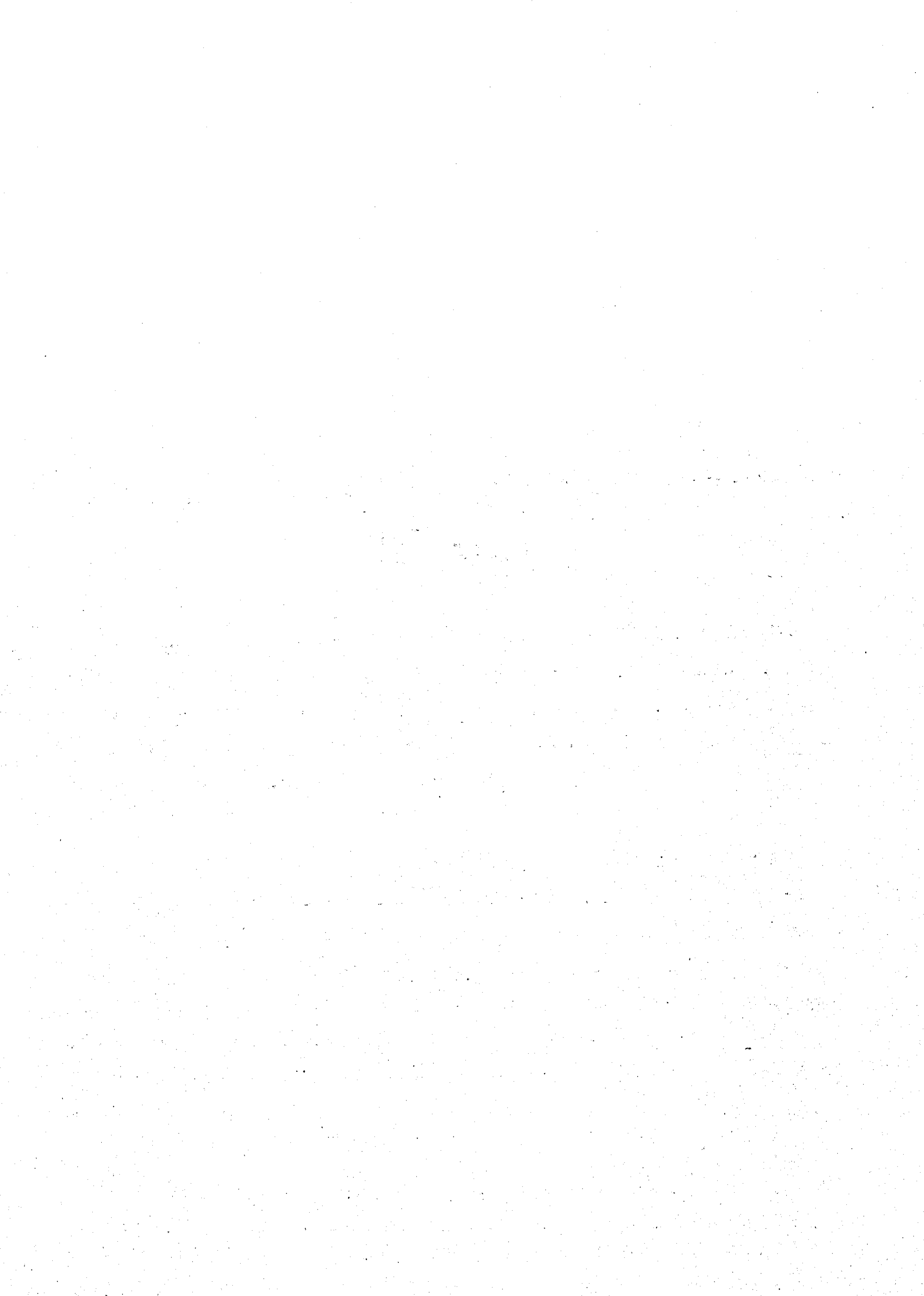
الدعاية المسلحة . . . رغم ان هذا الواقع قد يكون، من وجهة نظر التنظيمات المعنية، تعبيراً عن حالة الحصار الاعلامي والسياسي الذي تقيمه مؤسسات الدولة في وجه الاطروحات والأفكار والبرامج الصادرة عن المنظمات الجذرية، مما يجعلها، في الغالب، مجهولة عند القطاعات الواسعة من الشعب.

وعلى هذا الاساس، يرى بعض الباحثين، الذين تتبعوا لسنوات عديدة تطور الموقف الغربي من القضية الفلسطينية، ان وراء صفة الارهاب، التي تطلقها بعض العواصم الغربية على الثورة الفلسطينية، والتصعيد الذي مارسته الادارة الاميركية مع وصول رونالد ريغان الى الحكم في اميركا، محاولة اكيدة تبتغي، الى جانب تشويه صورة النضال الفلسطيني والعربي، على وجه العموم، دفع منظمة التحرير الفلسطينية الى الاعتدال، بمفهومه الاميركي، الذي يشدّد على ضرورة التخلي عن السلاح لاسترداد الحقوق السليبة، والاعتراف بشرعية الوجود الصهيوني على ارض فلسطين، واعتماد المواقف التي افرزتها اتفاقيات كامب دايفيد، وتطبيع العلاقات بين النظام المصري واسرائيل.

ولا تتوقف الحملة الاميركية الاوروبية الغربية عند حدود الدائرة الفلسطينية، بل تتخطاها . . . لتجعل من الارهاب ذريعة لانتشار قواتها في كافة بقاع العالم، عبر القواعد الثابتة والاساطيل البحرية، ولتتخذ من مقولتها بأن للارهاب روابط دولية متشعبة ذريعةً لمحاربة الأنظمة التقدمية في العالم الثالث، في محاولة للقضاء، في الوقت نفسه، على القوى الثورية التقدمية، داخل بلدانها، من خلال سنّ القوانين الخاصة وتوقيع الاتفاقيات المتعددة الأطراف، التي تسهّل عمليات التنسيق بين اجهزة الأمن والقضاء، وتؤدي بالتالي الى تضييق الخناق على القوى الجذرية ومحاصرتها وتصفيتها بصورة نهائية.

ولمعرفة كيف يحصل ذلك، لا بدّ من التطرق للردّ على هذا السؤال الذي ما زال غامضاً بالنسبة للملايين من ابناء شعوب العالم الثالث، الى بحث الأسس والمرتكزات القانونية التي انطلقت منها واستخدمتها حكومات الدول الكبرى «لمكافحة الارهاب».





الاسس والتبريرات القانونية لمكافحة الارهاب

يقوم المفهوم الحقوقي للارهاب على فكرة الخطر العالمي الواسع الذي يمثله ضد الانسانية. وقد استمدَّ هذا المفهوم مقوماته من نظرة الحكومات والسلطات التشريعية - البرلمانية - في الدول الغربية على وجه الخصوص، التي عمدت الى القيام بحملة مكثفة لعقد مؤتمرات دولية بهدف توحيد القوانين الجزائية، على الصعيد الدولي العام، والتوصل عبر ذلك الى قمع فعَّال «للجريمة» على المسرح العالمي.

وقد انعقد اول مؤتمر حقوقي، حول هذا الموضوع، في بروكسيل عام ١٩٢٦ تحت شعار «اعتماد اجراءات تشريعية مشتركة». وتلاه مؤتمر فرصوفيا، الذي أكّد «ضرورة معاقبة الجرائم التي تشكل خطراً مشتركاً، بغض النظر عن قانون المكان الذي وقع فيه الحدث وعن الانتماء الوطني لمرتكب الفعل». وعُقدت في العشرينات مؤتمرات عديدة، «اعتمدت القواعد القانونية المتجانسة التي تنطبق على الجنايات التي يُظن انها تشكّل خطراً على جميع الدول، وعلى الارهاب الذي يُعتبَر خطراً عالمياً واعتداء على حقوق الناس»، اي على الافعال التي «تهدد قواعد التنظيمات الاجتماعية لجميع الأفراد او لقسم منهم داخل المجتمع».

لكن أساطين الحقوق وممثلي الحكومات لم يتفقوا على تعريف موحَّد لمعنى الارهاب، رغم هذه المؤتمرات، بل اعتمدوا صيغة عامة ذات شقّين لتعريف الارهاب، كجريمة أرتكبت او

تُرتكَب ضد أسس تنظيم اجتماعي معيَّن، عن طريق استخدام الوسائل التي تُرعب المواطنين.

وفي الثلاثينات عُقِدت مؤتمرات على مستوى اقليمي وعلى مستوى عصبة الأمم، منها مؤتمر باريس عام ١٩٣١، ومؤتمر جنيف، الذي بدأ اعماله في بداية عام ١٩٣٦ وانهاها في اواخره. ورغم طول الفترة التي درس فيها مؤتمر جنيف موضوع الارهاب، فانه لم يتوصل الى وضع صيغة دقيقة ومحدَّدة للارهاب، بل اعتمد تعريفاً عاماً اعتبر «الاعمال الارهابية تلك التي تتجسَّد بأعمال اجرامية موجهة ضد الدولة، وتلك التي تهدف الى نشر الرعب بين الافراد والجماعات او لدى الجمهور». ومنذ ذلك الحين أخذ هذا التعريف يرتدي الطابع السياسي، وأصبحت عبارة الارهاب تتلازم، ضمناً او صراحة، مع الصفات السياسية والمطالب الاجتماعية المدعومة باستخدام القوة، حتى غير العسكرية منها، كالتظاهرات والاضرابات. وقد بادرت الدول الى توسيع دائرة سلطانها والتشديد على خصومها، تحت قناع محاربة الارهاب، واخذت، على هذا الاساس، تُعيق حرية العمل السباسي والنقابي وحرية الرأي، مانحة نفسها حق محاربة القوى السياسية المعارضة.

وقد اتسعت دائرة التأويل والتفسيرات الرسمية للأعمال «الارهابية»، وعُمِّمت صفة «الارهاب» على الاضطرابات الاجتماعية والاضرابات عن العمل، وكذلك على الثورات السياسية، وعلى «كافة اعمال العنف الهادفة الى تحقيق او تجسيد افكار سياسية او اجتماعية»، كما نصَّت على ذلك المادة الأولى من مقررات مؤتمر كوبنهاغن.

وظلَّت هذه المنطلقات تتحكم بسلوك الدول، التي تواجه ازمات داخلية، حتى الآن، رغم الاضافات التي حصلت والمؤتمرات العديدة التي انعقدت على المستويات الاقليمية.

غير ان النتائج العملية للمؤتمرات الاقليمية التي انعقدت منذ بداية الستينات حول موضوع الارهاب وانعكست على الوضع الدولي منذ السبعينات وحتى الآن، تتمثَّل في المعاهدات التي جرى توقيعها بين الدول، خارج اطار الأمم المتحدة، وفي طليعتها اتفاقيتان تكتسبان اهمية خاصة، نظراً لأهدافهما السياسية الواضحة ضد حركات التحرر الوطني وقوى التغيير الداخلي، على صعيد اميركا اللاتينية اولا واوروبا الغربية ثانياً.

ففي القارة الاميركية، اعتمدت منظمة الدول الاميركية، التي تقودها الولايات المتحدة، عام ١٩٧٠ في واشنطن معاهدة تقضي بـ«التعاون الفضائي بين الدول الاميركية لتدارك وقمع اعمال حرب العصابات». وقد اتخذت هذه المعاهدة القانونية، في العام الذي تلا توقيعها، صفة اتفاقية اعتبرت «ان حرب العصابات التي يمارسها الثوار في المدن ليست سوى اعمال ارهابية لا ترتدي اي طابع سياسي»، وتحولت بذلك الى قرار حكومي

لاقامة تعاون فعّال ضد اعضاء منظمات المعارضة في بلدان اميركا اللاتينية.

وقد اعتبرت هذه المعاهدة كذلك، في ما اعتبرته، ان جميع الاعمال العنيفة الصادرة عن المنظمات الثورية وجبهات التحرير، هي «جرائم خطيرة تخضع لطائلة القانون الجزائي، ويجب على الدول الموقعة ان تعاقب مرتكبيها، اذا كانوا من رعاياها، والا فعليها عدم منح الفاعلين حق اللجوء السياسي، وتسليمهم للدولة التي تطالب بهم». وأوصت المعاهدة الدول الموقعة بـ«اتخاذ الاجراءات الداخلية الفعَّالة لاتقاء الارهاب ومنع ظهوره وقمعه وتبادل المعلومات المتعلقة به».

ويبدو، من خلال مراجعة الاحداث السياسية التي شهدتها بلدان اميركا اللاتينية في تلك الحقبة، ان معاهدة واشنطن قد توافقت زمنياً مع بروز ظاهرة الحرب المفتوحة، التي اعلنتها المنظمات الثورية ضد تواجد الدبلوماسيين والمبعوثين والخبراء العسكريين، الذين اوفدتهم الولايات المتحدة الى عواصم اميركا اللاتينية لتسيير حكوماتها والاشراف على تنظيم عمليات القمع الداخلي والحفاظ على الانظمة العميلة ودرء «اخطار» التغيير الثوري فيها. وقد ابتدأت هذه الحملة بخطف وقتل السفير الاميركي جون غوردون في غواتيمالا عام ١٩٦٨، مما دفع واشنطن على الفور الى رفع درجة تصعيدها «الأمني والعسكري» في اميركا اللاتينية وتقديم كافة التسهيلات والدعم والمشاركة في عمليات قمع الحركات الثورية.

وقد دفعت حكومة واشنطن سائر الحكومات الموقعة على المعاهدة الى اضفاء صفة الالزام على تنفيذ النصوص التي تقضي تفاصيلها بتقوية التعاون القضائي، وبمطاردة المطلوبين، حتى وان لم يرتكبوا اي عمل، بل لمجرد كونهم اعضاء في منظمات ممنوعة، وتسليمهم الى سلطات بلدانهم، وباصدار القوانين الداخلية التي تبيح القمع، بهدف الوقاية ومنع حصول الارهاب.

لكن معاهدة واشنطن، في مقابل بنودها القمعية، غيّبت وتجاهلت جميع الاسباب الظاهرة او العميقة، الكامنة وراء ظاهرة التمرّد او الثورة في اميركا اللاتينية. وأفسحت المجال، في بندها الأخير، امام جميع الدول في العالم «للتعاون وتأمين عمل دولي فعّال ضد الارهاب»، بالمفهوم الذي نصّت عليه بنودها، وبما تضمنته من حيثيات.

وكما هو الحال بالنسبة لأميركا اللاتينية، فقد تولَّت واشنطن المهمة «لتنسيق هذا العمل الدولي»، وشكَّلت ادارة الرئيس ريتشارد نيكسون عام **١٩٧٢** لجنة خاصة، سُمِّيت بلجنة مكافحة الارهاب، تضم وزراء الخارجية والدفاع والعدل والمالية والنقل والمواصلات ومساعد الرئيس لشؤون السياسة الداخلية ومدير الاستخبارات المركزية الاميركية

(C.I.A) ومدير الشرطة الفيدرالية (F.B.I) والسفير الاميركي في الأمم المتحدة. كما تشكّلت، الى جانب هذه اللجنة الأساسية التي وُضعت مباشرة تحت سلطة الرئيس الاميركي، مجموعات عمل متعددة ومرتبطة بفريق عمل ميداني، يضم ممثلين شخصيين عن اعضاء اللجنة الاساسية، ويترأسه ممثل وزير الخارجية. وقد حدَّدت اللجنة اهدافها بدراسة وتطبيق افضل الوسائل لاتقاء الارهاب ومكافحته، في الولايات المتحدة الاميركية وخارجها، والاتصال بالحكومات الاجنبية. وعمدت، منذ اجتماعاتها الاولى، الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الاضافية لاستخدام كافة الموارد والطاقات التي تملكها الأجهزة المختلفة، وكذلك دفع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الى اعتماد الوسائل القانونية لمكافحة الارهاب، والعمل على تنمية وتطوير وجمع وتبادل المعلومات حول المنظمات «الارهابية».

وخلال السنوات التي تلت توقيع معاهدة واشنطن، نشطت الولايات المتحدة في حث حكومات الدول الصديقة، خارج القارة الاميركية، على المشاركة في المجهود الدولي لمكافحة الارهاب. وتمكنت، في هذا الاطار، من توسيع دائرة التعاون التي كانت قائمة بين اجهزة مخابرات الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي، لتشمل العلاقات القانونية والقضائية القائمة بين الدول الملتئمة في اطار معاهدات التعاون الاقتصادي.

وكان من ابرز النجاحات التي حققتها الولايات المتحدة، في هذا الخصوص، دفع بلدان اوروبا الغربية الى توقيع معاهدة تلزم جميع الدول الاعضاء في السوق المشتركة بمكافحة الارهاب. وقد تمَّ اعتماد هذه المعاهدة في اواخر عام ١٩٧٦، ووقّعت عليها الدول المعنية في مطلع عام ١٩٧٧، وعُرفت بـ«المعاهدة الاوروبية» الجديدة، لتمييزها عن بقية المعاهدات السابقة[1].

ويتّضح التأثير المباشر للدور الاميركي على حكومات اوروبا الغربية، من خلال مقارنة المعاهدة الاوروبية القديمة لمكافحة الارهاب، بالمعاهدة الاوروبية الجديدة. فالمعاهدة الاولى الموقَّعة بين دول مجلس اوروبا عام ١٩٥٠، تركت لكل دولة حرية تقدير الحالات المتعلقة بتسليم المطلوبين الى دولة اخرى، وعدم تقيّدها بمطالب هذه الدولة، اذا وجدت انها مبنية على اعتبارات عرقية او دينية او قومية، او اذا كانت عائدة الى آراء ومواقف سياسية. اما المعاهدة الاوروبية الجديدة فقد جاءت، من حيث المحتوى، على شاكلة معاهدة واشنطن، واستهدفت، بشكل عام، مكافحة جميع اعمال العنف، وخاصة الموجهة ضد الدول. وقد تجاهلت هذه المعاهدة، كذلك، مسألة تعريف الارهاب، وعمَّمت مفهومه على مجمل حوادث العنف، بغض النظر عن الدوافع، ملصقةً، كمعاهدة

---

١ - اعتُمدت المعاهدة الاوروبية (الجديدة) في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ بواسطة ممثلي وزراء الخارجية في المجلس الاوروبي. وتمت المصادقة عليها نهائياً في مدينة ستراسبورغ في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧.

واشنطن، صفة الارهاب على عمليات اختطاف او قتل الموظفين والدبلوماسيين واحتجاز الرهائن والهجوم على المؤسسات الرسمية. وأعطت للدول الموقعة حق نزع الطابع السياسي عن اي عمل عنفي ذي خلفية سياسية. وشدّدت في بنودها الاساسية على تنفيذ ثلاثة اجراءات هي، عدم الأخذ بالدافع السياسي لأي فعل كان. عدم منح حق اللجوء او الاقامة. وتسهيل اجراءات تسليم المطلوبين او المتهمين بارتكاب الفعل.

وقد لاحظ قانونيون كثيرون ان المعاهدة الاوروبية تخالف بنصوصها العديد من القوانين والمواثيق الدولية، وخاصة المادة ١٤ من الاعلان الدولي لحقوق الانسان، بالنسبة لحق اللجوء السياسي الذي يُعتبر حقاً طبيعياً للفرد، اذ أكدت المعاهدة الاوروبية ان اللجوء يحمي «المجرم» مرتكب الفعل ـ بصرف النظر عن الأسباب ـ وان هذا الحق لا يعود لطالب الحماية او اللجوء، وانما للدولة، تمنحه اذا ارادت.

والى جانب كون هذه الاجراءات تناقض التقاليد الليبرالية، التي تشدّد عليها حكومات اوروبا الغربية، فانها خالفت ايضا نصوص القوانين الوطنية، في أكثر من دولة اوروبية، كمخالفتها، مثلا، للمادة الخامسة من القانون الفرنسي لعام ١٩٢٧ التي تمنع السلطة التنفيذية من تسليم المطلوبين، اذا كانت الجناية ذات طابع سياسي، او اذا كان طلب استرداد المتهم يعود الى غايات سياسية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، اذ باشرت الحكومات الاوروبية، في اواخر عام ١٩٧٧، ادراج القوانين والتشريعات الوطنية المتعلقة بالأمن الداخلي، في اطار الجهود المبذولة لـ«بناء اوروبا». وانطلقت بالتحديد من البرنامج العام الذي اعدّه وزراء داخلية الدول الاعضاء لمكافحة «الجريمة الدولية المنظّمة»، وخاصة الارهاب[1]، والذي أدّى، لاحقاً، الى وضع خطة عمل محددة تضم ست نقاط لمكافحة الارهاب بفعالية اكثر[2]. وبما ان هذه الاجراءات ظلّت اسيرةً لطابع التعاون الأمني، فقد عمدت الحكومات الاوروبية الى منحها الصفة القانونية، وبادر الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان الى تحقيق هذا الهدف، فنادى اثناء انعقاد المجلس الاوروبي في بروكسيل بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥، بضرورة انشاء «مجال قضائي اوروبي»، يهدف الى بسط التزامات الدول الاوروبية الاعضاء على جميع اعمال العنف، لتصبح معالجة موضوع الارهاب ممكنة في اطر اوسع.

وفي مؤتمر القمة الاوروبية الذي انعقد في ١٩٧٨/٤/٨، والذي توافق زمنياً مع عملية اختطاف ومقتل الدو مورو في ايطاليا، اتفق قادة الدول الاوروبية على تكثيف التعاون بين

---

١ ـ تمَّ اعتماد هذا البرنامج في اجتماع وزراء داخلية بلدان الأسرة الاوروبية في اللوكسمبورغ في ١٩٧٦/٦/٢٩.

٢ ـ وُضعت خطة العمل الاوروبية لمكافحة الارهاب على اساس التزام جميع الدول الاعضاء بتنفيذ نقاطها الست، في الاجتماع الثاني لوزراء داخلية الاسرة الاوروبية الذي انعقد في لندن بتاريخ ١٩٧٧/٦/١ في اطار العمل على قمع الارهاب.

دول الأسرة «للدفاع عن المجتمعات الاوروبية ضد العنف الارهابي». وجرى تكليف الوزراء المعنيين بتقديم الاقتراحات الضرورية في اسرع وقت ممكن، من اجل انشاء «المجال الفضائي الاوروبي» المنشود[١].

ورغم ان هذه الفكرة لم تتحقق عملياً، حتى الآن، فان التعاون بين اجهزة الأمن المختلفة، في اوروبا الغربية ومع الاجهزة الاميركية والكندية واليابانية، قد بلغ درجة عالية من التنسيق، في مجال تبادل المعلومات وأسماء اعضاء المنظمات اليسارية او الجمعيات المتعاطفة مع حركات التحرر الوطني. كما اصبحت قضية تسليم المطلوبين من بلد لآخر، في نطاق الاسرة الاوروبية، تقليداً شائعاً، خاصة بين فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وهولندا، رغم عمليات الاحتجاج والمخالفات القانونية التي اثيرت حول عدم شرعية هذه الممارسة.

ولتبرير هذه السياسة امام الرأي العام، شهدت عواصم اوروبا الغربية حملة واسعة من الاتهامات الرسمية، ضد دول وقوى سياسية خارج اوروبا، وُصفت بأنها تساند وتموّل الارهاب. وتعالت نغمة التنديد بالارهاب الدولي عبر مختلف وسائل الاعلام الغربية، التي ركزت هجومها، بشكل خاص، على الاتحاد السوفياتي والجماهيرية الليبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد صدر، بهذا الخصوص، العديد من التصريحات التي شارك فيها رؤساء دول ووزراء ومسؤولو امن وصحفيون وحتى دور نشر. واصبح كل خبر يتعلق بالأطراف الدولية «المتّهمة بدعم الارهاب»، وسيلة للتشهير والتجريح. وقدّمت مجلة «لوفيغارو ماغازين» الفرنسية مثالا صارخاً على هذه الحملة المليئة بالحقد، عندما نشرت تحقيقاً مصوراً عن بعثة الطلبة البحريين الليبيين في فرنسا، حيث تضمن التعريف بالصور المنشورة تعابير من نوع «هؤلاء هم جنود القذافي مموّل الارهاب الدولي»، و«هذه الصورة هي لأعضاء في الكتائب الاسلامية» و«لاحظوا صيغة التآمر على وجوه هؤلاء»[١]. وكذلك حاولت مطبوعات كثيرة، تحدثت عن الارهاب، اقحام فكرة قيام موسكو وبراغ وطرابلس ومنظمة التحرير الفلسطينية بدعم الارهاب في اذهان القراء بالقوة[٢]. وتجاهلت وسائل الاعلام، في المقابل، الا في حالات نادرة، ابراز المواقف الفعلية والتفسيرات الصادرة عن

---

١ ـ بعد القمة الاوروبية في نيسان/ ابريل ١٩٧٨ عُقد العديد من المؤتمرات الوزارية، كان من ابرزها ـ من حيث النتائج ـ مؤتمر وزراء العدل في اواخر عام ١٩٧٨ في اللوكسمبورغ، حيث تمَّ الاتفاق على فتح المجال امام التوقيع على معاهدة خاصة لقمع الارهاب. وفي اجتماعهم السنوي الثاني في نيسان/ ابريل ١٩٧٩ اعدَّ وزراء العدل الاوروبيون مشروع معاهدة لتبادل المطلوبين تنطبق على جميع اعمال العنف.

١ ـ مجلة «لوفيغارو ماغازين» الفرنسية
وعدد مجلة لوبوان الفرنسية تاريخ ١٥/٦/١٩٨١.

٢ ـ من احدث الكتب التي قامت بهذه المهمة وتجاهلت تماما كل ما يتعلق بالنشاط الارهابي للمخابرات الاميركية والاسرائيلية وغيرها في اميركا اللاتينية واوروبا، كتاب «سقوط القناع عن الأممية الارهابية» لمؤلفه رولاند رولان باريس ١٩٨١.

الجهات المعنية بالاتهامات لأبقاء الحملة المعادية. ولم يحصل، مثلا، نشر التصريحات الفلسطينية او الليبية ـ بالشكل الذي نُشرت وأُبرزت فيه الاتهامات ـ التي تنفي اية علاقة بالارهاب وتؤكد حرصها على التعاون مع حركات التحرر الوطني المناضلة ضد الاستعمار والهيمنة الاجنبية. كما تجاهلت اغلبية وسائل الاعلام الغربية الحقائق التي اكدها القضاة الايطاليون، الذين يتابعون عن كثب العمليات «الارهابية»، في حوار الطاولة المستديرة الذي نظمته صحيفة «كوريرا دي لاسيرا» الايطالية. وتقول هذه الحقائق، من جملة ما تقوله: «ان هناك اسلحة متعددة الجنسيات: اميركية وسوفياتية وتشيكية وبرازيلية واسرائيلية لدى الارهابيين، بالاضافة الى الاسلحة الايطالية. لكن الارهاب يظلّ في الاساس ظاهرة ايطالية من حيث المنشأ والتطور والنمو، رغم حصول الارهابيين على بعض المساعدات الدولية، خاصة من الدول الاوروبية المجاورة». وتجاهلت وسائل اعلام الغرب ايضا وجهة نظر الاحزاب الكبرى غير المرتبطة بالسياسة الاميركية في اوروبا الغربية، كتلك التي اعرب عنها امين عام الحزب الشيوعي الايطالي انريكو برلنغوير، حيث رأى في الاتهامات الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي «محاولة لتصعيد العداء للشيوعية، ومن ثم رفض دور الحزب كقوة حكومية في ايطاليا، وذلك من خلال التشكيك بروابطه مع الاتحاد السوفياتي»[1].

لكن المثير للدهشة، في اطار الحديث عن «الارهاب الدولي»، ان الحملة الغربية استثنت تماماً مسألة الارهاب الاشمل الذي تمارسه الدول ضد الشعوب، وما ينجم عنه من كوارث انسانية واقتصادية. كما وان معظم المؤتمرات التي ارتدت طابعاً «دولياً» قد انعقدت بمشاركة دول الحلف الاطلسي والحكومات الصديقة لها، وتمحورت مناقشاتها، بشكل عام، حول «موضوع الارهاب الذي تمارسه او تخطط له المنظمات اليسارية وحركات التحرير الوطني والدول الاشتراكية او التقدمية في العالم الثالث». وظلّت قضية الارهاب الرسمي المنظم «منسيَّة» حتى طُرحت امام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام **١٩٧٢** بناءً على طلب من سكرتير عام الامم المتحدة كورت فالدهايم، الذي طالب بـ«اتخاذ اجراءات وقائية ضد الارهاب واشكال العنف الأخرى التي تهدد او تقتل الحياة الانسانية البريئة، او تعرقل ممارسة الحريات الاساسية».

وقد انبثقت عن المناقشات العامة، التي اجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، لجنة خاصة تألفت من ممثلي **٢٦** بلداً وضعت تقريراً عام **١٩٧٧**، تمَّ اعتماده دون تصديق، وأكد بشكل عام على «الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الخاضعة لأنظمة استعمارية وعنصرية، او لأشكال أخرى من الهيمنة الأجنبية. . .» كما اكّد التقرير

---

١ ـ من خطاب القاه انريكو برلنغوير في الذكرى الستين لتأسيس الحزب الشيوعي الايطالي، وهاجم فيه بشدة الاشتراكيين (في الاممية الثانية) والحزب الديمقراطي المسيحي، بسبب الاتهامات التي الصقوها بالدول الاجنبية، حول دعم الارهاب بهدف الحصول على مكاسب انتخابية داخلية على حساب القوى السياسية الصديقة للدول التي تعرضت للاتهامات.

«شرعية كفاح حركات التحرر الوطني الذي يجب ان يتطابق مع الاهداف والمبادىء التي حددها ميثاق الامم المتحدة وقراراتها».

لكن الولايات المتحدة الاميركية عطّلت عملية طرح هذا التقرير على الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بعدما استخدم مندوبها عبارة «الابتزاز» لوصف ما ورد في التقرير حول ضرورة ازالة الاستعمار... وظل النقاش مستمراً داخل لجان الامم المتحدة حتى عام ١٩٧٩، حين اعتمدت الجمعية العمومية نصوص معاهدة دولية ضد احتجاز الرهائن، بعد اقتراح تقدمت به المانيا الغربية(١). ولم يؤدِ ذلك الى انهاء الخلاف الحاصل حول موضوع الارهاب، حيث ما زالت الدول الاشتراكية والعديد من بلدان العالم الثالث، تشدّد على مسألة فصل الكفاح الوطني التحرري عن ادانة الارهاب، وعلى ضرورة اضفاء الشرعية على النضال ضد الهيمنة والاستعمار والاحتلال الاجنبي. لكن الدول الغربية لا زالت تتمسك بوجهة نظرها، التي تلصق صفة الارهاب بكافة النضالات الصادرة عن المنظمات والحركات والمجموعات، بصرف النظر عن غاياتها واهدافها.

ومما لا شك فيه ان هذه الحملة ضد «الارهاب»، بالمفهوم الأميركي، تعبّر بواقعية عمّا اسماه الرئيس الاميركي الأسبق ريتشارد نيكسون بـ«الحرب الصليبية للأمم المتحضرة ضد الارهاب». وتتزعَّم هذه الحملة، بشكل رئيسي، الولايات المتحدة الاميركية، وتشارك فيها، بصورة اساسية، اسرائيل وجنوب افريقيا وغواتيمالا والتشيلي والبرازيل.

وقد دفع هذا الواقع بعض المفكرين في الغرب الى طرح الاسئلة حول معنى الحملة الغربية ضد الارهاب. ورأى عدد منهم ان تشديد الولايات المتحدة على بعض الاعمال الصادرة عن الحركات الثورية وحركات التحرر الوطني، ومحاولة ابرازها كجرائم خطيرة، هدفه تغطية ما تقوم به المؤسسات الاميركية، عن طريق سياستها الامبريالية، من جرائم عنف ورعب ضد الشعوب الفقيرة في العالم الثالث، تلازمها دعاية ماهرة من خلال التحكّم بوسائل الاعلام التي تنقل شكلاً موحداً ورواية واحدة للحدث مما يدفع الرأي العام الى اتخاذ موقف معيّن اساسه معطيات كاذبة، وكأنما الولايات المتحدة الاميركية ليست هي المسؤولة عن أبشع وأقذر حرب إبادة في فيتنام، تتجاوز بشكلها ومضمونها ووقائعها، شكل ومضمون ووقائع ما تسمّيه «ارهاباً»!

من هذا المنطلق، اعتبر هؤلاء المفكرون ان المبادرات الاميركية ضد «الارهاب» لا

١- تشدّد هذه المعاهدة على مكافحة اعمال احتجاز الرهائن واعتقال مرتكبيها والتحقيق في الوقائع وتبادل المعلومات وتنسيق الاجراءات الادارية وغيرها للوقاية من الارهاب وقمعه وتسهيل تسليم المطلوبين بين الدول، على اساس التشريعات المعمول بها في كل دولة. وقد صادقت معظم الدول العربية عليها.

تشكل صدىً لتخوفات او لمشاعر انسانية، اذ تقضي ابسط المعايير الانسانية بالاعتراف للشعوب المناضلة بشرعية كفاحها من اجل رفع الظلم عنها، بل تمثل، في الواقع، نوعاً من اسلحة محاربة الثوريين ودعم الحرب المعادية للثورة.

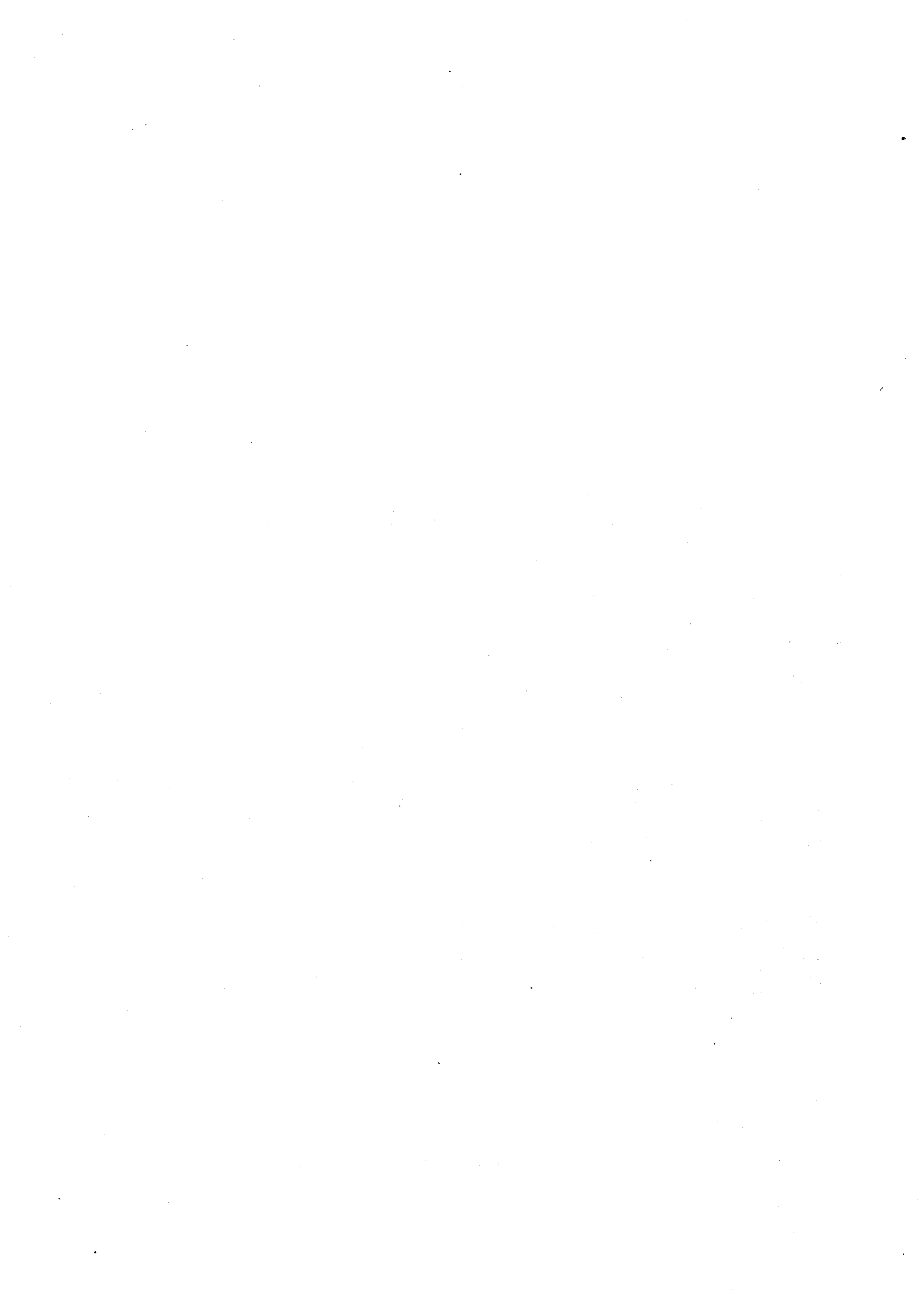
وفي مثل هذه الحال، كان لا بدَّ من الغوص في اعماق المشكلة الفعلية للأرهاب. اي الى ذلك النوع من الممارسات التي تستخدم فيها الدول الامبريالية والعدوانية كلّ ما لديها من وسائل التهويل والضغط والدمار، لاخضاع الشعوب والسيطرة على مقدراتها وحرياتها ومصائرها، اي الى ما اطلق عليه ايضاً اسم الارهاب الرسمي المنظَّم والمُبرمَج، وهو اعلى درجات الارهاب الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الاميركية على الصعيد العالمي.

غير ان الفهم الموضوعي، لدوافع هذا الارهاب، لا يمكن ان ينحصر فقط بكشف الأدوات والاساليب المستخدمة، وتحليل الاهداف المنشودة للولايات المتحدة على الساحة العالمية. لذلك كان لا بدّ من معالجة الموضوع، من خلال الرجوع أولاً الى جذوره التاريخية المتأصّلة في أعماق المجتمع الاميركي لمعرفة الأسس التي ارتكزت عليها الادارات الاميركية المتعاقبة، لتبرير وتكثيف عملياتها الارهابية في الخارج.



القسم الثاني

اميركا والارهاب



العنف في المجتمع الاميركي

يقول المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي «ان الشعب الاميركي يكاد يكون الشعب الوحيد الذي قفز من مرحلة التخلف الى مرحلة الانحطاط دون ان يمرّ بمرحلة الحضارة».

فالمجتمع الاميركي يشكل في الواقع خليطاً عجيباً من شعوب عديدة توافدت الى القارة الاميركية، بحثاً عن الغنى او هرباً من الاضطهاد السياسي والديني في اوروبا. وقد بلغ تعدّد الجنسيات حداً دفع بالمسؤولين الاميركيين الى اضافة عبارة «شعوب اخرى»، على الاحصاءات الرسمية، حول جنسيات المهاجرين، التي بلغت اكثر من ٤٠ جنسية مختلفة. وكان لا بدّ لهذا الواقع من ان ينعكس على نفسية الفرد الاميركي، الذي بقي محتفظاً في اعماقه بحب المغامرة والمنافسة، من جهة، وبميله الى التهرّب والانعزال، من جهة أخرى. وقد تطوّرت هذه النزعة مع الوقت، فأصبحت المغامرة، بالنسبة للأميركي، تعني البحث الدائم عن مصالحه المادية، في حين تحوَّل الانعزال الى نوع من عدم الاكتراث بمشاكل الآخرين وهمومهم.

وقد استمرت هاتان الصفتان، المغامرة والانعزال، تميزان المجتمع الاميركي حتى القرن الحالي. وردَّ الكاتب الفرنسي المعروف اندريه مالرو اسباب ذلك الى كون «الانسان بنظرهم هو وسيلة وليس غاية. . . فهم يتكلمون عن الحرية في ايام الانتخابات، لكنهم لا يهتمون بالسياسة الا لحماية اعمالهم. يملكون القليل من الذوق، وليس لهم مزايا اطلاقاً».

واذا كان الاميركيون ينزعون الى المغامرة لتأمين مصالحهم المادية، فلا بدّ ان تقترن المغامرة بالعنف والقوة. وهذا ما حصل تاريخياً ويحصل حالياً. ففي القرن الماضي لجأوا الى «وسائل غير انسانية، وعاملوا الطبقات الشعبية التي كانت بخدمتهم كأنها اجساد آلية»، وغايتهم هي واحدة: تأمين مصالحهم واعمالهم، وهي تبرّر، بنظرهم، كل الوسائل المعتمدة... من قساوة وابتزاز وتهرّب واعتزال وعنف وارهاب.

ان قصة الولايات المتحدة الاميركية مع العنف والارهاب ليست قصة حديثة، انها متأصّلة في الضمير الاميركي، ومعشعشة في المجتمع الاميركي السياسي والاقتصادي والفكري. فمنذ قدوم اول المغامرين الى هذه الارض للبحث عن الذهب، بدأ الارهاب الداخلي في اميركا بالنمو، حتى اصبح ظاهرة طبيعية مألوفة. واعادة سرد الوقائع التاريخية، في هذا المجال، لا تترك مجالاً للشك.

في منتصف القرن التاسع عشر، شهدت منازل وشوارع مدينة سان فرنسيسكو من اساليب العنف والرعب، ما دفع بالسكان الى تأليف «جمعية اليقظة» (Committee of vigilance) لحماية ارواحهم وممتلكاتهم. فقد ظهرت في تلك الحقبة في اميركا منظمات ارهابية عديدة، زرعت الخوف والرعب بين المواطنين، اشهرها منظمتا «الخنّاقون» (Stranglers) و«كلاب الحراسة» (Hounds). وقد ضمّت تلك المنظمات الارهابية اللصوص والمجرمين الاستراليين والانكليز، الذين انهوا فترات عقوباتهم في السجون البريطانية، سابقاً، واصبحوا اميركيين، فيما بعد (عُرفو باسم ثعالب سيدني). وقد استطاع هؤلاء الارهابيون ان يجذبوا رجال الامن اليهم، لينغمسوا معهم في التآمر واثارة الخوف. وأمام هذا الواقع، عمدت «جمعية اليقظة»، التي تألفت لردّ ارهاب المجرمين والدولة معاً، الى تأمين العدالة بنفسها.

وهذا ما حصل فعلاً، ففي حزيران / يونيو ١٨٦١، حاول رجال امن سان فرنسيسكو اطلاق سبيل احد كبار المجرمين الارهابيين، واسمه جنكنز، لكن اعضاء «جمعية اليقظة» وقفوا ضد ذلك ونفّذوا، بانفسهم، حكم الاعدام شنقاً بالمجرم الارهابي.

وقد تعاظم الارهاب الاميركي، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، باتجاه العبيد السود. وكما كان الرومان يعتبرون العبيد كأدوات واشياء، فقد اعتبر الاميركيون، خاصة في جنوب الولايات المتحدة، السود الذين استعبدوهم كممتلكات. حتى ان المحكمة الاميركية العليا، يومها، رفضت دعوى اميركي اسود طالب بحريته، وجاء في حيثيات الحكم ان «العبد ليس مواطناً، وبالتالي لا يمكنه المثول امام المحكمة. انه ملكية مثل بقية الممتلكات». وتعاظم الارهاب الابيض الاميركي الموجَّه ضد السود، مما ادّى الى بروز تيار رافض لهذه الاساليب، بزعامة الرئيس الاميركي، آنذاك، ابراهام لنكولن. الا ان وقوف

لنكولن الى جانب السود، ادّى الى حرب اميركية داخلية سُمِّيت بحرب الانفصال، دامت من عام ١٨٦١ وحتى عام ١٨٦٥ ذهب ضحيتها اكثر من مليون قتيل وجريح. وقد امتدت يد الارهاب الى الرئيس لنكولن نفسه، اذ صرعه ارهابي اميركي، متحمّس لقضية الجنوب، داخل مسرح فورد، اثناء عرض مسرحية «ابن عمنا الاميركي». فكان لنكولن بذلك اول ضحية رسمية للارهاب الاميركي الداخلي.

بعد مرور ثمانية اشهر على مصرع ابراهام لنكولن، نشأت اشهر حركة ارهابية في الولايات المتحدة، اسمها «كلو كلوكس كلان» (KLU Klux Klan)، (المعروفة تحت شعار K.K.K) (جاء الكلام عليها سابقاً) بدعم وتوجيه من «حزب لا اعرف شيئاً» (Know Nothing Party) وتعود هذه التسمية الغريبة لهذا الحزب الى كون العضو فيه كان يجيب على سؤال الآخرين حول طبيعة الحزب: «لا اعرف شيئاً». وتزّعم هذه الحركة الميجر جنرال ناتان بدفورد فورست، الذي لقّبوه بالساحر الاكبر، بعد ان برع في معارك حرب الانفصال الدامية. وتركز نشاط «الساحر الاكبر» على ارهاب السود، فكان يرسل اعضاء حركته من الارهابيين الى داخل منازل السود حيث يجلدونهم امام زوجاتهم واولادهم. ولما كان من الطبيعي ان يلجأ السود الى الدفاع عن انفسهم، فقد صعّدت حركة «كلو كلوكس كلان» اعمالها الارهابية. وقد سجّل التاريخ اكثر من حادثة بلغ فيها الارهاب الاميركي الداخلي ذروته. فازاء محاولة احدى العائلات السود (جفرز) مقاومة عنف حركة «كلو كلوكس كلان»، لجأ «الساحر الاكبر» الى ملاحقة جميع افراد عائلة جفرز واغتال افرادها فرداً فرداً. شنق الزوجة وقتل الطفل ثم حرق جثته، وتابع ملاحقته للزوج الذي فرّ مع بقية اولاده الى ولاية كارولينا، فخطفه مع افراد عائلته من حافلة القطار واعدمهم رمياً بالرصاص، ثم القى جثثهم على قارعة الطريق، فانقرضت بذلك اسرة جفرز كلياً. وفي حادثة اخرى نتج عنها مصرع رجل ابيض على يد رجل اسود، عمدت حركة «كلو كلوكس كلان» الى القبض على القاتل الاسود، ثم ادخلته مدخنة احد مصانع السكر لفصل لحمه عن عظمه، وبعدها علّقت هيكله العظمي، طيلة اشهر عدة، بشجرة على الطريق العام لادخال الرعب الى قلوب الاميركيين السود.

وامام هذا المدّ الارهابي المتزايد لحركة «كلو كلوكس كلان»، حاول قائدها الجنرال ناتان بدفورد فورست وقف نشاطها، خوفاً من ان يفلت زمام أمرها من يده، فانقسمت الحركة الى عدة حركات ارهابية مستقلة اهمها: «الجامعة البيضاء» و«حزب الرجل الابيض» و«نادي البندقية» و«حركة رصاصة المسدس». وقد اثبت هذا الانقسام، وبالتالي نشوء حركات عدة، ان العنف متأصل في اعماق المجتمع الاميركي، وان زوال منظمة ارهابية واحدة يؤدي الى ولادة عدة منظمات ارهابية مكانها.

ولعلّ الدليل القاطع على رسوخ هذا الارهاب في المجتمع الاميركي، هو حرب

العصابات بين الاميركيين انفسهم، وهي حرب داخلية لا يزال اوارها مشتعلاً في النصف الثاني من القرن العشرين. ويتحدث التاريخ عن اكثر من واقعة معبّرة عن هذه الحرب الارهابية. ففي سنة ١٨٦٣ قامت عصابة وليام كانتريل بشن هجوم على مدينة لورانس الصغيرة، فأحرقت ١٨٥ منزلاً، وقتلت ١٤٠ رجلاً وامرأة وطفلاً. وفي عام ١٨٨١ ادى هذا العنف الارهابي الى مصرع رئيس الولايات المتحدة الاميركية جيمس غارفيلد بعد اسابيع قليلة من انتخابه. وفي مطلع القرن العشرين صرع رصاص العنف الاميركي الرئيس وليام ماك كينلي نفسه ـ وهو من اوائل المنادين بالاستعمار الاميركي ـ وفي عام ١٩٦٣ اغتيل ايضاً الرئيس الاميركي جون كينيدي في دالاس عاصمة تكساس، فكان رابع رئيس اميركي يذهب ضحية العنف.

وقد كان من الطبيعي ان تنشأ في الولايات المتحدة ـ وهي بلاد المغامرة والجشع والانانية ـ عصابات ارهابية هدفها جمع المال فقط، بشتى اساليب العنف والقتل. ففي مجتمع تعشعش فيه الانتهازية والوصولية، وتتحكّم به طبقة الاثرياء والبورجوازيين ـ كالمجتمع الاميركي ـ من السهل جداً ان تنتشر فيه حركات عنف كثيرة ومنظمات ارهابية مختلفة. وقد دفع هذا الواقع ادباء ومفكرين اميركيين في العشرينات، الى انتقاد نوعية العلاقات المسيطرة في المجتمع الاميركي، وهي علاقات قامت على «الخبث والرياء والدهاء» كما وصفها عام ١٩٢٢ الكاتب الاميركي سنكلير لويس. أما الروائي الاميركي الشهير ارنست همنغواي، فقد وصف هذه العلاقات بأنها تستند الى «اخلاقية ومُثل عُليا كاذبة لدى الشعب الاميركي».

في هذا المجتمع الذي تسوده علاقات من هذا النوع، تجد عصابات الجريمة المنظّمة، كالمافيا مثلاً، أرضاً خصبة لها. فالولايات المتحدة هي حاضنة نواة المافيا في العالم: مافيا اوبانيون، ومافيا آل كابوني، ومافيا ماكسي إيزن، ومافيا برتشه، ومافيا موران. وتأتلف هذه العصابات في حركة «بوز» (Booze) لفرض الخوة والابتزاز والارهاب في كل انحاء الولايات الاميركية. وقد استطاعت، في فترات كثيرة، من السيطرة على مراكز سياسية عديدة في البلاد، بسبب انسياق مسؤولين اميركيين كثيرين وراء اطماعهم المادية والسياسية. وللتدليل على مدى النفوذ الذي وصلت اليه المافيا في المجتمع الاميركي، عام ١٩٢٩ مثلاً، اي خلال اعنف ازمة اقتصادية عرفها العالم، يكفي ايراد الواقعة التالية: سأل احد الصحافيين الرئيس الاميركي هربرت هوفر عمّا يفكّر فيه عندما ينهض في الصباح لحلاقة ذقنه فأجاب: «إني افكـر في آل كابوني».

الا ان الارهاب في اميركا لم يقتصر وجوده على العلاقات القائمة داخل المجتمع فقط، بل انه طال السلطة الحاكمة. فالنظام الاميركي مارس الارهاب داخل الولايات المتحدة وخارجها على السواء، لاسكات اصوات المطالبين بالعدالة الاجتماعية او بالحريات

الفكرية. ففي شهر نيسان/ ابريل من عام ١٩٢٠، واثر جريمة غامضة وقعت في احد شوارع نيويورك، القت الشرطة الاميركية القبض على اثنين من المشتبه بهم: نيقولا ساكو وبرتلميو فنزيتي، اللذين كانا يحملان افكاراً يسارية لا تتفق مع افكار النظام اليميني الاميركي. ورغم ثبوت عدم اشتراكهما في الجريمة، فقد صدر عليهما حكم بالاعدام فوق كرسي الكهرباء في حزيران/ يونيو عام ١٩٢١. وأمام حملة الاحتجاج التي عمّت العالم، ضد هذا الحكم الجائر، الذي اخذ عليهما افكارهما اليسارية، اكثر مما اخذ عليهما اتهامها بجريمة القتل، جرت اعادة محاكمتهما في نيسان/ ابريل عام ١٩٢٧. ورغم الاضراب عن الطعام الذي اعلنه ساكو وفنزيتي، فقد صدر الحكم عليهما مجدداً بالاعدام. وضجّ العالم مرة اخرى، مندّداً بالارهاب الاميركي. وسارت تظاهرات ضخمة في معظم انحاء العالم احتجاجاً على هذا الحكم التعسّفي، الذي أدان الافكار اكثر مما ادان الافعال. وهاجم عشرة الاف متظاهر اميركي سجن شارلستون حيث سُجن المتهمان، وأنشد اكثر من مائة الف متظاهر في مدينة ريو بالبرازيل نشيد الاشتراكية الاممية. حتى ان موسوليني نفسه طالب بالعفو عنهما. لكن النظام الاميركي شاء ان يضيف وصمة عار اخرى الى وصماته الكثيرة، فنفّذ بالمتهمين حكم الاعدام في ٢٢ آب/ اغسطس عام ١٩٢٧.

واستمرت مسيرة العنف الاميركي داخل البلاد. وفي عام ١٩٣٢ جرت تظاهرات شعبية اميركية تطالب بزيادة الاجور، واصرّ المحاربون القدامى على الاعتصام قرب واشنطن، حتى تحقيق زيادة في اجورهم التقاعدية التي وعدتهم بها الحكومة. لكن بوليس النظام الاميركي كان جاهزاً للقمع، فقامت فرقة من الجنود بقيادة الضابط دوايت ايزنهاور- الرئيس فيما بعد - بقمع المعتصمين، الذين حاولوا مع زوجاتهم واطفالهم الصمود امام ارهاب النظام.

وقد تصاعد اسلوب العنف الاميركي عام ١٩٤٧، اثر تطور صناعة القنبلة الذرية في الاتحاد السوفياتي. فقام النظام الاميركي باضطهاد وملاحقة كل الشيوعيين واليساريين وكل من ليس يمينياً. والى جانب الرئيس ترومان الذي دعا الى استجواب اكثر من ١٤ الف مواطن اميركي للاشتباه بانهم ذوو ميول يسارية، او لهم علاقات مع الاتحاد السوفياتي، قام عضو مجلس الشيوخ «المتوحّش» جوزيف ماك كارثي، في شتاء ١٩٥٠، بخلق تيار نفسي معادٍ لكل ما هو يساري وشيوعي. فسحب النظام الاميركي كل مؤلفات المفكرين اليساريين من المكتبات، وحرقها في الطرقات والساحات العامة، ناشراً بذلك «موجة هستيرية» من الحقد، كان لها اثرها الكبير، فيما بعد، في القرارات السياسية التي اتخذها النظام الاميركي بالتدخّل عسكرياً في مناطق مختلفة من لعالم، خاصة في فيتنام.

وفي الستينات من القرن العشرين، تقنّع الارهاب الاميركي بقناع التمييز العنصري. وازاء موجة العنف التي اجتاحت مختلف الولايات تأسست عام ١٩٦١ لجان مختلطة من

السود والبيض لمحاربة التمييز العنصري في جنوب الولايات المتحدة. لكن وصول هذه اللجان الى مدن الجنوب اشعل العنف، فقد هاجم البيض، بمساندة البوليس وتغاضي الدولة، هذه اللجان، واحرقوا سياراتها واغتالوا العديد من اعضائها بعد ملاحقتهم بالمسدسات والخناجر في الشوارع والأزقة. وفي جيورجيا حاول طالب اسود الدخول الى الجامعة، فاندلع العنف وادّى الى مقتل اثنين وجرح ٣٠٠ شخص.

وسنة ١٩٦٣ ظهر الزعيم الاسود الشهير مارتن لوثر كينغ على مسرح الاحداث، مطالباً بفك الارهاب الابيض عن الاميركيين السود، ونشر كتابه «لا نستطيع الانتظار». ودعا الزعيم الاسود الى مسيرة سلمية باتجاه واشنطن، فلبّى نداءه اكثر من ٢٠٠ الف اميركيّ. لكن يد الارهاب الاميركي امتدت اليه وصرعته فيما بعد.

واذا كان الارهاب قد تأصَّل داخل المجتمع الاميركي على مرّ السنين، فإن الولايات المتحدة لم تجد غضاضة في تصديره الى خارج حدودها.

فمنذ اواخر القرن التاسع عشر بدأت الافكار الاستعمارية تنتشر في الولايات المتحدة. وقد دعا احد كبار المؤرخين والاستراتيجيين الاميركيين، النقيب ماهان، الى مد النفوذ الاميركي الى كل ارجاء القارة الاميركية. وكتب الشيخ كابوت لودج: «يجب ان لا يكون من ريو غراندي (البرازيل) الى محيط اركتيك (القطب الشمالي) سوى علم واحد وبلد واحد».

ومع تطور هذه الافكار الاستعمارية، بدأت الولايات المتحدة تمارس سياسة القوة العسكرية خارج حدودها، مستخدمة جميع وسائل العنف والارهاب والقتل والتدمير، لاخضاع الشعوب والسيطرة عليها. وبدأ الارهاب الاميركي يتبع علم الولايات المتحدة في الخارج، مما حدا بالكاتب الاميركي مارك توين، الى ان يقترح على الرئيس الاميركي ماك كينلي، استبدال قماش العلم الاميركي الابيض بقماش اسود، ووضع جمجمة الموت مكان النجوم التي تزيّن هذا العلم.

وها هو القرن العشرون يشارف على نهايته. وكم يبدو كلام الكاتب الاميركي مارك توين واقعياً وصالحاً للتطبيق الآن. فالعلم الاميركي لا يخجل من بياضه وهو يسوِّد مساحات واسعة من الكرة الارضية، والنجوم التي تزين هذا العلم لا تجد بأساً من الارتفاع فوق ملايين الجماجم في العالم.

انه الارهاب المتواصل، الذي يتخطى نطاق ردود الفعل العنيفة للافراد والمجموعات، ليتشكل في هرم رسمي متكامل، يجد اقصى تعبير عنه في السياسة الاميركية.

ان البحث في مسألة ارهاب الدولة الاميركية على الصعيد العالمي يفرض التعرض لمسألتين اثنتين:

الاولى، ماذا نعني بالارهاب، عندما يتعلق الامر بسياسة دولة عظمى؟ وعلى اي اساس نظري، يمكن تعريف عمل ما بالارهاب؟

اذا اعتمدنا في تعريف الارهاب على القوانين والاعراف الدولية السائدة. فاننا نرى، ان تلك التشريعات والقوانين، انما اتت حصيلة لموازين القوى الدولية، في ازمنة معينة. لذا نراها، تبلور علاقات او معادلات القوي على الضعيف، والغالب على المغلوب. وعليه فان جزءاً هاماً منها، يبرر ارهاب القوى الاستعمارية الكبرى، ضد شعوب ودول ضعيفة، بتعليلات حقوقية وقانونية مختلفة.

من جهة اخرى، يصعب تحديد الطابع الارهابي العلني، للسياسة الاميركية، الا في زمن الحروب التي تشنها هذه الدولة، ضد دول وشعوب اخرى، وبالتالي، وباستثناء هذا الجانب، يجري طمس الطابع الارهابي للسياسة نفسها في فترات السلم، والذي غالباً ما يرتدي، أشكالا اقتصادية، وسياسية، وعسكرية مختلفة.

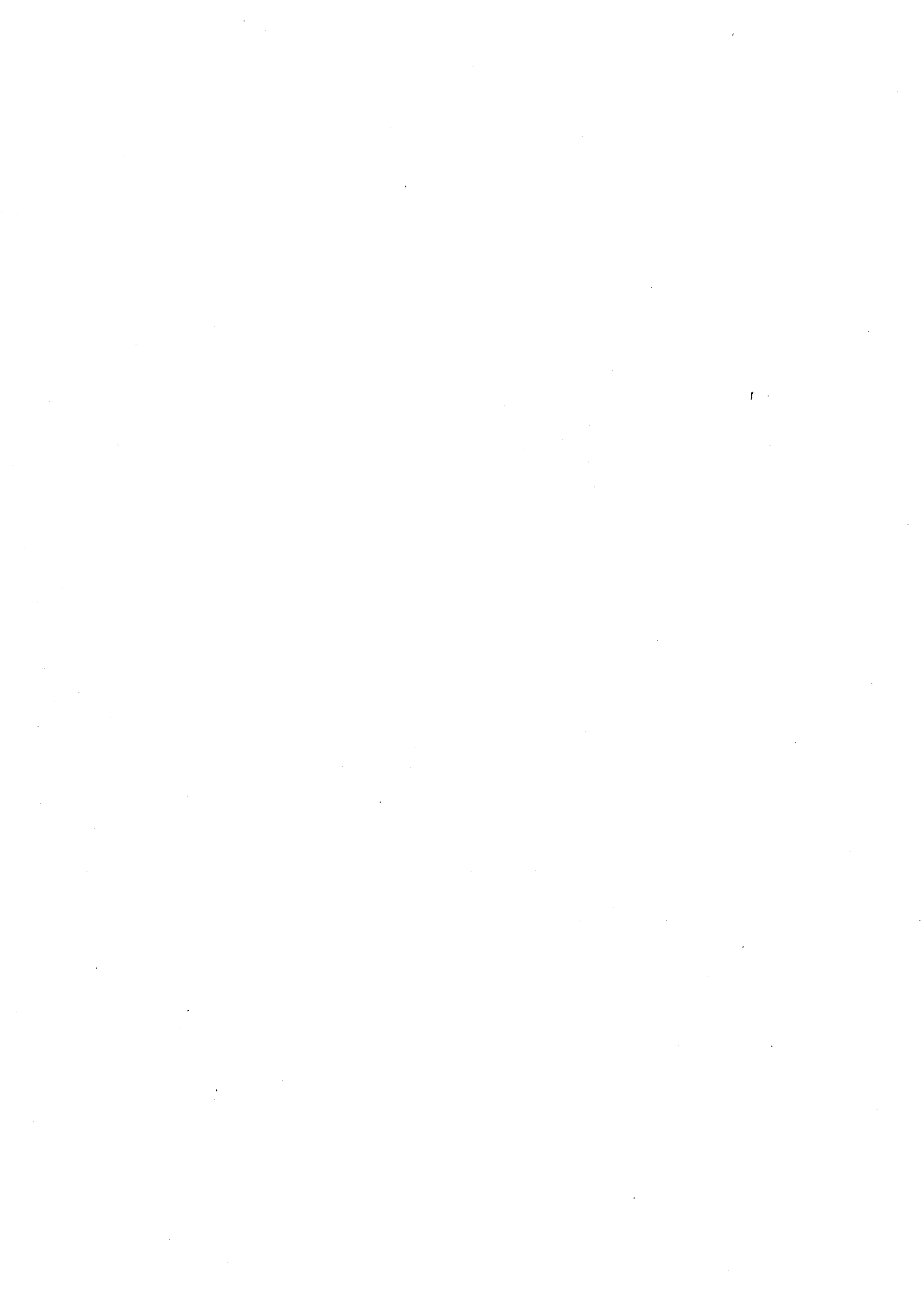
فهل نحدد العمل الارهابي للدولة الاميركية، انطلاقاً من اهدافه، فيكون هدفه ونتائجه الاولية، بذر «موجات خوف» ترمي الى خلق حالة ذعر عند مستقبليه، وحالة شعور بالقوة والقدرة على امتلاك قوة الحسم، عند فاعليه. اي حق تقرير الموت والحياة. وعند ذلك يكون الارهاب، وسيلة لتحقيق سيطرة وسلطة الدولة الاميركية. وفي هذه الحالة، لا يكون مجرد عمل محدودٍ زمنياً. وانما يصبح فرضاً لسلطة الرعب. ويضم بذلك كل أشكال العنف، الممارس ضد الشعوب والدول من اجل تثبيت السيطرة، وتأكيد عزيمة القوة، عن طريق الخوف. وهذا هو الوجه النوعي للارهاب.

اما المسألة الثانية، فتتناول اشكال الارهاب الاميركي.

فاذا كان الشكل العسكري هو اكثر تلك الاشكال وضوحاً وتمييزاً، باعتبار ان الدولة الاميركية قد كونت فرقاً عسكرية خاصة، للتدخل في اي مكان تعتبر ان مصالحها فيه مهددة، فان هذا ليس الشكل الوحيد. اذ توجد اشكال اخرى، مثل الارهاب السياسي «الممارس ضد شعوب البلدان المغلوبة على امرها من قبل الانظمة الموالية لاميركا» او الارهاب التخريبي والممارس ضد دول مستقلة معارضة لاميركا «والارهاب الاقتصادي» الممارس عن طريق الاستغلال الاقتصادي للاحتكارات الاميركية، والذي تطبق فيه سياسة المقاطعة والحصار، كما هي الحال بالنسبة لكوبا. والتلويح باستخدام القوة العسكرية لدفع بلدان العالم الثالث باتجاه تجميد اسعار منتجاتها الوطنية. والعمل على تشكيل تكتّل دولي لمحاربة بلد ما عن طريق الامتناع عن شراء صادراته، على غرار ما حاولت الولايات المتحدة الاميركية ممارسته ضد الجماهيرية الليبية. والتحكّم ايضاً بالمؤسسات النقدية الدولية واستخدامها لحرمان الدول النامية من الاستفادة من حق

الاقتراض لتمويل برامجها الانمائية، اذا لم تخضع للشروط الاقتصادية والسياسية التي تضعها الدول الرأسمالية الكبرى. والارهاب الفكري والاعلامي «الممارس من اجل غسل ادمغة البشر وممارسة الاعلام المشوه وبصورة خاصة تكوين «علب التفكير» المرتبطة عضوياً باميركا والتي تمثل قاعدتها السياسية في البلدان الموالية لها حيث تنتج قوالب نظرية جاهزة. وفي هذا الاطار تمثل اميركا اللاتينية بشكل خاص وبقية بلدان العالم الثالث ميداناً واسعاً يمارس فيه الارهاب الاميركي بكل أشكاله.

ولما كان من الامور الثابتة، ارتكاز السياسة الاميركية، منذ القدم، على استراتيجية استعمارية تهدف الى الهيمنة والتسلط على مقدّرات الدول الاخرى، فان الاستعمار الجديد، هو الوسيلة الاساسية، من اجل خدمة تلك الاستراتيجية. كما مثل الارهاب شكلا اساسياً لتلك الوسيلة، باعتباره مجموعة من الاجراءات المتخذة من اجل توفير الضمانات والشروط الكافية، لخدمة المصالح الاميركية وتثبيتها والحفاظ عليها.





الارهاب الرسمي اداة السياسة الاستعمارية الاميركية

لقد اصبحت الولايات المتحدة الاميركية، ومنذ الحرب العالمية الثانية، قوة العالم الرأسمالي الاولى بدون منازع، واضحى الدولار العملة المهيمنة على الاسواق العالمية، باعتباره وسيلة التبادل الدولي. وللقيام بدورها القيادي في اطار العالم الرأسمالي، تعتمد اميركا، على قوة صناعية وزراعية وعلمية، لا مثيل لها في البلدان الرأسمالية. هذه القوة افرزت نتيجتين اساسيتين:

● حاجة الاقتصاد الاميركي المتزايدة الى المواد الاولية اللازمة للصناعة، والاسواق المفتوحة لتصريف المنتجات، مما يدفع بقوة، عملية توظيف رؤوس الاموال في الخارج.

● تمكّن هذه القوة الامبريالية الاميركية، من امتلاك وسائل هيمنة ضخمة ومتنوعة، اذ تصبح عملية التوسع الاستعماري، على المستوى العالمي، ضرورة ملحة من وجهة النظر الاقتصادية.

بالاضافة لذلك، فان الولايات المتحدة الاميركية، مضطرة لتحمّل مسؤولياتها الاستعمارية، في عالم سجّلت فيه الثورات، انتصارات هامة. لذا كان لا بد من ايجاد طريقة ما، لتصفية تلك الثورات، ومواجهة مراكز ومواقع الانتفاضات في العالم. واذا تعذر ذلك، فالحدّ من انتشارها.

وهكذا يتضح، ان التوسّع الاقتصادي ومعاداة الثورة، على مستوى عالمي، يمثلان الركيزتين الاساسيتين للسياسة الاميركية.

اما سياسة اميركا تجاه بلدان اميركا اللاتينية، فهي ليست حديثة العهد، اذ تعود الى اوائل القرن التاسع عشر. وقد خضعت لمبدأ الرئيس مونرو الذي حمل اسمه، وتلخّص بكلمتين «اميركا للأميركيين»، أي للأميركيين في شمال القارة. وهدف هذا المبدأ الى منع القوى الاوروبية من التدخل المباشر في القارة الاميركية. لكن الولايات المتحدة استخدمت مبدأ مونرو كغطاء لسياستها، وتوصلت الى جعل جنوب القارة ووسطها منطقتي نفوذ لها، تنطبق عليهما صفة المحميات الاميركية، مانحة نفسها حق استباحة كرامات الشعوب وفرض حكومات ديكتاتورية حددت واشنطن مهماتها الاساسية بصدّ رياح التغيير والحفاظ على المصالح الاميركية. وقد دفع هذا الوضع بالسياسي الاميركي سيمون بوليفار الى التعبير في ١٧/١٢/١٨٣٠ عن هذا الواقع بقوله: «يبدو ان الولايات المتحدة قد عينتها السماء من أجل قهر اميركا اللاتينية باسم الحرية».

ولا تنقص الامثلة المتمعّن في تاريخ القارة الاميركية. ففي عام ١٨٣٤ تدخلت اميركا في شؤون المكسيك، وحاكت ضدها الكثير من المؤامرات، التي كانت نتيجتها حرب عام ١٨٤٥، والتي تمَّ على اثرها انتزاع نصف مساحة المكسيك لصالح اميركا (حوالي مليوني كلم٢). كما تعرّفت كل دول القارة على السياسة الاميركية التوسعية.

وفي اوائل القرن العشرين اعلن الرئيس روزفلت عن «حق» الولايات المتحدة في التدخل العسكري في اميركا اللاتينية، وكان روزفلت اول من استخدم مصطلحات «سياسة العصا» و«الحارس العالمي». وقد تكرست سياسة العصا الغليظة هذه باعمال عسكرية ضد كوبا (١٩٠٦ - ١٩١٢) وضد جمهورية الدومينيكان (١٩٠٧) وضد نيكاراغوا (١٩٠٩) وضد المكسيك (١٩١٣ - ١٩١٤) وضد هندوراس (١٩٠٧) الخ...

ويمكن القول ان التوسع الاستعماري الاميركي توجه قبل الحرب العالمية الاولى، بصورة اساسية نحو اميركا اللاتينية، ومنذ ذلك التاريخ ظلت بلدان هذه المنطقة، محميات اميركية.

والجدير بالذكر، ان القوى الاستعمارية في اوروبا كانت تتقاسم في تلك الحقبة التاريخية قارتي اسيا وافريقيا، وتمارس ضد بلدانها سياسة الاساطيل والتواجد العسكري المباشر على ارضها، وما يعني ذلك من الغاء تام لارادة شعوبها بواسطة القوة والقمع المباشر.

وتمثلت المهمة الاساسية الاولى، للولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، في اعادة بناء القدرة الاقتصادية والعسكرية، للحلفاء الغربيين، وتعزيزها من اجل دمجها اولا

في اطار تحالف خاص ضد السوفيات وفتح المجال ثانياً امام تصريف فائض الانتاج القومي الاميركي، والقيام بعمليات الاستثمار الضخمة لرؤوس الاموال داخل اوروبا الغربية واليابان. وقد مكّن ذلك الولايات المتحدة من تحاشي ازمة حادة تمثّلت في توفير العمل لمئات الالوف من الجنود الذين عادوا الى الحياة المدنية واندرجت هذه السياسة في نطاق ما اطلق عليه اسم «خطة مارشال» التي تسعى الولايات المتحدة لتطبيقها حالياً في العالم الثالث بغية توفير القروض المالية للدول النامية وارهاقها لقاء ذلك بالفوائد وتحديد مشترياتها مسبقاً من الانتاج الاميركي وخاصة من المواد الاستهلاكيـة والمنتجات العسكرية.

في هذا الاطار، فان بلدان العالم الثالث، من الناحية الاستراتيجية البحتة، لا تهم اميركا الا بمقدار اعتبارها مناطق يمكن بناء قواعد عسكرية فيها، قريبة جغرافياً من الاتحاد السوفياتي. من هنا اعتبرت الولايات المتحدة ان اميركا اللاتينية تمثّل العمق الجغرافي الاستراتيجي للقوة الاميركية.

اما على الصعيد الفكري والايديولوجي، فان مبدأ «مناهضة الشيوعية» كقناع يخفي الارادة الحقيقية والفعلية للولايات المتحدة، في احكام سيطرتها على مصادر المواد الاولية والاسواق، وزرع القواعد العسكرية، يبرر كل القرارات المتخذة على الصعيد العالمي او الداخلي من قبل الحكومات الاميركية المتعاقبة.

وهكذا، فقد اعتبر، جون فوستر دالاس، آنذاك، ان «الحياد مناهض للاخلاق» وانطلقت في الوقت نفسه حملة شعواء داخل اميركا، ضد اي فكر تقدمي، وصلت الى ذروتها مع الماكارثيه.

فباسم مناهضة الشيوعية، اطيح بحكومة مصدّق في ايران عام ١٩٥٣، عن طريق السي. اي. اي. ودخلت القوات المسلحة الاميركية لبنان عام ١٩٥٨، بطلب من الرئيس اللبناني كميل شمعون. وفي ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ اندلعت الحرب بين شطري كوريا، فأمر الرئيس الاميركي ترومان القوات الجوية والبحرية الاميركية، بتقديم الغطاء الجوي، ودعم قوات حكومة كوريا الجنوبية، في الوقت الذي تكفّل الاسطول السابع «بحماية» فورموزا.

لقد اتسمت تلك الحقبة بالماكارثيه. وللتدليل على الجو السائد، في اميركا، انذاك، تكفي الاشارة الى ان البرلمان الاميركي، قابل اقتراح القاء قنبلة ذرية على كوريا الشمالية، بالتصفيق الحار.

وانتهى الامر باميركا، الى التدخل مباشرة في كوريا في ١٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٠. وجاءت الحرب الكورية كفرصة مناسبة للقيادة الاميركية، من اجل تدمير المؤسسات الصناعية والمدن والقرى في كوريا الشمالية. ومن اجل تجربة سلاح جديد هو «النابالم».

ان تصدّي الولايات المتحدة، لقوى التقدم الاجتماعي، يجعلها تتحالف مع القوى الاكثر تخلفاً ورجعية في بلدان العالم الثالث، التي انسلخت عن مصالح شعوبها، وعن هويتها القومية والاجتماعية.

ويمثل هذا التحالف نقطة الضعف الرئيسية للامبريالية الاميركية، وسياستها الاستعمارية الجديدة. لذلك فان الحكومات الاميركية المتتالية، تحاول، وباشكال مختلفة، ايجاد الوسائل للتغلب على هذا الضعف الذي ادركته. وسنشير هنا، بصورة خاصة، الى استراتيجية الرئيس كيندي - باعتبارها اكثر تجانساً - لانها تعتبر حتى الآن، مستنداً اساسيا، وقاعدة بالنسبة لكافة الرؤساء، الذين توالوا على تسلّم السلطة الاميركية من بعده.

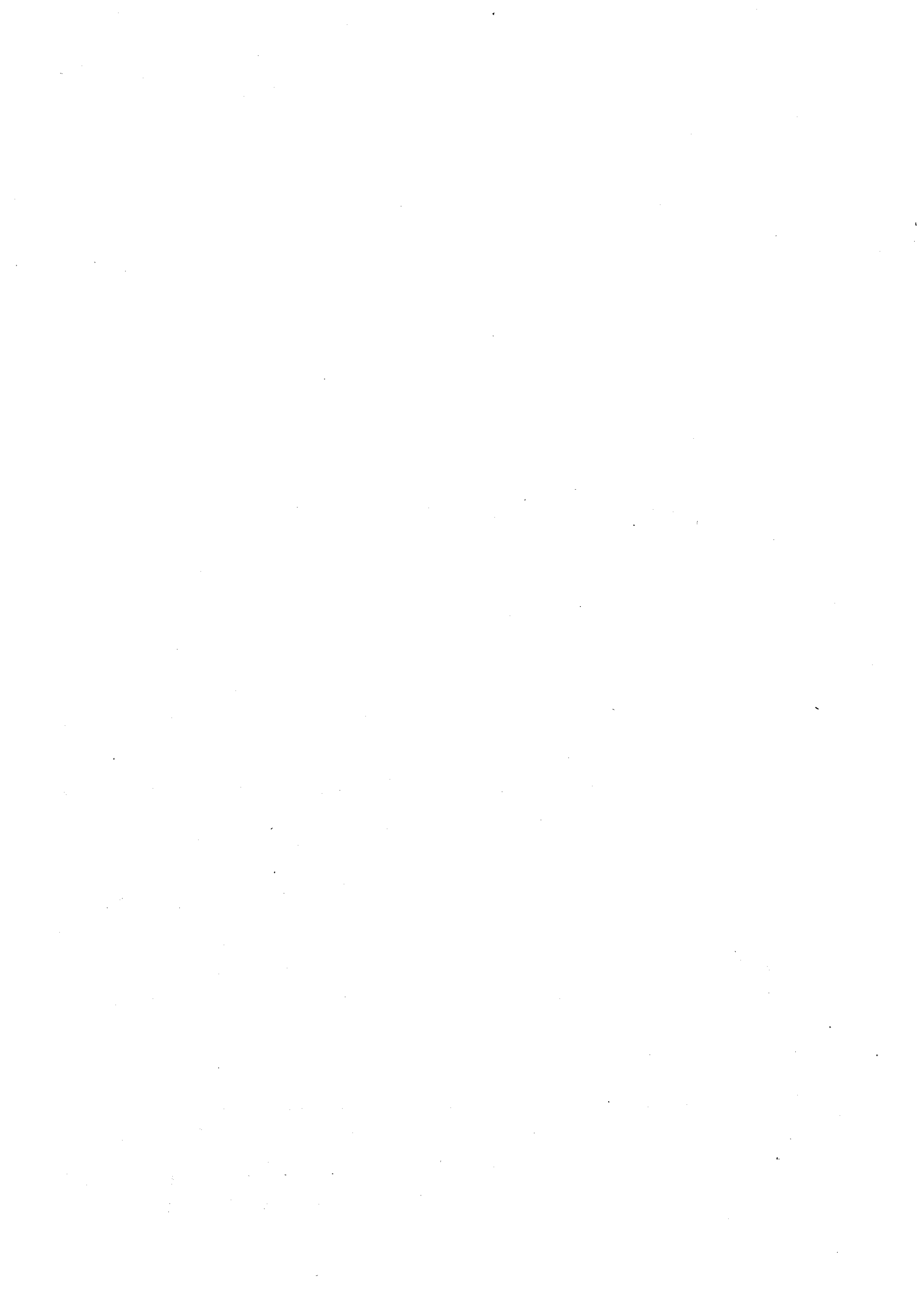
عندما انتخب كيندي، رئيساً للولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٦١، عمد الى صياغة سياسة جديدة، بهدف سد ثغرة الضعف السابقة الذكر.

ففي الوقت الذي ركّز فيه الرؤساء السابقون كل مجهوداتهم، على الثورة المضادة العالمية، وبنوا تحليلاتهم واستراتيجياتهم، على اساس امكانية، بل وحتمية، الحرب النووية، مهملين بذلك البلدان النامية، التي اعتبروها مجرد بيادق عسكرية ودبلوماسية، وجّه كيندي الاستراتيجية العالمية الاميركية في اتجاهين متساويي الاهمية. الاتجاه الاول تمثل في استمرار المحافظة على ضغط عسكري اقصى، وعلى تهديد نووي دائم، ضد حلف وارسو، بهدف اجبار تلك البلدان المنضوية في هذا الحلف، على الجمود في الساحة العالمية، دون ان يسبّب ذلك مواجهة عسكرية مباشرة. وتمثّل الاتجاه الثاني بتحقيق سياسة نشطة تجاه بلدان العالم الثالث، «باعتبارها البؤرة الثورية، التي يجب اخمادها»، سميّت في ما يتعلق ببلدان اميركا اللاتينية بسياسة التحالف من اجل التقدم. وكانت ترجمتها العملية السعي، لاقامة الاحلاف وتوقيع معاهدات عسكرية، واتفاقات ملزمة للدول ذات الانظمة المرتبطة بالسياسة الاميركية.

وقد عمل كيندي، بصورة خاصة، على وضع جهاز عسكري ضخم، يساعده على القيام بأي شكل من اشكال التدخل العسكري والحروب في مواجهة حركات التحرر، كما وفّر لتلك الاغراض وسائل وامكانيات عمل ايديولوجية دقيقة للغاية، من اجل «استمالة الارواح والنفوس» حسب زعم كيندي.

وشكلت سياسة نيكسون امتداداً لجوهر فكر كيندي الامبريالي، رغم الاختلاف في الوسائل والطرق. فلقد عوّض نيكسون سياسة «التحالف من اجل التقدم» بما سماه بـ«العمل من اجل التقدم». إذ اعتبر سياسة كيندي سياسة «ابوية» وغير «واقعية» ودعى الى تكوين «رابطة مسؤولة» مع بلدان اميركا اللاتينية، تعتمد على مبدأ «دفع الاعمال الاقتصادية عوض المساعدات». وهكذا يتخلى الجميع عن «اوهام ومصائد الاصلاح» حسب زعمه. وقد اعلن نيكسون عن استعداد الولايات المتحدة للمثابرة على التعامل مع الحكومات «الواقعية»، وذلك في رسالة حمّلها لمبعوثه الشخصي نيلسون روكفلر، الذي نقلها الى رؤساء بلدان اميركا اللاتينية، وهي تشدد على مبدأ تشجيع الجيش والاعتماد عليه، عند فشل الاحزاب المدنية في اداء مهماتها. وهكذا لم يكن من باب الصدفة تعاقب الانقلابات العسكرية في اميركا اللاتينية في عهد نيكسون.

وقد وسّعت الادارة الاميركية تحت ظل ريتشارد نيكسون نطاق هذه السياسة «القائمة على تقاسم المسؤوليات» وحثّت الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة على ممارسة القمع الداخلي وخوض الحروب، وباشرت بنفسها عمليات التدخل العسكري عندما عجزت الانظمة الموالية عن الصمود امام موجة التحرر الوطني. وصعدّت بذلك الحرب العدوانية ضد فيتنام الى الحد الذي وصل فيه حجم القوات الاميركية، التي خاضت على الارض معارك تدمير فيتنام، الى نصف مليون جندي استخدموا كامل الترسانة الحربية المتطورة لبلادهم والتي كانت نتيجتها ما يزيد على ثمانية ملايين قتيل من شعب فيتنام.



الارهاب السياسي الاميركي

يمثل الارهاب السياسي، الجزء الاساسي من ممارسات الدولة الاميركية، ويأخذ هذا الارهاب شكلين مميزين:

● الاضطهاد والقمع الممارس بواسطة الانظمة العملية.

● اعمال العنف والاغتيالات والتصفيات الموجهة بشكل خاص، ضد الشعوب والقادة المعارضين لاميركا والمدافعين عن حرية واستقلال بلدانهم.

- الارهاب بواسطة الانظمة العميلة

من اهم مميزات الاستعمار الاميركي الجديد، هو وضع وتركيب انظمة تكون خاضعة كلياً للنفوذ والمشيئة الاميركية، وتدين له بالولاء والاخلاص، في اغلب بلدان العالم الثالث.

وتعمل اميركا على تجميع الطبقات المالكة، او على خلق طبقات جديدة - اذا اقتضى الامر - حول حكومة «مستقلة» لا تملك من الوطن الا الاسم، وكل ذلك من اجل معاداة، قوى التقدم والتحرر وتأمين وجود «الحارس الأمين» لمصالحها الاستراتيجية. وتمثل اشكال هذه الحكومات القاعدة السياسية الوفية لاميركا. فيتمثل الارهاب السياسي الاميركي في

جانبه الاول، في فرض حكومات خاضعة له ومناهضة لارادة الشعوب، والعمل على تعزيزها وحمايتها وتوفير كل الامكانيات العسكرية والقمعية لها، من اجل خلق الرعب وردع اي تحرك وقتل اية نزعة تحررية.

ويمثل الجيش في الدول «الصديقة» لواشنطن وخاصة في اميركا اللاتينية الركن الثابت للسياسة الاميركية. فاميركا هي التي تموّنه وتجهزّه وتدرّبه، من اجل ان يكون اخلص مدافع عن مصالحها، وقادراً على قمع اية تحركات او انتفاضات شعبية (انظر الجدول التالي).

وتهتم اميركا، بصورة خاصة، بتأهيل وتكوين ضباط اوفياء لها، ويتم ذلك عن طريق تقديم الامتيازات المادية، بالاضافة الى التكوين العسكري والايديولوجي حسب الفكر الاميركي.

وقد عملت الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف، على بناء مراكز خاصة بالتكوين والتأهيل العسكري، داخل اراضيها، وفي قناة بناما، حيث توجد القيادة الجنوبية «Southern - Command» ومركز التكوين العسكري السيء الصيت، الذي يدرّب ضباط اميركا اللاتينية على مكافحة «حرب العصابات».

وتترجم الولايات المتحدة اهتمامها بقوى الأمن في «الدول الصديقة» عن طريق التجهيزات و«المساعدات»، وتكوين اجهزة القمع والارهاب. وبالرغم من ان عملية تكوين عناصر الأمن اصبحت ممنوعة، غير ان بلداناً مثل البرازيل، حلّت محل الولايات المتحدة في تأمين هذا الغرض، بالنسبة للعديد من دول اميركا اللاتينية.

والملاحظ، ان الاعتمادات المخصصة «للبرنامج العالمي لتكوين العسكريين» لم يطرأ عليها اي تعديل، في عهد الرئيس كارتر. وقد ازدادت قيمة هذه الاعتمادات في الميزانية العسكرية الجديدة، بعد وصول الرئيس ريغان.

ان الاسباب الجوهرية «للمساعدة» العسكرية البوليسية لم تتبدل ولن تتبدل، لان الهدف الرئيسي لكل المساعدات والتدريبات هو تدعيم مواقف اميركا، المتخفية وراء «مناهضة الشيوعية» في العالم.

لقد اصبح الارهاب البوليسي جزءاً لا يتجزأ من سياسة دول اميركا اللاتينية، وقد عمدت الولايات المتحدة الاميركية الى تكوين وتخريج دفعات من العناصر المتخصصين بالتعذيب والترهيب. الامر الذي جعل من اجهزة الامن والشرطة، اجهزة سيئة الصيت،

الجيوش في اميركا اللاتينية (١٩٧٨)

البلد	تعداد السكان	تعداد الجيش					النفقات العسكرية ١٩٧٨		
		جيش البر	البحرية	الطيران	المجموع	القوى شبه العسكرية	الناتج الداخلي الاجمالي١٩٧١[1]	القيمة بملايين الدولارات	النسبة٪ من ن.د.ج
الارجنتين	٢٥٧١٠٠٠٠	٨٣٥٠٠	٣٢٣٠٠	١٧٠٠٠	١٣٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	[1]١٢٠٠٠٠	١٠٣٠,٩	٨,٦
بوليفيا	٥٧٦٠٠٠٠	١٧٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٢٢٠٠٠	٥٠٠٠	[1]٢٠٠٠	٣٥	١,٨
البرازيل	١١٠١٦٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤١٤٠٠	٢٥٧٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٧٨٠	١,٨
الشيلي	١٠٧٦٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٢٣٨٠٠	١٠٨٠٠	٧٩٦٠٠	٣٠٠٠٠			-
كولومبيا	٢٥٥١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٨٠٠٠	٦٣٠٠	٥٤٣٠٠	٥٠٠٠	١٣٤٠٠	٢٣٩٣	١,٨
كوبا	٩٤٢٠٠٠٠	١٤٦٠٠٠	٩٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	١١٣٠٠٠	٤٥٠٠	٢٨٠	-
الاكوادور	٧٤٣٠٠٠٠	١٧٥٠٠	٣٤٥٠	٢٦٠٠	٢٣٥٥٠	٥٦٠٠	٤٣٠٠	٥٢	-
هندوراس	٣١٧٠٠٠٠	١٣٠٠٠	-	١٢٠٠	١٤٢٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	-	-
المكسيك	٦٢٢٦٠٠٠٠	٦٩٠٠٠	١٤٥٠٠	٦٠٠٠	٨٩٥٠٠	-	٧٩٨٠	٥٨٦	٧,٣
الباراغواي	٢٦٧٠٠٠٠	١٢٣٠٠	١٨٠٠	٢٥٠٠	١٦٦٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٢١	-
البيرو	١٦٣٨٠٠٠٠	٤٦٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠	٦٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٢٥٠٠	٣٩٣	٣,٠
جمهورية الدومينيكان	٤٨٣٠٠٠٠	١١٠٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	١٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٥٠٠	٣٦	-
اوراغواي	٢١٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٦٠٠	٦٨	-
فينزويلا	١٢٣٦٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٨٩٠٠	٤٩٤	١,٧
السالفادور	٤٢٢٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٥٥	١٠٠٠	٧١٥٥	٣٠٠٠	١٩٧٠	-	-
غواتيمالا	٦٠٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠	٣٧٠	١٠٨٧٠	٥٠٠٠	٥٨٦٠	-	-
هايتي	٤٦٦٠٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠	٢٨٠	٦٥٥٠	١٤٤٠٠	٩٩٠	-	-
غوايانا	٨٠٠٠٠٠	-	-	-	٢٠٠٠	٢٢٥٠	٣٧٠	-	-
نيكاراغوا	٢٢٢٠٠٠٠	٥٤٠٠	٢٠٠	١٥٠٠	٧١٠٠	٤٠٠٠	١١٩٠	-	-

١) تقدير الناتج الداخلي الاجمالي لسنة ١٩٧٨.

وخاصة جهاز الشرطة السياسي المعروف بوحشيته، واجرامه، وحقده الدفين على كل من يطالب بحقوقه، او يدافع عن افكاره.

في هذا الاطار تمدّ الولايات المتحدة، اجهزة الأمن في مختلف بلدان العالم ذات الأنظمة المرتبطة بها، بالعدة اللازمة لتحقيق الاهداف المرجوة في «الحرب الداخلية»، من اسلحة مختلفة، الى تجهيزات خاصة بالسجون، واجهزة مراقبة، ووسائل تنصّت، يضاف الى ذلك ما يسمى بتبادل الاخبار والمعلومات والخبرات بهدف التعاون السياسي والايديولوجي.

ومن الأكيد في هذا السياق ان تكون للعلاقات (الامنية) بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل اهمية خاصة تجسّد، اذا استشهدنا بعبارة للرئيس الفرنسي الراحل الجنرال ديغول، حالة التبعية والترابط بين الحكومتين. فقد قال ديغول: «ان الاعتقاد بأن اسرائيل مستقلّة عن اميركا هو وهم وسراب».

ويندر في مجال هذه العلاقات العثور على الوثائق والمستندات التي تدلّل على نوعية وميادين العلاقات الامنية بينهما، نظراً لحرص الجانبين على اخفاء كافة المعلومات، والعمل على محاربة دور النشر او وسائل الاعلام التي قد تغامر بنشر معلومات من هذا النوع!... ولكن الاحداث التي حصلت وتمت متابعة تطوراتها، أظهرت كيف تعاونت اجهزة المخابرات الاميركية السي. اي. اي. وجهاز الموساد الاسرائيلي، على وضع خطة اغتيال العقيد معمّر القذافي وشن عدوان واسع النطاق على الاراضي الليبية، لتدمير النظام القائم[1]. وكيف تلاحق دوائر الامن الاميركية المواطنين العرب في اراضي الولايات المتحدة تلبية «لرغبة المخابرات الاسرائيلية وبناءً على «معلوماتها» وتقوم بالتالي بتسليم العديد منهم لاسرائيل كما حصل بالنسبة للمواطن الفلسطيني زياد ابو عين[2].

وفي خضم احداث بولونيا عمدت المخابرات الاميركية والاسرائيلية الى التنسيق لتنظيم حملة دعائية واسعة تهدف الى تصعيد الازمة. كما قامت بتمويل نشاطات العناصر الصهيونية المنخرطة في صفوف نقابة التضامن العمالية.

ويلاحظ، في هذا السياق، ان التعاون الحاصل بين السي. اي. اي. واجهزة الاستخبارات التابعة لبلدان اميركا اللاتينية، انما يتم خارج الاطار السياسي الرسمي. وعليه فان عناصر وعملاء ومخبري السي. اي. اي. يعملون مع العناصر والمخبرين المحليين داخل المكاتب المركزية للبوليس «الوطني» في تلك البلدان.

---

١ - تناول هذا الكتاب، ببعض التفصيل، خطة المخابرات الغربية بمشاركة اسرائيل ضد الجماهيرية الليبية.
٢ - سلّمت السلطات الاميركية هذا المواطن الفلسطيني لاسرائيل في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١، بناء على اتهامات وجهتها له اسرائيل.

ويستند بيع الاسلحة للبلدان «الصديقة»، الموالية للولايات المتحدة، لا على اساس مواجهة الانتفاضات الجماهيرية في تلك البلدان فحسب، بل وايضاً على ضرورة تمكين تلك الانظمة من تعزيز استقرارها، اي قواتها القمعية. وهكذا، يأتي ما يسمى «بتعزيز الاستقرار» لتلك البلدان من وعي الولايات المتحدة الاميركية، بان استغلالها يؤدي الى العديد من التغييرات، التي تؤثر سلباً على حالة ووضعية الجماهير الشعبية. مما يدفعها الى تصعيد النضال والاحتجاج ضد حكوماتها العميلة، الامر الذي تخافه الولايات المتحدة كثيراً، لان المسّ بتلك الحكومات يشمل في نظرها الاعمال «التخريبية» للمجموعات الثورية.

ويفسّر الخبير الاقتصادي ريتشارد معادلة: الفقر/ الانتفاضة/ القمع، في بلدان اميركا اللاتينية قائلاً «ان تلك البلدان الخاضعة للمؤسسات المالية العالمية، التي تشترط الدفع بالعملات الصعبة، انما تحاول تحسين ميزانية المدفوعات بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، الامر الذي يؤدي الى نقص في استهلاك الجماهير، عبر تجميد الاجور، وعصر النفقات الاجتماعية، وبالتالي تدجين النقابات. ومن هنا ينشأ الخطر الدائم للانفجار الاجتماعي الذي تكون نتيجته الطبيعية، العنف القمعي للدولة».

غير ان هذا التحليل، يتناسى ان ذلك لا يمثل الا جانباً واحداً وقليل الاهمية، من الموضوع الجوهري الذي هو التركيبة الاجتماعية لمجتمعات اميركا اللاتينية، المبنية على الاستغلال الفاحش لغالبية السكان المنتجين. ولنأخذ مثلاً البرازيل، البلد الذي تعتبره اميركا، رائداً لبلدان العالم الثالث، حيث «التركيبة الاجتماعية» مرتفعة النسب كما يظهر في الجدول التالي:

توزيع السكان	١٩٧٠ بالمئة	١٩٧٥ بالمئة	١٩٧٦ بالمئة
	من الدخل القومي		
٥٠ بالمئة فئة المعدومين	١٧,٧	١٤,٩	١١,٨
٣٠ بالمئة الفقراء	٢٧,٩	٢٢,٨	٢١,٢
١٥ بالمئة الشرائح العليا للطبقة الوسطى	٢٦,٧	٢٧,٤	٢٨,٠
٥ بالمئة الاغنياء	٢٧,٧	٣٤,٩	٣٩,٠

تشير هذه النسب الى القسط المخصص لكل فئة من السكان من الدخل القومي العام.

وبما ان التركيبة الاجتماعية، ترتكز على الاستغلال، لذا نرى ان البرازيل تشتري وسائل ومعدات القمع، لممارسة الاضطهاد ضد الكادحين، وذلك باعتراف اميركا نفسها. ونورد هنا بعض الامثلة التي تساعد على ابراز هذا الواقع بشكل اوضح:

لقد اشترت البرازيل مؤخراً ثلاث حاسبات الكترونية لكشف البصمات من نوع «بوانتر أك ٢٥٠» من شركة «دو كوال انترناسيونال». كما قامت بشراء مجموعة كبيرة من الدروع والخوذات التي تستخدم لتفريق التظاهرات، واجهزة ومعدات مختلفة للرؤية الليلية، وطائرات خفيفة مجهزة بوسائل كشف، تعمل على الاشعة تحت الحمراء، الى غير ذلك من المعدات المساعدة على رصد وملاحقة وقمع اي تحرك شعبي.

ومن الطبيعي، ان تكون الاموال التي صُرفت في عملية شراء هذه الاجهزة والمعدات، تعود بالنفع على الخزينة الاميركية، عبر الشركات الصانعة لادوات القمع، والتي تروّج لمنتوجاتها في الداخل والخارج، مثل شركة «سميث اندويسّون» المتخصصة بصناعة الاسلحة الخفيفة وتجهيزات البوليس وعدة التصدي للتظاهرات واجهزة المراقبة ولوازم التدريب.

لقد صرح روبرت كيندي (شقيق الرئيس جون كيندي) انه «منذ سنة ١٩٦١ (اي منذ رئاسة شقيقه) اطيح بحكومات منتخبة او منصبّة بطريقة دستورية، او مُنعت هذه الحكومات من ممارسة السلطة في كل من الهندوراس والبيرو والارجنتين والدومينيكان والبرازيل وغواتيمالا والاكوادور وبوليفيا».

ان كل حكومات اميركا اللاتينية تقريباً والعديد من حكومات الدول النامية الأخرى، تعيش تحت ظل تهديد عسكري اميركي من هذا النوع، وان الكثيرين من الضباط الشبان الذين مارسوا السياسة في اميركا اللاتينية وفي مناطق اخرى من العالم، درسوا في المعاهد الاميركية.

وهكذا تعمل الولايات المتحدة، على اقامة علاقات مع الضباط، من خلال التدريب العسكري والتكوين السياسي والايديولوجي. مما يسمح لهؤلاء العسكريين باستخدام علاقاتهم الشخصية مع الاوساط الاميركية، فيسهل استخدامهم بالمقابل، كاداة في خدمة السياسة الاميركية، ليس من اجل ارهاب الشعوب عبر العمل العسكري فحسب، بل وايضاً من اجل ردع اية حكومة قد تنتخب، ولا تقبل الأنسياق التام وراء سياسة واشنطن.

لقد كوّنت الولايات المتحدة، منذ عام ١٩٥٠ وحتى السنوات الاخيرة حوالي ٧١٦٥١ عنصراً من القوات المسلحة في اميركا اللاتينية. وقد افرزت هذه المجموعة الكبيرة، ثمانية طغاة حكموا عدداً من بلدان هذه المنطقة.

الى جانب ذلك بلغت قيمة الاسلحة التي استوردتها بلدان اميركا اللاتينية عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ فقط ٢٨١٨ مليون دولار تقاسمتها كل من الولايات المتحدة (٢٩ بالمئة) وبريطانيا

(٢٤ بالمئة) وفرنسا (١٩ بالمئة).

وفي منطقة الشرق الأوسط عمدت الولايات المتحدة الى تكثيف تسليح اسرائيل وبعض الدول العربية المتحالفة معها. وبلغ التسليح الاميركي السنوي لاسرائيل منذ عام ١٩٧٨ حوالي ثلاثة مليارات دولار، ووصلت نسبة ما تمتلكه اسرائيل من السلاح الاميركي الى ٩٧,٤٪ من مجموع سلاحها العام.

وكانت ايران قبيل الثورة تعيش الواقع نفسه وتتسلح من الولايات المتحدة بنسبة ٨٦,٦٪ من مجموع قوتها العسكرية بكلفة سنوية معدلها العام خمسة مليارات دولار. وقد احتلت السعودية خلال عام ١٩٨١ المرتبة الاولى في المنطقة، من حيث القيمة الاجمالية لمشترياتها من السلاح الاميركي، والتي بلغت ثمانية مليارات وخمسماية مليون دولار. ويشكل ما لديها من اسلحة اميركية نسبة ٧٥,٨٪ من مجموع تسلحها العام. كما ان مصر زادت من حجم مشترياتها العسكرية من الولايات المتحدة واصبحت نسبة السلاح الاميركي لديها ١٨,٥٪ بعدما كانت ١٠,٣٪ عام ١٩٧٨ من مجموع تسلّحها العام، وقارب المعدل العام لانفاقها العسكري السنوي مبلغ ثلاثة مليارات دولار.

وتؤكد الأرقام، ان منطقة الشرق الأوسط قد اقتطعت نسبة ٥٧٪ من مجموع الانفاق العسكري لدول العالم الثالث، التي يصل اليها حوالي ٧٥ إلى ٨٠٪ من مجموع الاسلحة والمعدات العسكرية المباعة دولياً. وقد بلغت حصة اميركا من هذا المجموع نسبة ٣٨٪ خلال السنوات التي سبقت وصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض. وتميل هذه المعدّلات حالياً نحو الارتفاع نتيجة للسياسة الهجومية للولايات المتحدة التي ترتكز على قناعة فريق «مطبخ ريغان» بأن الحرب مع الاتحاد السوفياتي ستكون حتمية إلاّ في حال «تخلي هذا الأخير عن الشيوعية». ولم يكن هدف التسلح بالطبع، الدفاع عن اراضي الوطن، وانما كان لتعزيز قوة المؤسسات العسكرية، بهدف مجابهة الشعب وقمعه، وحماية المصالح الاميركية داخل البلدان والمناطق المعنية.

واستقراء المعلومات المتعلقة بالمعدات والأسلحة التي تتزود بها انظمة اميركا اللاتينية الموالية لواشنطن يبيّن ان الترسانة العسكرية قد تكونت اساساً من المسدسات والبنادق الرشاشة والقنابل المسيلة للدموع وادوات قمع التظاهرات والانتفاضات الداخلية.

هذا فيما يتعلق بالشركات الخاصة، اما القنوات الحكومية التي تُهرّب هذه «المساعدات او الاعانات» البوليسية فهي تندرج تحت اسماء اصبحت مألوفة مثل:

أ - «**برنامج المساعدة العسكرية**»: الذي يشتمل على الهبات المقدمة للحكومات ولقواتها

القمعية، من معدات وذخيرة تدريب، ومساعدة تقنية لجيوش الدول «الصديقة». وتجدر الاشارة هنا الى ان القانون الاميركي، يمنع تقديم مثل هذه المساعدات الى البوليس. غير ان هذا البرنامج، يمكن ان تستفيد منه القوات شبه العسكرية، التي تلعب دور البوليس في الكثير من البلدان المعنية بالمساعدة. هذا بالاضافة الى ان الجيش يلعب دور البوليس، زمن تطبيق القوانين العرفية، وما اكثرها في اميركا اللاتينية، والتي تعلن مراراً عديدة وتستمر لفترات زمنية طويلة في اغلب تلك البلدان.

ب - «**برنامج المبيعات العسكرية للخارج**»: الذي يشتمل على الخصائص السابقة نفسها، مع فارق في طريقة التسديد. اذ يجب ان يدفع المستفيد من هذا البرنامج مباشرة ثمن البضاعة، او عن طريق القروض التي يمنحها البرنامج نفسه.

ج - «**البرنامج العسكري العالمي للتدريب والتكوين**»، ويشتمل على المدارس العسكرية الاميركية لقناة بناما، التي تُدرّب وتُكوّن الضباط الاجانب. ومنذ عام **١٩٥٠**، جرى تخريج **٤٩١٧٢١** ضابطاً غير اميركي، من بينهم **٦٨٨١** ضابطاً من التشيلي و**٨٦٥٩** ضابطاً من البرازيل. كذلك فان اغلبية ضباط الجيش الاسرائيلي قد تلقوا تدريباتهم العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية وبصفة خاصة ضباط سلاح الطيران.

د - «**برنامج الأمن العام**»، وقد وُضع هذا البرنامج في ظل حكومة الرئيس كيندي، الذي كان يعتبر أن قوى الأمن هي «الخط الامامي للدفاع ضد الانتفاضة». وكان هذا البرنامج يندرج في اطار «جهاز الأمن العام». وقد حُدِّدت له مهمة توفير الاسلحة واللوازم القمعية وتسهيلات التدريب، ومستشاري الأمن المدنيين لبلدان العالم الثالث.

وأُنفق على هذا البرنامج حتى عام **١٩٧٤** - تاريخ الغائه من قبل الكونغرس - **٣٢٤** مليون دولار. وقد عمل في اطاره **٤٠٠** مستشار - كلهم من العناصر المختارة - بينهم عدد هام من اعضاء السي. اي. اي. عملوا الى جانب مسؤولي البوليس في العديد من بلدان العالم الثالث.

هـ - «**برنامج المراقبة العالمية للمخدرات**»، عندما حلّ الكونغرس «جهاز الأمن العام» انشأ مكانه هذه المؤسسة «لمساعدة» البوليس الأجنبي، بهدف التصدي للمتاجرة بالمخدّرات. ويستخدم هذا البرنامج في الواقع، لمحاربة «التخريب» وانتقال السلاح من بلد لآخر لاغراض سياسية معادية للانظمة «الصديقة» او العميلة للولايات المتحدة.

هذه هي بعض المعطيات الهامة التي تتناول علاقة الجيش والبوليس في دول العالم الثالث بالولايات المتحدة. وتناول بعض العينات، يعطي فكرة واضحة عن ممارسة هاتين

المؤسستين للاعمال الموكولة لهما:

فبالرغم من الضجة الاعلامية، التي رافقت «سياسة حقوق الانسان» التي انتهجها الرئيس الاميركي السابق كارتر، اوعزت اجهزة القمع الاميركية الى حلفائها، رجال البوليس وادوات القمع، خاصة في اميركا اللاتينية، بمواصلة اعمال التعذيب والترهيب، التي ارتدت اشكالاً مختلفة.

لقد اتهمت «لجنة حقوق الانسان لمنظمة الدول الاميركية» حكومة الارجنتين بانتهاكها الخطير والواسع لحقوق الانسان في اواخر نيسان/ ابريل ١٩٨٠. وذلك عبر ممارستها القتل والتعذيب، والاختطافات. ولقد جاء في تقرير لجنة العمل (اللجنة الخاصة بحقوق الانسان في منظمة الامم المتحدة) المهتمة بقضية الاختطافات التي تقوم بها الاجهزة الرسمية ان عدد المختطفين في اميركا اللاتينية، يتراوح ما بين ١١ الفاً و١٣ الف شخص، وتأتي الارجنتين في المرتبة الاولى، اذ يتراوح عدد المخطوفين فيها ما بين ٧٠٠٠ و٩٠٠٠ شخص، تليها التشيلي، ١٠١٥ شخصاً، والغواتيمالا، وذلك دون التطرق للسلفادور، نظراً للحرب الاهلية القائمة هناك، والتي تمارس فيها اعمال الخطف والقتل والاغتيال على ايدي المجموعات شبه العسكرية المرتبطة بالمخابرات الاميركية.

ويمارس الخطف كعمل سياسي مقصود في الارجنتين، اذ يهدف الى تصفية المعارضين تصفية جسدية، ويعتبر القتل شكلا اساسياً من اشكال ارهاب الدولة.

ومما يلفت النظر اكثر في هذا البلد، هو اتساع رقعة العنف القمعي ووحشيته، وتنوع طرق ممارسته. اذ اقترفت اكثر من ١٠٠٠ جريمة قتل (تصفية) سياسية في الاعوام الاخيرة، كما يوجد اكثر من ١٢ الف سجين سياسي، من بينهم ٦ الى ٧ الاف سجين «رسمي»، على «ذمة» السلطة التنفيذية، باعتبارهم يمثلون خطراً على «الامن القومي».

اما في الاورغواي، فان تعميم ممارسة التعذيب، من قبل اجهزة الدولة، بلغ حد الروتين اليومي. ولقد جاء هذا التعذيب، على شكل التشويه الجسدي حيناً، وارتدى طابعاً «مهذباً» حيناً آخر. اذ عمد الجلادون الى استخدام العقاقير والحقن الطبية التي كان يتناولها المحكومون على يد الاطباء وعلماء النفس الاختصاصيين. الامر الذي دفع منظمة العفو الدولية الى التنديد بحكم الارهاب المسلط على المواطنين في الاورغواي منذ سنة ١٩٧٣. وذلك في تقرير اصدرته بتاريخ ٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨١. وقد اعلنت المنظمة ان عدد المساجين السياسيين في الاورغواي هو الاكثر ارتفاعاً في العالم قاطبة.

ولقد جاء في تقرير المنظمة نفسها لعام ١٩٨٠، انه وبالرغم من تحسن الحال نسبياً في

الباراغواي، فان عمليات القمع والتعذيب ما زالت تمارس في هذا البلد، كما ان الاعتقالات العشوائية واعمال التعذيب، لا زالت ناشطة ومتصاعدة في التشيلي.

وفي كولومبيا يتعرض المساجين السياسيون للتعذيب في المراكز العسكرية. ويتواصل انتهاك حرمة وحقوق الانسان في الغواتيمالا - الدولة الرائدة في مادة التعذيب - اذ قتل فيها ما بين ٣٠ الفاً الى ٥٠ الف نسمة منذ عام ١٩٥٤، اي منذ الانقلاب العسكري الذي نظمته وخططت له وكالة الاستخبارات الاميركية، بهدف الاطاحة بحكومة اربيناز. وتتواصل اعمال القتل والتعذيب في كل من بوليفيا وهايتي، حيث حصلت في الاولى ثلاث انتخابات عامة واربعة انقلابات عسكرية، وبحار من الدماء في سنتين، قام بها الجيش - جيش الاحتلال - للحؤول دون وصول اليسار الى السلطة.

وفي المنظور نفسه، نقرأ تصريحاً لبعض ضباط السلفادور، ورجالات اليمين المتطرف، يقولون فيه «انه يجب تصفية مائة او مائة وخمسين الف شخص حتى يتم اقتلاع التخريب من السلفادور». وسُمِّي ذلك «بسلام المائة الف».

بالرغم من الجرائم المرتكبة بحق الانسان وحقوقه، واصلت حكومة كارتر - التي تدعي الدفاع عن هذه الحقوق - مساندتها ودعمها لتلك الدول، ولم تكتف بذلك بل حاولت سدّ الطريق امام حركة المعارضة النامية، التي تمثل غالبية سكان السلفادور، عن طريق امر عدد من الضباط بقلب نظام روميرو، وذلك بتاريخ ١٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٠. وقد ادى هذا الانقلاب الذي قاده الضباط الى قتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف، وزرع الرعب في نفوس الشعب، كل ذلك حصل تحت شعار «الدفاع عن حقوق الانسان» الغالية جداً على قلب الرئيس السابق كارتر.

وتؤكد كل هذه المعطيات، اذا كان لا يزال هنالك من داع للتأكيد، تواطؤ الولايات المتحدة، واشرافها المباشر او غير المباشر على الارهاب السياسي الممارس داخل الدول «الصديقة».

لقد حافظت حكومة الرئيس السابق كارتر على «مساعداتها» لهايتي والارجنتين - بالرغم من رفض الكونغرس - معللة ذلك باعتبارات اقتصادية وتجارية وسياسية، ولقد عارض كارتر اقتراحاً يقضي بتنقيح قانون المالية لعام ١٩٧٩، الذي ينصّ على اجبار ممثلي اميركا في الهيئات المالية العالمية، على رفض القروض الآيلة الى الانظمة القمعية.

وقد سمح كارتر للارجنتين بالحصول على قروض من البنك الاميركي «للتصدير والاستيراد» خلال عام ١٩٧٨. كما سمح لكل من الارجنتين والغواتيمالا والبرازيل

بالحصول على قطع غيار واسلحة، تدخل ضمن القروض التي قدمتها الولايات المتحدة لهذه البلدان في السابق، وفي ربيع ١٩٧٩ فكر كارتر باعادة الاعانة العسكرية للغواتيمالا، ورفض منح اللاجئين الفارين من القمع الهايتي، حق اللجوء السياسي. ومن المتوقع، ان تتكثف «مساعدات» الولايات المتحدة لدول اميركا اللاتينية، تحت رئاسة ريغان، كما تدل على ذلك التوجهات المعلنة للادارة الاميركية الحالية في اميركا اللاتينية.

وينطبق هذا الواقع ايضاً على جنوب افريقيا التي تشكل رمزاً صارخاً للظلم والارهاب بكافة اشكاله. وتكاد ان تكون صورة مصغرة عن عالم اليوم، حيث الاقلية الغنية تمارس قوتها وسلطتها وقمعها على الاكثرية الساحقة الفقيرة.

وتشير الارقام الرسمية الصادرة عن الهيئات الدولية الى ان سلطات الاقلية العنصرية البيضاء في بريتوريا قد اعدمت مائة وثلاثين مواطناً من سكان البلاد الاصليين خلال عام ١٩٨٠ لمجرد اعرابهم عن العداء للتفرقة والتمييز العنصريين.

وتطال الاعتقالات الاحترازية في هذه البلاد الاف المواطنين السود القابعين في السجون منذ عدة سنوات «بانتظار انتهاء التحقيق».

اما اسرائيل فتقدم مثالا فريداً من نوعه في سياسة الارهاب والقمع الجماعي، حيث تؤكد الارقام ان اكثر من خمسة وعشرين الف مواطن فلسطيني قد اودعوا المعتقلات الاسرائيلية «بتهمة تهديد امن الدولة»، ويعانون فيها شتى انواع التنكيل والتعذيب التي تصل احياناً الى حد الموت.



المنطلقات الاميركية لممارسة الارهاب:

اشار تقرير لجنة مجلس الشيوخ الاميركي الى وجود تقرير رسمي وضعته لجنة خاصة تكونت من اجل اسداء النصح للرئيس الاميركي. ويتعلق التقرير الذي كتب سنة ١٩٥٤ بالعمليات السرية. وقد جاء فيه ان الولايات المتحدة تستطيع اللجوء الى طرق اعنف من طرق العدو، وذلك من اجل مواجهة خطر البلدان المناهضة لها.

ولكن من هو هذا العدو؟ يبدو السؤال للوهلة الاولى ساذجا لكن تحليل الجواب يبدو معقدا. فاذا كانت التصريحات الرسمية وغير الرسمية تؤكد على عدائها للشيوعية، فانه من الصعب اتهام الييندي او سوكارنو او عبد الناصر او سيهانوك او القذافي بالانتماء الشيوعي.

والحقيقة، ان اتّهام الحكومات او القادة السياسيين المعارضين لأميركا بالشيوعية، يشمل الدول التي تدافع عن حريتها واستقلالها، والتي تؤمم مصالح الاحتكارات الاميركية لصالح الاقتصاد الوطني، او التي تتعامل مع الدول الكبرى معاملة الند للند، كما يشمل الاتهام بطبيعة الحال القادة الوطنيين والتقدميين الذين يحرصون على حماية مصالح بلادهم.

فبالنسبة لأميركا، ليس هنالك سوى خيار واحد، إما ان تكون تحت لوائها، وخادماً لمصالحها، أو تُحارَب «كشيوعي» وإرهابي، أو على الأقل كخادم للشيوعية العالمية.

فالحكومات الوطنية في نظرها بيادق للشيوعية، والمناضلون التقدميون جواسيس لدول شيوعية، حتى الحركات الدينية الاصلاحية المناضلة تُعتبر منظمات في خدمة الشيوعية يرتدي اعضاؤها الجبة للتخفي وراءها فقط. فضلا عن ان الشيوعية في نظر الحكومة الاميركية تعني العمالة المباشرة للاتحاد السوفياتي.

وهكذا فقد اعلنت الولايات المتحدة حرباً صليبية ضد «الشيوعية» معتبرة ان القيام بها انما هو واجب مقدّس، واذا كانت هي رائدة هذه الحرب، فلأنه قُدّر لها ان تكون «رائدة الأمم الأقوى» او «حارس معقل الحرية في العالم» على حد تعبير الرئيس كينيدي.

وقد قدم والت روستو، أحد «علب التفكير» الاميركية لهذه السياسة الارهابية التي تمارسها الولايات المتحدة، بالكثير من المقالات والكتب والأطروحات التي ركّز فيها على ان: «الشيوعية شيطان كبير، يترصّد الأمم المتخلفة التي تمر بفترة صعبة» سمّاها «بفترة تحديث او عصرنة المجتمع». فالشيوعيون بنظره «ذباب او حشرات هذا التحديث وهذه العصرنة». و«الولايات المتحدة، كمسؤولة عن العالم الحر، مضطرة لتعبئة، ليس طاقاتها ومواردها الخاصة فحسب، بل كل طاقات وموارد العالم الحر، بهدف محاربة هذا الطاعون العالمي المتمثل «بالشيوعية». ولذلك فعلى الولايات المتحدة القيام بهذه المهمة «من اجل المحافظة على نمط عيشها وعلى وجودها... فأي بلد متخلف في العالم الثالث يقوم بثورة ناجحة، ستشكل ثورته خطراً على أمن الولايات المتحدة الاميركية».

ويتساءل روستو، «لماذا ينفق الاميركيون مواردهم ويَقبَلون خطر الحرب العصرية في اطار الحرب الشاملة؟» ويجيب «ان مكافأة الانتصار الاميركي المرتقب، تسمح للمجتمع الأميركي بمواصلة نمط تطور الحضارة الانسانية التي ترجع الى ميلاد الأمة الاميركية، لا بل الى جذور الحضارة المتوسطية، مهد حضارة الغرب، واذا ناضل الاميركي وكافح وتصدّى للشيوعية(!!) فمن اجل المحافظة على محيط في العالم يسمح للمجتمع وللنموذج الغربي بالبقاء والازدهار».

ليست هذه سوى امثلة من الافكار التي تروّجها اجهزة الاعلام الرسمية وابواق الدعاية المبرمجة: صراع عام وشامل، دفاع عن نمط العيش الاميركي، المحافظة على الحضارة الغربية، تصوير شعوب العالم الثالث كمجموعات شعوب جائعة تستعد لغزو اميركا هذا البلد الغني!! ولذا يُبرر دعاة هذه الايديولوجية استعمال النابالم واتلاف المحاصيل الزراعية بالمواد الكيميائية، كما يُجيزون ممارسة الارهاب والتعذيب والقتل والاغتيال.

وخلاصة القول، ان انصار النموذج الاميركي يَقبلون وينظّرون لكافة الاشكال والاساليب والوسائل التي تساعد على ترسيخ وتعميم هذا النموذج، حتى ولو كان ذلك على

حساب ارواح البشر والابرياء من شعوب العالم. وتنطلق «علب التفكير» الاميركية من مبدأ حق الولايات المتحدة وواجبها في الدفاع عن «الحرية» والويل للذين يعترضون هذه المسيرة لأن مصيرهم سيكون الاضمحلال والنهاية الاكيدة.



الارهاب التخريبي

يتجسد الارهاب التخريبي ويمارس في الاطارين السياسي والايديولوجي، ويتمثل في مجموعة من الأعمال التي تنظمها اميركا عن طريق اجهزة البوليس والمخابرات السرية ضد دول اخرى (قتل، تخريب، اغتيالات. . . الخ).

فالارهاب التخريبي اذاً هو ارهاب تقوده جماعة تنتمي الى منظمة مرابطة في الخارج ومرتبطة بأجهزة المخابرات الاميركية التي تحرّض على القيام بأدوار ارهابية، بعد تدريب وتأهيل ايديولوجي وتقني. وتنفرد وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية بتقديم المثال العام الذي ينطوي على كافة الممارسات والمهام الخاصة، حسب التعبير المستخدم في واشنطن، لارتكاب الجرائم وحبك المؤامرات وتدبير الانقلابات العسكرية الدموية، على صعيد العالم الثالث بوجه عام. ولذلك فان الحديث عنها يوضح ماهية الأدوات المستخدمة لتنفيذ المآرب السياسية للدول التي تمارس الارهاب ضد الشعوب، دون ان تتورط من الناحية القانونية تجاه المنظمات والهيئات الدولية او الرأي العام.

وعلى هذا الاساس فان السي. آي. اي. تُعتبر، من الناحية العملية، الذراع السرّي للسياسة الخارجية الاميركية، حيث تشكل «عملياتها» الطريق المباشر والسبيل الأسهل للوصول الى الأهداف المحددة.

لقد اصبحت اعمال السي. آي. اي. الارهابية والاجرامية، اكثر من معروفة، وهي

طالت دولا وقادة سياسيين ونقابيين وحتى مفكرين معارضين لسياسة اميركا وعملائها. وسطع نجمها منذ تأسيسها عام ١٩٤٧ في اطار الحرب الباردة.

ولا تكتفي السي. آي. اي. بالنشاطات التقليدية، كرصد المعلومات والتجسس، فقد حاكت مؤامرات كثيرة وقلبت حكومات او ساعدت على تنصيب حكومات موالية لأميركا. ودرّبت وأهّلت الفرق العسكرية والمجموعات المتخصصة في الحرب النفسية. واذا كانت هذه هي اشكال عملها المباشرة، الا انها تعمد الى وسائل غير مباشرة فتفتتح خطوطا جوية وتنشىء جمعيات دينية واذاعات ومدارس وشركات... تستعملها كغطاء لأعمالها الاساسية. وبذلك تمثّل السي. آي. اي. السلطة المدنية المكلفة، من قبل الحكومة الاميركية، بتنفيذ الاعمال القذرة والضربات الوسخة، التي لا تريد الحكومة ان تتورط بها بصورة مباشرة وعلنية.

يقول ويليام كولبي: (الذي عمل في السي. آي. اي. من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨) «تمّ تأسيس السي. آي. اي. بهدف رصد وتحليل وفرز ومحورة المعلومات التي تساعد على وضع دراسة دقيقة. لكن الوكالة تأسست ايضا من اجل مصارعة القوى المعارضة بطريقة تخريبية».

اما دافيد فيليبس (الذي عمل في الوكالة من ١٩٥٤ الى ١٩٧٨) فيقول: «لقد استطاعت السي. آي. اي. عام ١٩٥٣ ان تحصل على عدد من التغييرات في ايران اسرّت كثيراً ايزنهاور. وفي عام ١٩٥٤ استطاع البعض منّا ان يحقق عدداً من التغييرات في الغواتيمالا بدون مجهود كبير. ولقد ازدادت طلبات الانتساب الى الوكالة، بحيث اصبح قسم الاستعلامات يقوم بمهام الجيش. وعليه كان من السهل استعمال خبراتنا القتالية للقيام بما يجب على الجيش ان يقوم به».

لقد أكّدت لجنة تشارش امام مجلس الشيوخ اعتراف الحكومة الاميركية وموافقة رئيس الدولة على كل عمليات السي. آي. اي. خصوصا عندما لاحظوا ان الاشخاص او الدول التي استهدفتهم العمليات هم من معارضي الولايات المتحدة الشرسين. اما تبرير اعمال القتل فجاء تحت باب تحطيم الانظمة المناهضة لمصالح اميركا الحيوية. وهكذا سمحت الحكومة الاميركية بالهجوم على كوبا، بواسطة عملية خليج الخنازير وعملية مانغوز، اللتين حصلتا عام ١٩٦١، وهدفتا الى قلب النظام الكوبي.

ومن اجل تحضير اعمالها التخريبية الارهابية تلجأ السي. آي. اي. في البدء الى رصد الاشخاص المؤهلين موضوعياً للتعامل معها، وخصوصاً الجامعيين.

ان اول فضيحة شهّرت بالسي . آي . اي . وفضحتها جاءت على اثر اكتشاف العملية المسماة بـ«الكاملو»، والتي تمثلت في اعمال التجسس التي تقوم بها عناصر جامعية اميركية تحت غطاء الدراسات الاجتماعية. واكتشف مجلس الشيوخ الاميركي آنذاك وجود برنامج تجسس واسع النطاق يطال العديد من بلدان العالم الثالث. وتهتم السي . آي . اي . بصورة خاصة بالعناصر القيادية الطلابية في الدول النامية، والتي تمثّل في نظرها القادة السياسيين المستقبليين في تلك البلدان. لذا تعمد الوكالة الى استمالة هذه العناصر، واذا لم تنجح فالى تحييدها. واذا تعذّر ذلك فانها تعمل على تصفيتها جسدياً.

لقد صرّح شليسنغر في كتابه «الف يوم»، «ان الرئيس كينيدي، بفهمه للدور الاساسي الذي يلعبه المثقفون في اميركا اللاتينية، كان يستغل كل الفرص لاستقبال الفرق الفنية والجامعية في البيت الأبيض وجمع، العمداء ورؤساء الجامعات التشيليين والطلبة البرازيليين والكتّاب والرسّامين والمهندسين المعماريين، في لقاءات سنوية ضمن لجنة الفنون الاميركية المشتركة. ولم يكن ذلك بالتأكيد من قبيل الصدفة او المحبة الخالصة للعلوم والفنون. واذا كانت هذه الوكالة الاميركية على مثل هذا القدر من النفوذ والتغلغل، داخل اميركا وخارجها، فحريّ ان يتمّ تشريح هيكلها وبنيتها وممارساتها، انطلاقاً من تأسيسها.

عام **١٩٤٧** صدر امر وزاري يقضي بجمع «وحدة التحليل والبحث» و«قسم العمليات السرية» في منظمة واحدة سميت وكالة الاستخبارات المركزية (سي . آي . اي). ثم جاء قانون الأمن القومي الاميركي عام **١٩٤٧** الذي نص على تأسيس «مجلس الأمن القومي» المؤلف من: رئيس الدولة ونائبه، وزير الخارجية، وزير الدفاع ورئيس لجنة تمويل مجلس الأمن القومي. وتلتحق الوكالة بهذا المجلس ويعيّن الرئيس الاميركي رئيسها بعد مشاورة مجلس الشيوخ.

لقد كان الهدف الرئيسي لأعمال التجسس آنذاك ـ اي بعد الحرب العالمية الثانية ـ موجّهاً نحو رصد القوة العسكرية السوفياتية ومتابعة تحرّكاتها. وبعد موت ستالين عام **١٩٥٣** تركّزت جهود الوكالة على البحث عن النوايا السياسية للسوفيات، من اجل تحديد اهدافهم الصناعية والعسكرية. وفي الوقت نفسه اهتمت الجاسوسية الاميركية ايضا برصد تحركات الاحزاب الشيوعية وكشف مصادر تمويلها وفضح منظماتها السرية ومعرفة قوتها شبه العسكرية.

ولما كان المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي قد سجّل تغييرا واضحا بينه وبين بقية الاحزاب الشيوعية العالمية، لذا عمدت الوكالة الى تقصّي اخبار تلك الاحزاب بهدف استقاء المعلومات المتعلقة بالأهداف السياسية والنوايا الجاسوسية للحكومة السوفياتية.

وعليه بدأت بدسّ عناصرها داخل تلك الاحزاب، فحصلت على الكثير من المعلومات التي ساعدتها في بلورة مواقفها.

في الستينات ازدادت الحاجة الى المعلومات، خاصة وقد حصلت تطورات ضخمة في العالم: حالة الحرب في الشرق الاوسط، الحروب في جنوب شرق آسيا، دخول الصين الساحة العالمية وتكثيف نشاطاتها، تحوّل كوبا ونشاط كاسترو في اميركا اللاتينية. ومع غليان الوضع على الساحة الدولية اصبح قسم الجاسوسية في الوكالة مركزاً عالمياً للاستعلامات، وشكّل السند الامامي لنشاط «الحارس العالمي». ولاعطاء فكرة عن اهمية الوكالة تكفي الاشارة الى ان قسم الاستعلامات في واشنطن يحصل كل يوم على ملايين الكلمات من برامج الاذاعات الاجنبية، وعلى آلاف التقارير من السفراء والملحقين الدبلوماسيين، كما يسجّل عددا هائلا من المكالمات الهاتفية ويستلم الكثير الكثير من البرقيات، بالاضافة الى صناديق من الصور وكيلومترات من اشرطة التسجيل وتقارير الجواسيس المحررة بخط يدهم.

ومع الوقت راحت السي. آي. اي. تتطوّر وتتوسّع، احياناً على حساب اجهزة وادارات اميركية اخرى، الى ان بلغت ما هي عليه الآن.

اهداف ومهام السي. آي. اي.

تشتمل مهام المؤسسة السرية الاميركية (السي. آي. اي.) على:
١ ـ مساندة حركات «المقاومة» داخل حدود العدو. مدّ يد العون الى المهاجرين الروس المناهضين للسوفيات. الحطّ من معنويات سكان الداخل بوساطة اذاعتي «اوروبا الحرة» و«اذاعة الحرية».
٢ ـ الحدّ من انتشار «المدّ الشيوعي» في «العالم الحرّ»، عن طريق ممارسة التخريب والتشويش على الحكومات الشيوعية واليسارية، او على التي اعتبرت كذلك. وهكذا تعمل السي. آي. اي. على مساندة الحكومات المناهضة للشيوعية، والمعارضة في البلدان ذات الحكومات اليسارية، وتقديم المساعدات للأحزاب «الديمقراطية» والنقابات والمثقفين، كما حصل في التشيلي، البلد الذي يترجم باخلاص السياسة السرية التي تقوم بها الوكالة.
٣ ـ عرقلة مسيرة الدعاية السوفياتية عبر تمويل ادارات الصحف والصحافيين، توزيع المنشورات المعادية للشيوعية، خلق منظمات «ديمقراطية» في اوساط الطلاب والعمال والمثقفين والشباب وتمويل هذه المنظمات كي تتصدى لكافة التنظيمات الشيوعية.
وتمثل وكالة المخابرات المركزية نسبة تتراوح ما بين ١٠ و١٥٪ من مجموع اجهزة رصد وتقصّي المعلومات الاميركية اذ يبلغ عدد افراد ملاكها ١٦٥٠٠ شخص. اما ميزانيتها

فتقدّر بـ٧٧٥ مليون دولار اميركي.

ويبلغ عدد العاملين في كافة اجهزة ومؤسسات الاستعلامات الاميركية نحو ١٧٥ الف عضو. وتقدّر ميزانية الاستعلامات السنوية بـ٦ مليارات و٢٠٠ مليون دولار.

اجهزة المخابرات الاميركية	عدد العاملين	الموازنة بملايين الدولارات	ملاحظات
* وكالة الدفاع للاستعلامات (AID)	٥٠٠٠	١٣٠	اسسها ماكنمارا وزير دفاع الرئيس كينيدي.
* مخابرات القوات البرية (G2)	٣٨٠٠٠	٧٧٥	
* مخابرات القوات البحرية (ONI)	١٠٠٠٠	٧٧٥	
* مخابرات القوات الجوية (A2)	٦٠٠٠٠	٢٨٠٠	اجهزتها هي الأهم لما تمثله عمليات الرصد والتقصّي الجوية في فن الجاسوسية الحديثة.
* وكالة الأمن القومي (NSA)	٢٤٠٠٠	١٢٥٠	تأسست عام ١٩٥٢ بأمر رئاسي.
* وكالة المخابرات المركزية (CIA)	١٦٥٠٠	٧٧٥	
* جهاز المخابرات والبحوث في وزارة الدفاع (BIR)	٣٥٠	٠,٨٠٠	
* قسم الأمن العالمي	٨٠٠	٤٠	
قسم مخابرات لجنة الطاقة النووية	٣٠٠	٢٠	
* قسم مخابرات وزارة المالية	٣٠٠	١٠	
المجموع	١٥٣٢٥٠	٦٢٢٨	

ملاحظة:

ان الأرقام الواردة اعلاه والمتعلقة بالأعداد وبالموازنة لا تعكس الصورة الحقيقية، نظراً لتجاهلها عشرات الآلاف من العاملين بصورة مؤقتة، كالمرتزقة والجواسيس والمخبرين الموسميين والعديد من المؤسسات المدنية التي تمتلكها وكالة المخابرات المركزية والتي اسقطها الجدول نظراً لفقدان المعلومات المنشورة بهذا الشأن.

هياكل السي. آي. اي.

تنقسم السي. آي. اي. الى خمسة مصالح (ادارات). منها الدائرة المرتبطة مباشرة بمكتب المدير (قيادة المديرية). وأربعة قيادات عملية (OPERATIONNELLES):

١ - قيادة الاستعلامات.
٢ - قيادة العلوم والتكنولوجيا.
٣ - قيادة او (مديرية) الادارة والأقسام.
٤ - قيادة العمليات (الأجهزة السرية).

ويملك المدير والمدير المساعد - (اللذان تعينهما الحكومة مباشرة) سلطة تنفيذية عامة، ويشكلان مع بقية العاملين الموجودين تحت اشرافهم المباشر الأقسام المركزية (المصالح

المركزية). كما يوجد هيكلان (او اطاران) مختصان ومرتبطان بالمديرية بصورة عضوية، وذلك من اجل مساعدة الأخيرة، على مراقبة مجموع اجهزة الاعلام في الولايات المتحدة والاشراف عليها. ويتكون الهيكل الاول والمسمّى القسم القومي للاستعلامات (NATIONAL INTELLIGENCE OFFICERS) من عدد من المحللين المختصين القادمين من السي. آي. اي. او من اجهزة المخابرات الأخرى. وتتركز مهمتهم على تحضير وتحرير «الكتب الزرقاء» وهي عبارة عن مجموعة من التقارير التحليلية (التركيبية) لمختلف اجهزة الاستعلامات، والمتعلقة بموضوعات مختلفة، مثل وسائل الدفاع الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي، والآفاق السياسية لهذا البلد او ذاك. اما الهيكل الثاني فيسمّى اللجنة الاستشارية لموارد الاستعلامات، وقد انشىء سنة ۱۹۷۱ لمساعدة المديرية في مهمة ادارة واستعمال الاعتمادات المخصَّصة لمجموع اجهزة الاعلام، والتي تقدر بستة مليارات دولار.

ان أهم قيادة ضمن القيادات الاربعة المذكورة، هي بلا شك قيادة العمليات او (الأجهزة السرية) وتتكون من عاملين وعناصر اداريين يبلغ عددهم ٦٠٠٠ عنصر. وتبلغ نسبة المختصين فيها ضعف عدد الناصر الادارية. وتمثل نسبة العاملين في الخارج نسبة مرتفعة، قياسا بمجموع عدد الاخصائيين، يتخفى معظمهم وراء مهمات رسمية. اي انهم يقدّمون انفسهم كموظفين في وزارة الخارجية او الدفاع. ويقوم ثلثا عناصر الجهاز السري بنشاطات عادية متعلقة بالاستعلامات (الاتصالات - التجسس - التجسس المضاد)، كما يهتم الباقون بمختلف اشكال العمل السري. وبالرغم من قلة عددهم، فان تدخلاتهم في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تستلزم مصاريف وأعباء مالية ضخمة، تُقدَّر بأكثر من مرة ونصف المرة من مجموع المصاريف المتعلقة بالتجسس والتجسس المضاد. اي بحوالي ۲۸۰ مليون دولار مقابل ۱۸۰ مليون دولار للأجهزة الاخرى. وهذه النفقات المالية تتطلبها العمليات شبه العسكرية، وكذلك المساعدات التي تقدم الى العديد من الأحزاب والنقابات والتجمعات الأخرى المختلفة.

كذلك جرى تشكيل هيئة اركان خاصة، تمثل مختلف قواعد ومحطات السي. آي. اي. في البلد الذي تتواجد فيه. ويكون مقر المحطة عادة في السفارة الاميركية في عاصمة البلد المعني، في الوقت الذي تنتشر فيه الخلايا والقواعد في اغلب المدن الكبرى، وفي بعض الاحيان، في القواعد العسكرية الاميركية المتواجدة على اراضي هذا البلد.

أما الافراد العاملون في قيادة العمليات (الأجهزة السرية) فيتم تصنيفهم كالتالي:

١ - رجال الاستعلامات (التجسس).

٢ - رجال التجسس المضاد.

٣ - العناصر المختصة بالعمليات السرية.

اما قسم العمليات الخاصة، فهو يمثل هيكلا وسطيا بين القطاعات الميدانية ومصلحة الافراد. وتتركز مهمته الرئيسية، على ايجاد وتأمين الوسائل الضرورية، للعمليات شبه العسكرية، خاصة ما يتعلق منها بتجنيد عناصر جديدة، وفنيين من مرتزقة وعسكريين سابقين. وتخضع نشاطاته الى المراقبة الادارية المباشرة لرئيس المحطة.

السي . آي . اي . وممارساتها الارهابية

لقد اصبح اسم السي . آي . اي . في العالم مرادفاً لجبروت ودسائس ومؤامرات الولايات المتحدة الاميركية، اذ تأتي نشاطاتها كضرورة اساسية للسياسة الخارجية الاميركية - كما سبقت الاشارة - وبدأت فضائح هذه الوكالة تنكشف للعالم ابتداء من عام **١٩٧٤** عندما نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» (**١٩٧٤/١٢/٢٢**) مقالا بتوقيع سيمون هيوش جاء فيه ان الوكالة قامت بأعمال تجسس هامة داخل الولايات المتحدة على عهد نيكسون. وهكذا بدأت الحملة الصحفية والاعلامية ضد السي . آي . اي . من اجل «ارجاع الاخلاق للسياسة الخارجية الاميركية»، خاصة بعد تزايد موجة الاجرام وتفشي الرشوة التي تُوجت بـ«ووترغيت»، هذه الفضيحة التي اجبرت الرئيس نيكسون على تقديم استقالته. وبناء على مبدأ «احترام حقوق الانسان» انتخب الرئيس كارتر الذي حاول ان يعمل على تغيير صورة اميركا في العالم كي تتمكن السياسة الاميركية من اكتساب مواقع جديدة. وعليه شكّل مجلس الشيوخ اثر جلسة عقدها بتاريخ **٢٧** كانون الثاني/ يناير **١٩٧٥** لجنة خاصة للتحقيق في نشاطات الحكومة الاميركية في ميدان الاستعلامات، برئاسة الشيخ فرانك تشارش، ومَثُل هنري كيسنجر وزير الخارجية امام هذه اللجنة واعترف امام البرلمان بتنفيذ الكثير من الاعمال الارهابية في الخارج، وذلك بناء على طلب الرئيس نيكسون نفسه. وفي **٢٠** تشرين الثاني/ نوفمبر عام **١٩٧٥** قدّمت اللجنة المكلّفة تقريرها لمجلس الشيوخ وضمنته الكثير من التفاصيل «المشينة» التي أُلحقت، بدون تجنّي، بالسي . آي . اي . وبتاريخ **١٦** نيسان/ ابريل **١٩٧٦** نشرت اللجنة النص الكامل لتقريرها الذي حمل الكثير من التوصيات التي لم يُكشف عنها النقاب، خصوصا وانه بناء على طلب من السي . آي . اي . نفسها جرى حذف بعض المقاطع التي تناولت اسماء شخصيات عالمية، وامتنعت بالتالي، وبناء على طلب شخصي من جورج بوش رئيس الوكالة آنذاك والنائب الحالي لرئيس الولايات المتحدة الاميركية، عن نشر موازنة السي . آي . اي . والاكتفاء بتقديم عرض يتم في جلسة سرية امام مجلس الشيوخ.

الاغتيالات:

لقد جاء في تقرير لجنة تشارش ان جواسيس الحكومة الاميركية حاولوا اغتيال كاسترو

مرارا ما بين ١٩٦٠ و١٩٦٥، بالتعاون مع عناصر معروفة باجرامها وانتمائها للعصابات الاميركية، ومع خرّيجي معسكرات تدريب المعارضين الكوبيين القائمة على الأراضي الاميركية.

كما كُشف ايضا ان كاسترو نفسه كان قد قدّم لجورج ماك غوفرن قائمة تضم أربعة وعشرين محاولة اغتيال حاكتها ضده السي. آي. اي. وتمّ احباطها، وجاءت بأشكال مختلفة، كالتصدّي له في مكان عام او اهدائه قلماً وسيجاراً مسمّمين...

وورد في التقرير، معلومات تتعلق بعلاقة السي. آي. اي. باغتيال رافاييل تروجيليو من قبل معارضيه الدومينيكيين بتاريخ ٣١ اذار/ مارس ١٩٦١، وتصفية الجنرال شنايدر التشيلي بتاريخ ٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٠، الذي كان قائدا عاما للجيش وحجر عثرة في وجه الانقلابيين الرافضين لأليندي. وذكر التقرير ان شخصيات رسمية رفيعة المستوى سمحت للوكالة بتشكيل «قوة خاصة تهتم بالاغتيالات».

وخلال هذه الحقبة الزمنية، كانت المخابرات الاميركية قد حاولت اغتيال العديد من قادة الدول الأخرى كالرئيس الراحل عبد الناصر والرئيس سوكارنو والأمير سيهانوك. واغتالت بالفعل شادي جافان في الغويان الانكليزية. وقامت عام ١٩٦٨، بمساعدة مجموعة من ضباط الجيش بقلب نظام حكم سوكارنو في اندونيسيا.

وفي السنوات الاخيرة، طالت قائمة الاتهامات وبلغت حدّها الأقصى باغتيال المطران اوسكار روميرو، كبير اساقفة السلفادور من قبل عناصر تمّ تدريبها وتجهيزها في معسكرات الوكالة، في عهد كارتر «المدافع عن حقوق الانسان». كما اغتيل الدكتور رودني زعيم «حلف الشعب العامل» في الغويان بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٣، وجرت محاولة اغتيال شاكون زعيم الكتلة الثورية في السلفادور بتاريخ ١٩٨٠/٤/٦. وقد تمّ اغتياله بالفعل بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٨. وحصلت محاولات عديدة لاغتيال رئيس وزراء جامايكا السابق ميكائيل مانيللي، ووزير الأمن الوطني طومسون بتاريخ ٦/٢٢ و١٩٨٠/١٠/١٠. بالاضافة الى اغتيال نائب وزير الأمن الوطني لحكومة مانيللي بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٤.

التخريب داخل النقابات:

لقد مثّلت عمليات التخريب الداخلية للنقابات العمالية حلقة اساسية في سلسلة مهام السي. آي. اي. على الصعيد العالمي. وتركّز نشاط «ضباط الارتباط» من عملاء المخابرات الاميركية على قارة اوروبا، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حسب

الشهادات التي ادلى بها عدد من هؤلاء بعد خروجهم من الخدمة الفعلية، حيث قامت السي. آي. اي. بانشاء الاتحاد الدولي للنقابات الحرة (ICFTU) الذي يتواجد في بروكسل.. وقد كُلِّفَ العملاء في فرنسا بتوزيع الأموال على النقابات الفرنسية الصغيرة لكسر الاضراب العام الذي حصل في البلاد عام ١٩٤٧، واستفادت منها بشكل خاص نقابة «القوة العمّالية» المعادية للشيوعية، كما تم اللجوء الى خدمات «الرجال الاقوياء الذين يجيدون استخدام الهراوات» والى المافيا في جزيرة كورسيكا للمساهمة في ردع القيادات العمّالية، لقاء غض النظر عن عمليات تهريب الهيروويين التي كان يقوم بها اعضاء المافيا. وبالنسبة لايطاليا فقد استخدمت المخابرات الاميركية نقابة «اتحاد العمل الاميركي» لتفكيك عُرى نقابة العمال الايطاليين التي كانت تشكل حليفا موضوعيا للاتحاد العام للعمال في فرنسا.

يقول فيليب آجي عضو السي. آي. اي. السابق المعروف: «اننا كنّا نعمل على ادخال عملاء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة التجسّسية والنقابية في اوساط النقابات العمّالية العالمية. وعلى سبيل المثال، فان عميلنا بيل دوهاوتي كان احد العناصر الرئيسية والأكثر فعالية، في النقابة العالمية لعمّال البريد. ونقل بعد ذلك الى «معهد تطوير العمل النقابي الحر» AIFLD الذي رأى النور في عهد الرئيس كينيدي، والذي كان يهدف الى كسب عطف النقابيين التابعين للشركات الاميركية المتعددة الجنسيات والعاملة في اميركا اللاتينية».

وكانت احدى التغطيات المستعملة لنشاطات هـذا المعهد، تتمثـل في تطويـر التعاونيات... والمساكن... والنقابات!! اما الهدف الحقيقي، فكان تجنيد عمّال ونقابيين، بعد مرحلة اعداد وتكوين في المعهد لمدة سنة او سنتين. وباختصار، كان المعهد تابعا مباشرة للسي. آي. اي.

محاولات تغيير الحكم وتدبير الانقلابات:

ان افضل طريقة تعالج بها مسألة تدبير الانقلابات هي عرض شهادات الذين شاركوا بها. لذا نورد ما قاله شاهد عيان عمل في السي. آي. اي. يدعى ج. ب. سميث:

«عندما كنت اعمل في الارجنتين اقتصرت مهامي على القيام بكل ما يساعد على تشويه صورة كاسترو. واذكر انني سارعت ورفاق لي الى تضخيم الشكوى التي تقدمت بها فنزويلا ضد كاسترو، متهمة اياه بتموين عصابات مسلحة في البلاد. وقد عثر على مخزن للسلاح سنة ١٩٦٣ كنت خلالها اشغل وظيفة مُنسّق العمليات في فنزويلا. لقد علمت ان الأدلّة التي سيقت ضد كاسترو والبراهين التي اوردت انما كانت من تدبيرنا، وكل ذلك بهدف اقصاء كاسترو سياسيا واقتصاديا عن منظمة الدول الاميركية».

ولا تكتفي الوكالة، في محاولاتها الانقلابية، بالارهاب المباشر وحسب، بل وتلجأ ايضا الى كل الوسائل العدوانية التي تساعد على عزل الحكومات المستهدفة، وابرازها امام الرأي العام العالمي وكأنها «حشرة ضارة» بالعالم الحر. وفي هذا المنحى يندرج انقلاب غواتيمالا. فقد جرى انتخاب حكومة اربيناز عام ١٩٥٠ بأغلبية شعبية ساحقة، بلغت ٢٧٠ الف صوت من إصل ٣٧٠ الفاً. وما لبثت الحكومة اثر هذا الانتصار ان صادقت على قانون الاصلاح الزراعي في البلاد الذي قضى بتأميم الملكيات الزراعية الشاسعة التي كانت تملكها الشركة الاميركية «يونايتدفروت». غير انه في ١٩٥٢/٦/١١ تمكّنت مجموعات من الغواتيماليين المهاجرين، تعاونها عصابات من المرتزقة تدرّبت في الهندوراس على ايدي خبراء السي. آي. اي. من الاطاحة بحكومة أربيناز، يساعدهم في كل ذلك سلاح الجو الاميركي.

وتشكّل عملية السي. آي. اي. التي اطاحت بحكومة الدكتور مصدّق في ايران عام ١٩٥٣، نموذجاً فظيعاً في تاريخ العمليات الارهابية لهذه الوكالة. فقد تمثّلت خطة عملاء المخابرات الاميركية يومذاك بتجنيد ستة آلاف من المرتزقة الايرانيين، وتجهيزهم بالاسلحة التي كانت موجهة اساسا للجيش الايراني. وقاد هذه العصابات الجنرال الاميركي نورمان شوارز كوبف الذي كان يشغل منصب الملحق العسكري للولايات المتحدة الاميركية لدى الجيش الايراني، بمساعدة عشرين عميلا اميركيا، أشرفوا مباشرة على تنظيم حرب الشوارع ضد الجماهير الايرانية المؤيدة لحكومة مصدق. وانتهى الأمر بنزول الجيش الايراني والاطاحة بالحكومة واعتقال مصدق شخصيا.

اما واضع خطة الانقلاب كرميت روزفلت الذي كان يترأس فرع السي. آي. اي. في الشرق الاوسط فقد «استقال» من الوكالة بعد خمس سنوات وانخرط في شركة «غولف اويل كومباني» كنائب للمدير العام، وتولى فيها مهمة تأمين الاتصالات مع الحكومة الاميركية، وهذا المنصب الجديد لم يكن في الواقع سوى شكل آخر للتحرك بمرونة اكثر، حيث ان تقاليد الوكالة تقضي ـ الا في حالات التناقضات السياسية الهامة ـ بعدم قطع العلاقات «بين العميل والعائلة». والتغيير الوحيد بعد الخروج من دائرة «الوظيفة» هو عدم ظهور اسم العميل في اللوائح الرسمية للجهاز.

وليس من باب الصدفة ان يؤكد هذا العميل، خلال مقابلة متلفزة جرت معه عام ١٩٧٦، انه كان يشرف شخصيا في الستينات على نشاطات الكولونيل انطوني هربرت الذي كلّفته السي. آي. اي. بجمع المعلومات عن قادة بعض دول الشرق الاوسط وافريقيا. وقد اعترف ايضا بأن الاستخبارات المركزية الاميركية أعدّت منذ عام ١٩٥٦، اي منذ فشل الاعتداء الثلاثي على مصر، مخططاً للتخلص من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يرمي الى اسقاطه بواسطة «انقلاب داخلي» او باغتياله في حال الفشل.

غير ان المؤامرات الاميركية في الشرق الاوسط لم تنفرد بكونها احدى اهم الحلقات في سلسلة الارهاب الممارس ضد الشعوب. فقد حصل في التشيلي، بعد عشرين سنة تماما على تنفيذ المؤامرة الايرانية، ما شكّل باجماع المؤرخين والباحثين، اكبر عملية ارهابية معروفة وأفظعها في تاريخ اجهزة المخابرات الغربية.

ونظراً لخطورة المؤامرة ونتائجها الدموية المدمِّرة التي انعكست وبالاً على الملايين في التشيلي، فان هذا الكتاب سيفرد لها باباً خاصاً، باعتبار ان ما حدث يُلخص الصورة الفعلية لأساليب وممارسات الولايات المتحدة المستخدمة ضد القوى الرافضة للهيمنة والتبعية...



الارهاب في اميركا اللاتينية (بعض الامثلة)

منذ انفجار الفضائح المتنوعة التي تتعلق بسلوك وتصرفات العديد من المسؤولين الاميركيين في بداية السبعينات، برزت بعض المعطيات التي تكشف فكرة عن الارهاب الممارس في بلدان اميركا اللاتينية، واشكاله المختلفة. وظهر ان هذا الارهاب ينسحب ايضاً على الدولة الاميركية، باعتبار انها عنيت بتدريب وتكوين وتجهيز الجلادين - من العسكريين والمدنيين - الذين اهّلتهم تقنياً وايديولوجيياً للقيام بمثل هذه الاعمال. ولا شك ان الذين يلعبون دور الاداة التنفيذية ويمارسون الارهاب بصورة مباشرة في الداخل، ينتمون الى بلدان اميركا اللاتينية. ولا شك ايضاً ان الرأس المفكر والمدبر هو اخصائي اميركي، ولدراسة هذا الارهاب، كان لا بد من استعراض بعض الحالات الخاصة المستفحلة في بلدان اميركا اللاتينية، لا سيما في كل من الارجنتين والتشيلي.

الارهاب في الارجنتين:

تمحور عمل الدولة الارجنتينية، ومنذ الانقلاب العسكري عام ١٩٧٦ حول محاربة «الارهاب». وليس الارهاب هذا، في نظر العسكريين هو العمليات العسكرية التي تقوم بها مجموعات المعارضة فحسب، بل كل النشاطات السياسية والنقابية والثقافية، التي لا تتفق و«المبادىء» الاساسية للحضارة المسيحية الغربية.

في مداخلة امام الاكاديمية الديبلوماسية العالمية بتاريخ ٢ تشرين الاول/ اكتوبر

١٩٨٠، اكد سفير الارجنتين لدى فرنسا ان «كلمة تخريب» تستعمل في الارجنتين لتعيين النشاطات «الارهابية» في مفهومها الواسع. ويمكن تعريف التخريب باعتباره عملا او شكلا من النضال السري او العلني، له جوهر سياسي وايديولوجي يطمح الى تحقيق هدفين اثنين:

١ - تفكيك السلطة على المدى البعيد.

٢ - تمزيق النظام الاخلاقي والمادي للمجتمع على المدى القريب.

واعتبر السفير «ان التخريب يقوم من اجل تحقيق الهدف الثاني، عبر نشاط نفساني واسع النطاق، وبواسطة حملة ارهابية موازية، تهدف الى تهديم المبادىء الاساسية ونمط الحياة في المجتمع، والى تحطيم الهياكل والمؤسسات التي بُني عليها المجتمع».

ووصف السفير الاعمال المستعملة في هذا المجال، اي التنديد والتشهير والاستغلال والقمع، «بالقرصنة الاخلاقية» واضاف «انه اذا كان التخريب، يمارس بطريقة مباشرة في اكثر الحالات، بواسطة العنف الجسدي، الا ان رأس الجبل الجليدي، والخطر الحقيقي يكمن في الحرب النفسية».

ومن اجل محاربة الارهاب، لا بد من وعي هذه المسألة بكافة ابعادها، ليس فقط على مستوى الدولة والمسؤولين، وانما على مستوى المواطن، وعليه يجب شن حملة توعية تربوية وشرح ابعاد الموضوع لكافة اعضاء المجتمع.

ومن الضروري اذاً ان يستند العمل التربوي على «القيم والمؤسسات التي تشكل قاعدة المجتمع الغربي، اي على العائلة والوطن والدين والقيم الاخلاقية السائدة...».

ومن اجل «وقاية المجتمع وجبت الحيطة، وهنا دور البوليس بصورة عامة والبوليس السياسي بصورة خاصة».

هذا المفهوم يتضخم ويتوضح اكثر عند العسكرين، امثال الجنرال ايبريو سان جان حاكم بيونس ايرس الذي كتب يقول: «سنقتل اولا كل الذين يمارسون التخريب، ثم المتعاطفين معهم، فغير المتحمسين، فاللامبالين، وغير المكترثين بما يدور حولهم».

والارقام التالية تعطي الصورة المضيئة لمثل هذه السياسة:

١٢ الف قتيل بين ١٩٧٦ و١٩٧٨. ومائة الف سجين و٢٠ الف مخطوف و٣٠ الف مشرد. يمثل هؤلاء مجتمعين واحد على خمسة وسبعين من السكان. هذا بالاضافة الى ١٥ الف معتقل. كما يتم نشر اعضاء اجساد المساجين السياسيين بالمنشار الحديدي، او يسلخ جلدهم وهم احياء، او يعذبون بحضور اهلهم واقاربهم. وتجدر الاشارة الى ان توزيع منشور واحد، يمكن ان يؤدي بصاحبه الى الاعدام.

ومن الناحية الحقوقية او القانونية. تقوم الدولة الارجنتينية بتغطية ارهابها على الشكلين التاليين:

١ ـ اعتماد «نظام الاستثناء»، الذي يتمثل بتوسيع صلاحيات المحاكم العسكرية ومنحها حق اصدار حكم الاعدام مثلا، او اعلان حالة الطوارىء والاحكام العرفية.

٢ - اعتماد اساليب خاصة ومتميزة، كأن تتم عملية القتل بصورة جماعية بعد ان يكون المحكومون من «المعارضين» قد خطفوا وجمّعوا من قبل خلايا عسكرية سرية، تقودهم الى معتقلات التعذيب والقتل.

الارهاب في التشيلي

اما فيما يتعلق بالتشيلي فقد اعتبرت الحكومة الاميركية انتصار الليندي مدخلا لوصول حكومة شيوعية الى السلطة، كما ورد ذلك في الصفحة ٢٥ من مذكرات هنري كيسنجر. ولذا رأت فيه سابقة خطرة تهدد مصالح اميركا ليس في اميركا اللاتينية وحسب، وانما ايضاً في كل من فرنسا وايطاليا. وهكذا قبل ان تشرق شمس الليندي فوق الدول المتأرجحة، عمدت الولايات المتحدة الى التدخل السريع واعطاء الدرس لكل من تخوله نفسه التفكير في التحليق خارج السرب المسير بقيادة الحارس العالمي. فاستبقت الامور وقامت بقطع الطريق على رجال اليسار العالمي، ودفعت الدول المتطرفة للتحرك باتجاه ممارسة الارهاب الاحترازي، ضد القوى التقدمية، او على الاقل التشدد في مراقبتها. وعليه عقدت لجنة الاربعين التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي ٣٤ جلسة ما بين اذار/ مارس ١٩٧٠ وتشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣، خُصصت جميعها لتوفير المبالغ اللازمة لتمويل النشاطات السرية في التشيلي، وبلغت قيمة الاموال التي صرفت للسي. اي. اي. في تلك الفترة ٨ ملايين و٥٠٠ الف دولار اميركي. وهذا يمثل بالتأكيد الرقم الرسمي المعلن.

وفي ١١ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٠ اجتمع الرئيس نيكسون بكل من وزير خارجيته كيسنجر ورئيس وكالة الاستخبارات المركزية ريتشاد هلمس بالبيت الابيض، وذلك لدراسة الحالة التشيلية. وقد صرح هلمس امام لجنة من مجلس الشيوخ: «لقد خرجت من

الاجتماع بأحساس اكيد هو ان الرئيس يرغب بان نقوم بشيء ما، ولا تهمه الكيفية، لذا يمكنني القول بانني حصلت على تفويض مطلق».

وقد صرح كيسنجر بدوره قائلا «ان ما حصل في الاجتماع كان دعوة هلمس للقيام بكل ما بوسعه، من اجل منع الييندي من تحمل مسؤ ولياته وممارسة صلاحياته، لقد كان الرئيس واضحاً في صياغة رغبته، اذ طلب من هلمس تشجيع الجيش التشيلي على التدخل. واذا فشل الامر، لسبب ما، فعليه ان يقوم هو وجهاز مخابراته بمنع الييندي من الوصول الى الحكم».

ويضيق المجال هنا لعرض كافة التصريحات والشهادات التي قدمها العملاء والمسؤ ولون في السي. اي. اي. الذين شاركوا في عملية الانقلاب والذين يؤكدون فيها على «الضغوطات الكبيرة» التي تعرضوا لها من قبل الحكومة الاميركية.

يقول توماس كارمايسيين رئيس «الجهاز السري» للسي. اي. اي. ان «كيسنجر لم يترك مجالا للشك في انه يتعرض لضغوطات تهدف كلها لانجاح العملية، وكان بدوره يضغط علينا بشكل متواصل لانجاح المهمة».

اما نائب رئيس القطاع «النصف غربي» في الوكالة فيؤكد ان الضغوطات التي تعرّض لها في المسألة التشيلية، لم يسبق له ان تعرض لها منذ توليه مهماته في الوكالة، وقد «بلغت حد اللامعقول». ويعترف ويليام بيدو وهو رئيس القطاع «النصف جنوبي» قائلا «انني لم اعش فترة اصعب من الفترة التي امضيتها في الاهتمام بالمسألة التشيلية... ان الضغوطات لم تتوقف ابداً ... وكانت تصدر عن البيت الأبيض مباشرة».

السي. آي. اي. ودور السياسة الاميركية في تشيلي «الوحدة الشعبية»

لقد تم اختيار التشيلي عمداً من اجل تطبيق سياسة «التحالف من اجل التقدم»، التي نادى بها الرئيس الاميركي كيندي ابتداءً من عام ١٩٦١. وعليه توجهت انظار الحكومة الاميركية الى الحزب «الراديكالي التشيلي» والى «الحزب الديمقراطي المسيحي» الذي جرى اختياره كبيدق، لتنفيذ هذه السياسة. وتفيد التقارير والمعلومات التي نشرت حول الاعانات والقروض التي تقدمت بها الشركات العالمية، ذات الولاء الاميركي، لحكومة فواي، وكذلك التقارير التي نشرت حول قيمة الديون الخارجية المستحقة على حكومة التشيلي والبالغة ٣١٣٠ مليون دولار في ١٩٧٠/١٢/٣١، الى مدى «المساعدة» الاميركية لهذا الحزب والتي ارتدت طابعين:

● مساعدة اقتصادية مالية قدمتها الشركاتِ المتعددة الجنسيات.
● مساعدة تنظيمية تبرّعت بها السي. آي. اي. وشملت تنظيم نقابات العمال والفلاحين والطلبة حسب النموذج الاميركي، وتمويل الحزب الديمقراطي المسيحي بصورة مباشرة ومده بالمال اللازم من اجل «تكوينه» حسب عبارة السي. آي. اي.

وهكذا اصبح الحزب الديمقراطي المسيحي اكثر الاحزاب التشيلية نفوذاً، اذ حصل في الانتخابات البلدية التي جرت في نيسان/ ابريل ١٩٦٣ على ٢٢,٧٪ من الاصوات، بينما لم تكن نسبة الاصوات التي كانت تحصل عليها «الكتائب التشيلية»، التي افرزت الحزب، تتعدى الـ٣,٩٪ عام ١٩٤٩ و٢,٨٪ عام ١٩٥٣.

وفي مجال المساعدات الاميركية، دخل الى صندوق الحزب، عشية الانتخابات الرئاسية، مبلغ ٣ ملايين دولار لمساندة ودعم ترشيح فواي.

ويعتبر برنار كولبي - مراسل صحيفة نيويورك تايمز - ان الحزب حصل اثناء انتخابات عام ١٩٦٤ على مليون دولار بصورة دورية طيلة الحملة.

وقد واصلت السي. آي. اي. مساعدتها السرية لحكومة فواي حتى تواصل هذه الاخيرة ولاءها للبيت الابيض، وعلى كافة المستويات. فاختيار المرشحين من قبل السفارة الاميركية لم يعد من الامور الخفية، وانفاق المبالغ لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية اصبح من القضايا المألوفة.

وبعد ان فاز «الحزب الديمقراطي المسيحي» التشيلي في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ بغالبية المقاعد في كل من مجلسي الشيوخ والبرلمان، فتح الباب واسعاً امام «سياسة التحالف من اجل التقدم» وتوفرت كل الشروط لتطبيق هذه السياسة.

وفي خضم الحملة الانتخابية نظمت السي. آي. اي. مهرجاناتٍ واسعة النطاق تدعو لمناهضة الشيوعية. وانفقت مليوني دولار لتنفيذ ٢٠ مشروعاً سرياً بين ١٩٦٤ و١٩٧٠. اما هذه المشاريع فكانت: خلق ٣ نقابات موالية للحزب، تأسيس تنظيم شعبي للمزارعين والفلاحين، دعم منظمة نسائية مناهضة للشيوعية، تشجيع وتمويل تيارات ومجموعات معادية لنقابة العمال الوحيدة، تمويل الابواق الصحفية وشن حملة دعائية شملت الملصقات وتوزيع المناشير والمطبوعات وافتتاحيات الصحف، «كالميركورو» التي خصصت صفحاتها الاولى ومقالها الافتتاحي لدعم هذه السياسة.

وما ان تولّى نيكسون سدة الرئاسة حتى ارسل مبعوثه الشخصي نيلسون روكفلر الى اميركا اللاتينية للبحث في نتائج سياسة «التحالف من اجل التقدم»، التي نادى بها سلفه، والذي عدّلها هو فاصبحت سياسة «العمل من اجل التقدم». ولقد ظهر هذا التباين في

تقرير لجنة تشارش السابقة الذكر، والذي ورد فيه ان الضرورة تقضي بالتفريق بين سياسة نيكسون من جهة وسياسة كيندي وجونسون من جهة اخرى. فبينما يرى الاول ان السياسة لا بد لها ان تقترن بالاصلاحات، كان موقف الاخرين وقائياً، حسب تعبير التقرير، يهدف الى تأمين انتصار فواي ودعم ادارته وابعاد الشعب عن الشيوعية. وهكذا يعتبر التقرير ان انتخابات ١٩٦٤ في التشيلي تشكل جزءاً من «الرؤية التقدمية». والحقيقة ان هذه السياسة تتماشى ومصالح الشركات الاميركية «العصرية» بالمقارنة مع الشركات التقليدية التي تستثمر في المجال التقليدي، كالمناجم والزراعة والخدمات العامة، ويشترط عمل هذه الشركات في البلدان المتخلفة توافر مستوى معقول للسكان المحليين لكي يدخلوا دورة الاستهلاك، التي لا تتحقق إلا بتأمين بعض الاصلاحات الاساسية في البنية الاجتماعية. غير ان ذلك ينعكس سلباً على الارباح الطائلة التي يمكن ان تجنيها هذه الشركات.

وعليه رأت اللجنة ان سياسة نيكسون وكيسنجر عملت على قلب حكم اليندي بصورة مباشرة وصريحة.

وبالرغم من ان تقرير اللجنة لم يُميّز كلياً بين السياسة العامة لادارتي كيندي وجونسون، اللذين عملا على غزو كوبا ومحاربة الفيتنام وارسال وحدات مقاتلة الى الدومينيك مع كل ما يفترض ذلك من تباين في الجزئيات والتفاصيل، الا انه - اي التقرير - اكد تطابق المواقف الجوهرية للسياسة الاميركية تجاه حكومة فواي في التشيلي.

ان تصلب سياسة نيكسون تجاه حكومة اليندي لم يأت فقط نتيجة لهذا الاختلاف، بل كان محصلة عدة عوامل، في مقدمتها قربه من سياسة الشركات التقليدية المعادية لاي تطور ونمو رأسمالي في البلدان المتخلفة، حتى ولو حصل هذا التطور برعاية اميركا وتحت اشرافها. يضاف الى ذلك فشل سياسة فواي «الشعبية».

لقد جاءت حكومة اليندي في ظروف كانت فيها اميركا مهتمة باحصاء خسائرها في فيتنام والسيطرة على بدايات الازمة الاقتصادية التي هزت اركان العالم الرأسمالي، هذه الازمة التي دفعت نيكسون - مثلما تدفع اليوم ريغان - الى الضغط على الحكومات الاجنبية، لا سيما حكومات اميركا اللاتينية، من اجل ضمان مصالح الاستثمارات الاميركية التي تواجه منافسة رؤوس الاموال الاوروبية واليابانية.

ولكن يبدو من الواضح ان الدوافع الحقيقية لقلب حكم اليندي كانت في الاساس سياسية، ولم يمثل الارهاب والتخويف الاقتصادي الذي مورس ضد حكومة اليندي وضد الاقتصاد التشيلي سوى الوجه السطحي للممارسة الاميركية والسلاح الحاد في خدمة تلك الدوافع والاهداف، هذا الارهاب الاقتصادي الذي بلغ درجة رفض تسديد التشيلي مبالغ القروض المستحقة لها على الشركات والمؤسسات وزرع عملاء السي. آي. اي.

والبنتاغون في الداخل، الذين عملوا على تفليس الكثير من الشركات الوطنية، المستثمرة، وعلى دعم وتمويل حركة المعارضة في صفوف الجيش الذي ما لبث ان قام بانقلابه العسكري.

التحضيرات التي سبقت الانقلاب

ان الطابع الارهابي للسياسة الاميركية يأتي بدرجة اولى واساسية مترجماً للاهداف التي رسمتها اميركا لنفسها، وهي تحقيق الانقلاب حتى ولو ادى ذلك الى الكثير من الاعمال التخريبية التي مهرتها السي. آي. اي. بخاتمها. وهكذا وفي ١١ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٣ غرقت التشيلي في بحر من الدم والدمار والتخريب، اذ بلغ عدد القتلى حوالي ٧٠ الفاً من اصل ١٥ مليون نسمة يؤلفون عدد السكان، وذلك في الاشهر الستة الأولى من عمر الحكم العسكري. يضاف الى هذا العدد اكثر من ١٥٠ الف سجين ونصف مليون مهجّر هاموا على وجوههم هرباً من الاضطهاد السياسي والتعذيب الجسدي والذل الانساني.
ولم تنج المؤسسات السياسية من التشويه، فقد قُلّصت فصول الدستور حتى بلغ عددها ١١ فصلا بدل ١١٠ فصول.

في هذا الجو المشحون بالبؤس والذل والهوان حمَّلت الانظمة العسكرية في اميركا اللاتينية القوى المعارضة مسؤولية الحرب الاهلية، بكل فظاعتها وبشاعتها، وبررت انتفاضتها باسم الارهاب والقمع اللذين مارستهما «حكومة اليندي». ان تقلص القاعدة الاجتماعية الشعبية لتلك الانظمة تفسر تبريرها هذا، كيف لا وقد اعتمدت في بقائها في السلطة على مبدأ «الحرب الدائمة على العدو» المطالب بحقه، كالعامل والفلاح والمثقف، و«الكبت النفسي» الممارس بشكل قمعي ضد كل من تسوّل له نفسه التفكير بشكل مغاير. وعبر القمع عمدت هذه الانظمة الى «استمالة» النفوس. فاخذت تقدم لها ارقاماً كاذبة، تتناول فروقات الدخل والربح اللذين حققتهما الشركات العاملة والمستثمرة في البلاد. فقد زعمت وكالات الاستثمار انها حصلت عام ١٩٧٥ على عشرة اضعاف ما كانت قد حصلت عليه عام ١٩٧٣. اما كبرى وكالات العاصمة سانتياغو المرتبطة بصحيفة الميركورو فبلغ دخلها ٢,٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ و٣,٥ مليون دولار عام ١٩٧٦ مقابل ٢٧٤ الف دولار عام ١٩٧٣. وروجت الحكومت العسكرية لعودة الشركات الاميركية الى البلاد، بعد ان كانت الحكومة السابقة قد حرمتها من استثماراتها الضخمة، هذه الشركات التي تفتح المجال واسعاً امام سوق العمل والانتاج بعد ان شح في ظل حكومة اليندي، حسب الاراء التي روجتها اجهزة الدعاية.
هذه صورة مصغّرة للحرب «الغربية» التي شنتها اجهزة الحكومة الانقلابية عبر وسائلها الخاصة والتي اصبحت الصورة الوحيدة للبلاد.
نعود الى السؤال: لماذا انهار صرح الديمقراطية فجأة في اميركا الجنوبية عام ١٩٧٣؟

ومن كان وراء الانقلاب الدموي الذي اطاح باكثر زعماء اميركا اللاتينية شعبية، سيلفادور الليندي؟

للاجابة على ذلك، لا بد من عودة الى التشيلي في اوائل السبعينات، مع وصول الليندي الى الحكم.

لقد كان اول وأهم انجاز قام به الرئيس التشيلي آنذاك، هو الابتعاد عن الولايات المتحدة. ان «بلاد الارض القلقة» كما سماها الكاتب التشيلي بنيامين سوبركازو (Ben-jamin Subercaseaux) أرادات ان تتخلص من «بلاد القلق» - الولايات المتحدة - وتعيش بحرية وديمقراطية مع زعيمها الجديد. فجاءت حكومتها، حكومة اتحاد وطني واستقلال وطني بعيداً عن علاقات التبعية للولايات المتحدة. وقد ثارت ثائرة الادارة الاميركية عندما رأت النظام الجديد في التشيلي، يقيم علاقات ودّ وصداقة وصلات تقارب وتعاون مع الثورة في كوبا. فمع الليندي عادت العلاقات الاخوية بين البلدين، بعد ان كانت مقطوعة منذ سنة ١٩٦٢، اثر القرار الذي اتخذه الرئيس اليسّندري (Alessandri)، بإيعاز مباشر من الولايات المتحدة. وقد اتبع الليندي خطوة التقارب هذه مع كوبا، بخطوات اخرى، اقامت الولايات المتحدة ولم تقعدها. فقد اعادت التشيلي علاقاتها الديبلوماسية مع نيجيريا، ومع الصين الشعبية، ومع كوريا الشمالية ومع بنغلاديش ومع فيتنام الديمقراطية. واكثر من ذلك فقد دعا الليندي الرئيس الكوبي فيديل كاسترو لزيارة التشيلي، ولبى كاسترو الزيارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ فأقيم له مهرجان شعبي كبير، ارتجّت له انحاء اميركا اللاتينية كلها، ودب الخوف والهلع، في قلوب الديكتاتوريين العسكريين فيها. فلقاء الليندي - كاسترو كان لقاء الشعوب الديمقراطية، واتحاد الانتفاضات الشعبية في محيط الأنظمة العسكرية الديكتاتورية، التي تحكم الطوق في سائر بلدان اميركا اللاتينية على اعناق شعوبها.

واراد الزعيم التشيلي ان تكون حكومته نقيض الحكومات المجاورة المؤتمرة بأوامر الولايات المتحدة، وان تكون بلاده منارة حرية لبلدان القارة الاميركية. فقام في صيف ١٩٧١ بزيارة الارجنتين والاكوادور وكولومبيا والبيرو، لحثّ شعوب تلك البلدان على المطالبة بحق تقرير مصيرها، لكنه اصطدم بواقع تبعية قادتها للولايات المتحدة. فقرر عندئذ ان يجعل من بلاده قلعة للصمود الشعبي في اميركا الجنوبية. وان ينمّي دورها على الصعيد العالمي، بعيداً عن الارتهان. لكن متاعبه بدأت من هنا مع ساسة واشنطن، الذين يعتبرون القارة الاميركية مطية طيّعة لارادة ومصالح الولايات المتحدة، لذلك بادروا الى استخدام كل ما لديهم من امكانات ووسائل، لتطويع التشيلي المستقلة والليندي المتمرد، وضرب كل ما تحقق على يديه من انفتاح خارجي وانجازات داخلية.

الضغط بواسطة شركة اي . تي . تي . (I.T.T.) .

بدأت الولايات المتحدة باعداد وسائل ارهابها منذ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٠، أي قبل وصول الليندي الى الحكم. اذ ان شركة اي . تي . تي . (International Telephone and Telegraphe Coorporation) «اتحاد شركات الهاتف والتغراف الدولية» وهي اميركية الادارة والمال وعالمية النشاط، بذلت كل ما بوسعها للحؤول دون وصول الليندي الى الحكم. وقد عملت الشركة، بايعاز من الحكومة الاميركية وبمساعدة السي . آي . اي . على خلق جو من البلبلة والفوضى اولا، ثم على شلّ فاعلية البلاد اقتصادياً، لتفجير الاوضاع سياسياً. وهو ما حصل بالفعل فيما بعد. واستند الاسلوب الاميركي، الذي هدف الى تفكيك البنية الاقتصادية والمالية للبلاد، الى المخطط الذي وضعه هنري كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون لشؤون الامن القومي آنذاك، والذي ابتغى من ورائه تحقيق هدفين متلازمين:

- الاستنزاف التام لاقتصاد التشيلي.
- وتحريك عملاء واشنطن داخل البلاد ودفعهم باتجاه السيطرة على السلطة.

ان واحة الحرية الوحيدة في اميركا الجنوبية اقلقت مصالح الولايات المتحدة الاستعمارية، وهددت وجودها في اميركا الجنوبية كلها.

وقد كشف الصحافي الاميركي المعروف جاك اندرسون، ان التعاون الوثيق بين السي . آي . اي . وبين شركة اي . تي . تي . كان نوعاً من الارهاب المعنوي، الذي انتهى ارهاباً دموياً بمقتضى الخطة الموضوعة لقلب نظام الليندي. ففي مقالاته الشهيرة، كشف اندرسون ان الاتصالات السرية والمتواصلة، بين روبرت بيريلز «Robert Berellez» مدير العلاقات العامة للشركة في بيونس إيرس، وهارولد غينين «Harold. J. Genen»، الرئيس العالمي للشركة، وهنري كيسنجر، وجون ماكوّن «John McCon»، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية، وعضو مجلس ادارة شركة (اي . تي . تي) كانت كلها تُخطط للارهاب الاميركي، عن طريق التخريب الاقتصادي تمهيداً للحسم العسكري الداخلي.

وفي الواقع، فإن رسالة نائب رئيس شركة (اي . تي . تي) وليم ميريام (William. R. Merriam) بتاريخ ٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٠، الى ماك كون عضو مجلس الادارة، ومدير السي . اي . اي . السابق، تشير بوضوح، الى مدى انغماس الولايات المتحدة، واعتمادها وسائل العنف والارهاب، في انقلاب التشيلي الدموي. فقد جاء في الرسالة: «الأكثر اهمية ايضا، هي البطالة الجماعية، ومن ثم التحركات من اجل فتح الطريق امام العنف، بغية دفع العسكريين الى التدخل». ولم يكن ذلك غائباً عن بال الليندي، الذي كشف بنفسه مؤامرات الولايات المتحدة على نظامه وشعبه قبل حصولها بسنة. فقد القى الليندي خطاباً هاماً امام الجمعية العمومية للامم المتحدة عام ١٩٧٢،

كشف فيه النقاب عن خطة تتألف من ١٨ نقطة اعدتها الولايات المتحدة لاسقاط نظامه واذلال شعبه، عن طريق اثارة الاضطرابات والازمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية معاً، من اجل تحضير وتهيئة تدخل العسكريين ضد حكمه. وذكر الييندي ان الولايات المتحدة عمدت الى ضرب سوق النحاس العالمي ومقاطعة شراء النحاس التشيلي، رغم العقود الموقعة من شركة اي. تي. تي وسانتياغو. مما ادى الى انخفاض اسعار النحاس بشكل سريع، وبالتالي الى زلزلة البنيان الاقتصادي التشيلي، الذي يعتمد في الدرجة الاولى على تصدير هذه المادة، وحرمان البلاد من العملات الصعبة التي كانت تحصل عليها عن طريق التجارة الخارجية.

الارهاب الدموي بواسطة السي. آي. اي.

من قتل سلفادور الييندي؟

يوم الثلاثاء من ١١ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٣ كان يوماً مأساوياً، ليس في تاريخ الشعب التشيلي فحسب، بل في تاريخ كل الشعوب الطامحة الى ممارسة حريتها واستقلالها، خاصة في اميركا الجنوبية.

في ذلك اليوم تعالى هدير دبابات «تشيرمن» الاميركية، وهي تتوجه نحو القصر الجمهوري في العاصمة التشيلية. وما لبث القصر ان تحول الى ساحة معركة مع الحرس الجمهوري، سقط على اثرها الييندي صريعاً برصاص الانقلابيين.

هذا الانقلاب الدموي، وصفه استاذ القانون الدولي والعلوم السياسية موريس دوفرجيه، بأنه «اكبر طعنة للديمقراطية في عصرنا الحاضر». ونعته الأديب راوول سيلفا بـ«موت الديمقراطية». وكتب عنه الصحفي الاميركي لورنس بيرنس، بأنه «جريمة لا تغتفر»، اذ دمر المؤسسات الوطنية في البلاد، بقساوة وعنف لم يحصل لها مثيل في تاريخ اميركا اللاتينية المعاصر. وقد امتد ارهاب الجيش الذي تحركه مخابرات الولايات المتحدة، الى مناصري الرئيس المغدور، فجرت اغتيالات وعمليات تعذيب للالوف من انصاره. حتى ان الشاعر الكبير، حائز جائزة نوبل، بابلو نيرودا Pablo NERUDA لفظ اخر انفاسه، على سرير الارهاب الاميركي، في عيادة صغيرة في سانتياغو، تحت انظار وابتسامات الجنود الانقلابيين.

وقد نفت الولايات المتحدة الاميركية، في بداية الامر، مسؤوليتها عن الانقلاب الدموي في التشيلي، واثار هذا الموقف في حينه موجة عارمة من الجدل، لم تلبث ان

انحسرت مع تأكيدات هنري كيسنجر الواردة في مذكراته من ان الادارة الاميركية قد لعبت من بعيد دور الموجه والمساعد للزمرة الانقلابية. . . .

ورغم ما شهدته السياسة الاميركية على عهد الرئيس كارتر من تمسّح سطحي بمبادىء حقوق الانسان، فإن اجهزة مخابراتها لم تتوقف عن ممارسة التخريب. وكان من اخر العمليات التي خططت لها الوكالة ونفذتها، تنفيذاً مباشراً، محاولة الانقلاب ضد حكومة غرانادا، والتي تمت بواسطة مرتزقة انزلتهم الطائرات الاميركية خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩. ومن ثم محاولة تصفية قادة واعضاء الحكومة في البلد نفسه، بواسطة عبوة ناسفة وضعت تحت منصة الشرف اثناء احتفال عام، وقد ادى انفجارها الى مقتل ثلاثة اطفال.

(تدخل محاولتا الانقلاب الفاشلتان، اللتان دبرتهما السي. آي. اي. في شهري كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١ وكانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ ضد كل من حكومتي السيشيل وهايتي، في القائمة الطويلة التي ترفع رأس الولايات المتحدة).

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد. بل شهدت بداية الثمانينات تنسيقاً مكثفاً بين العواصم الغربية واسرائيل ونظام السادات، لتنفيذ الاغتيالات ضد القادة الوطنيين والاطاحة الدموية بانظمة الحكم التقدمية المعادية للهجمة الاميركية الجديدة.

وكان من ابرز ما اعد في هذا السياق، مخطط اغتيال العقيد معمر القذافي واسقاط القيادة الليبية بكافة هياكلها، والذي افتضح امره في الشهرين الاخيرين من عام ١٩٨١. ونظراً لكون هذا المخطط يشكل اخر حلقة انكشفت علناً، في سلسلة المخططات الارهابية الاميركية، ويظهر في الوقت ذاته حقيقة الاستعداد الرسمي الاميركي لتعميق النهج الدموي في التعامل مع قوى التقدم والتحرر، فانه من المفيد نقل خطوطه العريضة كما اوردتها وسائل الاعلام الغربية نفسها. . . .

كشفت مجلتا تايم ونيوزويك الاميركيتان وبعض الصحف الاوروبية النقاب عن وجود مخطط اعدته السي. آي. اي. والمخابرات الفرنسية بمشاركة المخابرات الانكليزية والالمانية الغربية والاسرائيلية والمصرية، ووُضعت لمساته الاخيرة في مكتب مدير السي. آي. اي. الذي كان يومها جورج بوش النائب الحالي لرئيس الولايات المتحدة، بهدف اغتيال العقيد معمر القذافي وشن هجوم عسكري مفتوح ضد ليبيا لاسقاط النظام. وينطوي هذا المخطط على عدة مراحل، استناداً للتفاصيل الواردة في الوثائق السرية المنشورة، والتي كان من المقرر لها ان تنفذ عام ١٩٨٠ ففي الفترة الاولى كان المطلوب ان يقوم سرب من الطائرات الاسرائيلية التي تحمل اعلاماً مصرية - بالتواطؤ مع حكومة السادات - بالاغارة على جميع القواعد الجوية والمستودعات العسكرية الليبية، في عملية

مماثلة لما حصل خلال الأيام الاولى من حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ . . واثناء ذلك تقوم طائرات اسرائيلية اخرى بالاغارة على منزل العقيد معمر القذافي بالقرب من طرابلس لتدميره بشكل كامل.

وعلى هذا الاساس كان على طائرات مروحية (هيليوكوبتر) مصرية ان تقلع من قاعدة جوية مصرية موجودة بالقرب من الحدود الليبية وعلى متنها عربات مصفحة من صنع سوفياتي مطلية بالاعلام الليبية وجثث لموتى ألبست الزي العسكري للقوات الليبية المسلحة، على ان تحط بحمولتها داخل الاراضي المصرية المجاورة لليبيا ويتم على الفور استدعاء المصورين والصحفيين من كافة انحاء العالم للشهادة «على الاعتداء الليبي ضد مصر»، الذي كان سبباً للرد العسكري المصري.

وفي غمرة الترويج لرواية صد العدوان الليبي - كما افترضت الخطة - يقوم احد المسؤولين الليبيين «المعتدلين» باعلان نفسه مخلّصاً للوطن بدلا من العقيد القذافي، ويحظى على الفور بتأييد الغرب، ويتجه الاسطول الاميركي للمرابطة قبالة الشواطىء الليبية لردع اية محاولة للتدخل من قبل الاسطول السوفياتي.

وقد اكدت الوثائق ان الرؤساء: الاميركي كارتر والفرنسي جيسكار ديستان والمصري انور السادات ورؤساء حكومات بريطانيا والمانيا الغربية واسرائيل قد وافقوا على تنفيذ هذا المخطط، ولكن حال دون تنفيذ مأربهم خسارة الرئيسين كارتر وجيسكار ديستان للانتخابات ومصرع الرئيس السادات.





الارهاب العسكري

في دراسة وضعتها عام ١٩٥٧، حول «برنامج المساعدات الخارجية»، اشارت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي، الى ان «ثلثي سكان العالم، الموجودين خارج «الستار الحديدي»، والذين بدأوا يعون دورهم السياسي والاقتصادي، يمكن ان يصبحوا يوما ما مصدرا للاضطرابات والتغييرات». وعليه انتقدت اللجنة سياسة الرئيس ايزنهاور الذي يهمل هذه الامكانية الحقيقية.

وقد حثّ مثل هذا الحكم السياسي الولايات المتحدة على امتلاك قوة عسكرية كبيرة، تهدف الى ارساء قواعد سياسية ثابتة في اقطار العالم. وعليه ومنذ عهد الرئيس كينيدي، بدأت الترسانة الاميركية تتضخم لتساعد في انجاح الاستراتيجية الجديدة، التي استهدفت بصورة رئيسية حركات التحرر الوطني في العالم.

ولقد حافظت اميركا، بالطبع، على قواتها النووية وطوّرتها باستمرار، كي تبقيها سيفاً مسلطاً على اعناق العالم التوّاق الى التحرر. وهكذا اجتهدت في مواجهة حروب التحرر، مستخدمة قوات التدخل الخارجية التي اعتنت بتدريبها وتجهيزها بأحدث المعدات واسرعها. في هذا المجال خلقت «القوات الخاصة» المتخصصة «بحرب العصابات» و«القوات المضادة للانتفاضات المسلحة» التي ظهرت في عهد الرئيس كينيدي، تلبية لتصوّر نظري قضى بامكانية تدخّل مثل هذه القوات لتنفيذ الاجراءات السياسية

والاقتصادية والعسكرية التي تتخذها الولايات المتحدة، والقاضية بسحق حركات التحرر.

ولم تقتصر القوة الاميركية الضاربة على هذه المجموعات بل تعدتها حتى شملت تشكيل وحدات «القبعات الخضر» ومغاوير البحرية «السيل» و«قوة العمليات الخاصة بالطيران الحربي».

ورعى البنتاغون كل هذه المجموعات ونشرها في كل من بوليفيا والغواتيمالا والهندوراس وغيرها من بلدان آسيا، غير انه حلّها بعد هزيمة فيتنام. ولكن الحكومة الاميركية، بعد حصول «ازمة الرهائن» في طهران، وبعد فشل عملية انقاذهم، عادت لتفكّر جدّيا باعادة النظر بموقفها السابق. وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس كارتر، يفسّر مفهومه «للتعاون العسكري» مع العالم الثالث، كان وزير دفاعه يؤكد «ان الخطر الرئيسي الذي يهدّد امن اميركا، يتمثل، فيما يتمثل، «بالاضطرابات» المنتشرة في العالم الثالث». ولأن تلك الاضطرابات تهدد مصالح اميركا، لذا وجب «الاستعداد لاستعمال القوة العسكرية» للدفاع عن هذه المصالح. «وعليه لن نسمح لأنفسنا بالذهاب الى الخارج بدون اسلحة». وهكذا انتهى الأمر بكارتر خلال شهر آب/ اغسطس ١٩٧٧ الى اعلان ولادة «قوات التدخل السريع»، والتي تتألف من وحدات عسكرية مرابطة على التراب الاميركي وموجودة في حالة استنفار دائم، تخوّلها الانتقال السريع الى مواقع الاضطرابات حتى ولو كانت بعيدة جدا، بهدف ردع الاخطار المحدقة بالمصالح الاميركية، واذا لزم الأمر سحق هذه الاخطار.

وفي هذا السياق يرد تصريح الجنرال جورج براون الرئيس السابق «لهيئة الاركان المشتركة»، عام ١٩٧٨، امام الكونغرس والذي يقول فيه: «ان حماية المصالح الاميركية في الخارج تتطلب تحضير القوات المسلحة للقيام بعمليات عسكرية في الجبهات التي يتهدد فيها الاستقرار، ويزداد التوتر او تعلن الحرب المفتوحة على مصالحنا».

ويبني مفكرو البنتاغون تحاليلهم على نظريتي «الحرب» و«نصف الحرب». وتعني الحرب المواجهة العسكرية المباشرة في اوروبا. اما نصف الحرب فيعني تهديد «الأمن القومي» الاميركي، عبر الاضطرابات التي قد تحصل على ارض العالم الثالث.

ويتضح اذن ان دور قوات التدخل يتمثّل في منع حدوث اي تغيير جذري في العلاقات والمعادلات الاقتصادية والسياسية في العالم من شأنه ان يهدد الرفاهية الاميركية بصورة دائمة.

القوات الخاصة:

يستند مفهوم تكوين القوات الخاصة الى العناصر الجوهرية التالية:

● تدريب وتخشين عسكري وبدني لتكوين رجال قادرين على التأقلم مع كافة ظروف القتال، وخصوصا مع المعارك غير التقليدية.
● تحضير سياسي وتأهيل فكري ونفسي، يكوّن جنوداً قادرين على القيام بنقاشات ثقافية، وعلى تنظيم الرجعية المحلية من اجل تعبئتها ضد الثورة.
● الاعتماد على مجموعة من التكتيكات والوصفات الجاهزة، وعلى ترسانة من التقنيات العسكرية.
● ايديولوجية مبنية على اساس مناهضة عميقة ومتينة للشيوعية، وعلى احتقار كل القيم الانسانية، الأمر الذي يجعل من الجندي آلة قتل وتعذيب وتصفية لا يرّف لها جفن، عند ارتكاب ابشع الفظائع.

وعليه يتعلم جندي القوات الخاصة الهبوط بالمظلات، الجيدو، الكاراتيه، العيش والانتقال في الادغال والصحاري دون ان يترك اي اثر وراءه، القتل والطعن السريع والبارد، استعمال واصلاح كافة انواع الاسلحة، اتقان استعمال وسائل الاتصال والمكالمات العصرية واصلاحها، والتعامل مع الآجهزة الالكترونية والاسلحة الاوتوماتيكية الموجودة بحوزته.

كما يُدرّب جندي القوات الخاصة على فك وتركيب غرف التمريض الميدانية، وعلى تعليم السكان المحليين طرق الفلاحة والزراعة الحديثة. ويجب ان يعرف: كيف يرصد ويميز بين العناصر الثورية والمعارضة لكي يصفّي من يجب تصفيته، وكيف يكتشف العناصر الرجعية والتي يمكن تنظيمها ووضعها في خدمة السياسة الاميركية وجرّها الى حرب مقدسة ضد حركات التحرر.

اما استراتيجية «القوات الخاصة» فتقضي «بتنشيف المياه للقبض على السمك» من هنا كانت صورتهم بشعة ومرعبة في العالم. وبالرغم من المستوى الرفيع لهذه القوات فان الولايات المتحدة لا تراهن عليها فقط في عمليات الحسم الكبرى بل تلجأ الى قواتها الجرَّارة.

لكن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء انشاء «قوة التدخل السريع» تعود الى فشل سياسة التوكيل التي توختها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط والخليج، حيث قررت ان تلعب مباشرة دور الحارس الاقليمي، عبر استخدام هذه القوة، التي تشكل عمليا رأس

الحربة الاميركية، لمواجهة اي تهديد او هجوم تتعرض له المصالح الغربية عموما والاميركية خصوصا.

وتمثّل مسألة الدفاع عن تلك المصالح، المهمّة المركزية لتلك القوة. غير ان تعريف وتحديد طبيعة التهديدات ونوعيتها يتجاوزان الهجوم او التهديد العسكريين، ليشملا ايضا التهديدات السياسية، مثل الضغوطات او التحولات التي يمكن ان تطرأ في المنطقة. لذلك فقد تشابك البعدان العسكري والسياسي ليجعلا من «قوة التدخل السريع» اداة اساسية لتنفيذ السياسة الاميركية تجاه المنطقة.

واذا كانت الولايات المتحدة قد هيّأت هذه القوة للتدخل في اية بقعة في العالم، فان منطقة الخليج والشرق الاوسط يظلان الهدف الاول الذي توليه واشنطن اهمية قصوى، مجنّدة كل ما لديها من طاقات لإبقاء الاوضاع النفطية والسياسية والاجتماعية، في هذه المنطقة، على ما هي عليه، بعيداً عن اي تغيير قد يحمل في طياته اي مساس بالمصالح الاميركية المتواجدة فيها.

وهكذا، عملت الولايات المتحدة على تشكيل حزام امني في الخليج، عبر اعتمادها على قوتها الذاتية بالدرجة الاولى، وعلى دمج السياسات الدفاعية لدول المنطقة، في نطاق استراتيجيتها العسكرية العامة.

وتهدف الولايات المتحدة من خلال انهاء عملية تركيز هذا الجهاز العسكري الضخم، الذي يرافقه نفوذ اقتصادي اميركي، الى التمكّن من بسط نفوذها السياسي الكامل، مما يسمح لها بالتدخل مباشرة في شؤون تلك الدول، ويوفّر لها امكانيات ووسائل التحكّم بها. وهي، في هذه الحالة، لن تسمح بظهور مواقف تتناقض ولو جزئيا او ظاهريا مع مشيئتها. وتبرز فيتنام كمثال على ذلك، اذ تدخّلت الولايات المتحدة في البداية لتساعد نظام فيتنام الجنوبية، ثم انتقلت الى شنّ حرب واسعة النطاق. ويشكل المثل الفيتنامي صورة تاريخية لما قد يحصل في الخليج نتيجة للسياسة الاميركية. كما تشكّل تجربة الولايات المتحدة مع النظام الفيتنامي. الذي انهار في الجنوب. مثلا لنمط السيطرة الاميركية على دواليب الحكم والتحكّم في القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية الهامة.

ولن يكون لدول منطقة الخليج، التي تسميها الولايات المتحدة حليفة، اي مفرّ من الكابوس الاميركي. فهذه الدول تلعب اليوم دور الواجهة المتخفية وراء استقلالية هشة في صنع القرار السياسي، تمكّنها من حرية الحركة في مجالات محدودة، مثل التوجّه الى الدول الاوروبية.

لكن نمو التواجد العسكري وارادة الولايات المتحدة في تسيير الأمور بصورة مباشرة، سيجعل من هذه الدوُل الحليفة، إما لعبة بين أيدي الولايات المتحدة او يحكم عليها بالاندثار، لأن وجودها يضايق، بدرجة ما، ارادة الامبراطورية. وسيزيد ذلك من حدة التناقض الحاصل بين تلك الانظمة وشعوبها من جهة، وبين الامبريالية الاميركية وشعوب المنطقة اجمالا من جهة اخرى. ذلك ان التحدي العسكري والسياسي للولايات المتحدة سيكون عنصر اضطراب وانفجار، حتى ولو مثَّل نسبياً وبشكل موقت عنصر استقرار نسبي للأنظمة الحليفة. وستكون نتيجته ايضا، مضاعفة الحقد الشعبي على اميركا، لأن التواجد العسكري نفسه يُعتبر رمزاً للتفوق الاميركي وضماناً لعمليات الاستغلال والنهب. اما استخدام هذا التواجد فسيقع في حالة نشوب نزاع ما، مما سيجرّ المنطقة الى نزاعات تتجاوز ارادتها وامكانياتها، وتتناقض مع رغبة السكان في العيش الآمن.

تركيز الوضع القائم في الخليج

ان وجود «قوة التدخل السريع» يؤكد ارادة الولايات المتحدة في التحرّك بصورة مستقلة ووحيدة الجانب. فالمهمة الاولى لهذه القوة تتمثل في تجنّب سيطرة أية قوة او مجموعة مناهضة للغرب على السلطة في احدى الدول العربية المنتجة للنفط، حتى ولو وقع ذلك دون تدخّل خارجي، ودون اعتبار الأشكال التي يمكن ان تأخذها عملية الاستيلاء على السلطة، سواء تعلّق الأمر بانتفاضات داخلية او بانقلاب عسكري او بانفصال عن حكومة مركزية.

ومن هذه الناحية، فان «قوة التدخل السريع» تُعد نسخة طبق الأصل لـ«فرقة النار» التي اقترح تكوينها وزير الدفاع الاميركي الاسبق ماكنمارا، استناداً الى مبدأ «مناهضة الانتفاضة» في العالم الثالث، الذي وضعته ادارة كينيدي آنذاك. وتتشابه مهمة القوة الجديدة مع مهمات القوات الخاصة («القبعات الخضر»)، والمتمثلة في قمع الاضطرابات غير المتوقعة في العالم الثالث. والجدير بالذكر انه كان امام الولايات المتحدة خياران في ذلك العهد لمواجهة الخطر المتزايد لحركات التحرر الوطني في العالم. ويتمثَّل الخيار الاولى في مرابطة كميات كبيرة من الرجال والعتاد بالقرب من الأماكن التي قد تحدث فيها اضطرابات. اما الخيار الثاني فيقضي بالمحافظة على قوة احتياطية أقل حجماً ترابط في الولايات المتحدة، ويجري ارسالها كلما اقتضت الضرورة ذلك.

ونظراً للتكاليف الباهظة التي تترتب على الخيار الاول، فقد جرى اعتماد الخيار الثاني، وتمَّ تخصيص اعتمادات قدرها ٤ مليارات دولار لتمكين تلك القوة من سرعة الحركة الضرورية، خاصة بواسطة الطائرات الضخمة C5A والباخرة اللوجستيكية للتدخل السريع TD2.

ويبقى السيناريو مشابهاً: ففي حالة وقوع ازمة يتم نقل «قوة التدخل السريع» («فرقة النار» سابقا) على متن طائرات C5A الى مطارات دول صديقة تقع على مقربة من مواقع القتال، حيث تحصل هناك على العتاد الحربي الذي يكون انزاله قد تمّ على الشواطىء بواسطة زوارق، ومتى تمَّ لها ذلك تتوجه الى ساحات القتال.

ان اي تغيير في الحكم في بلدان منطقة الخليج تعتبره الولايات المتحدة، بغض النظر عن اسبابه ودوافعه وشرعيته، انه يخدم الاتحاد السوفياتي ويمكّنه من التقدّم في اتجاه السيطرة السياسية على حقول النفط، والتحكّم بانتاجه وتجارته، من اجل خنق الغرب اقتصادياً وتفكيك الحلف الاطلسي. وقد اصبح هذا الاحتمال يمثّل قناعة واسعة لدى الأوساط الاميركية، التي اعتبرته اخطر ضربة يمكن ان يسدّدها الاتحاد السوفياتي الى الغرب. وتتفرّع عن المهمة الاساسية الاولى مهمة ثانية، تتعلق بمواجهة المحاولات التي تقوم بها الدول التي تملك ارادة سياسية للدفاع عن استقلالها، وتشمل هذه المهمة اشكالا متعددة جرى اعتبارها اخطاراً، من مهمة «قوة التدخل السريع» مواجهتها بحزم وفاعلية قصوى. ويأتي في رأس القائمة محاولات استخدام موارد النفط لدعم القضايا العادلة للشعوب العربية. وتتمثّل مهمة القوة في هذه الحالة باحتلال آبار النفط وضمان عملية انتاجه وتجارته. ويتم تبرير هذا التدخل السافر على انه رد على عدوان صارخ على الغرب الامبريالي. وتذهب الولايات المتحدة الى ابعد من ذلك، اذ ترى في المحافظة على الثروات الطبيعية لبلدان الخليج خاصة، والعالم الثالث عامة، اجراء يعادي مصالحها، بدرجة او بأخرى، ويتمّ استعمال القوة كأداة ضغط هامة تقوم بردع الاوساط التي تتجرأ على اتخاذ قرارات تكون في صالح بلدانها.

وتشمل مهمات «قوة التدخل السريع» مواجهة حالة حرب محدودة بين دول منطقة الخليج. وتجدر الاشارة هنا الى العراق وايران وسوريا واليمن الجنوبي. ويكون تدخّل القوة العسكرية الاميركية امراً حتمياً عندما يجري تخريب ناقلات النفط او وضع الغام في مضيق هرمز او اغلاق بحر عُمان او محاصرة المضيق.

وتتمثل المهمة الثالثة «لقوة التدخل السريع» بمواجهة «الارهاب النفطي». ويشمل هذا المصطلح كل اعمال التخريب التي تهدف الى منع وصول النفط الى الغرب، والتي يمكن ان تقوم بها «عصابات ارهابية» ـ حسب التعبير الغربي ـ اي حركات التحرر الوطني، او دول من المنطقة تتخذ اجراءات عسكرية ضد عدوان اميركي. وتشير اوساط اميركية بالتحديد الى الثورة الفلسطينية والتواجد الفلسطيني في المنطقة، وما يتركه ذلك من تأثير على الدول الخليجية. وتكون مهمة «قوة التدخل السريع» محاربة «الارهابيين» وضمان حرية الانتاج والعبور، اي ضمان وجود المظلة العسكرية الاميركية لضخ النفط. وتشمل تلك الاعمال «الارهابية»، في نظر الغرب، اغلاق مضيق هرمز والممرات المائية او تفجير آبار النفط.

ويمثّل موضوع مواجهة الاتحاد السوفياتي عسكرياً في المنطقة، الهاجس الذي يدفع الولايات المتحدة الى بناء وجودها العسكري في المنطقة، والقاعدة التي تؤخذ على اساسها الاجراءات القصوى التي تتفرع عنها كل الاجراءات الاخرى.

ولا يعني هذا التصور وقوع المواجهة العسكرية بالفعل، بل يمثّل الاساس النظري الذي يحدد نوايا السوفيات من وجهة النظر الاميركية من ناحية، والذي يُبنى عليه الجهاز العسكري الاميركي من ناحية اخرى، ليواجه، في الحقيقة، الحالات المذكورة آنفاً.

لكن النفط يبقى محور الاهتمام الاميركي، فضمان عملية انتاجه وتجارته يمثل النواة الاساسية للمصالح الحيوية الاميركية. وقد تركّز اهتمام الاستراتيجيين الاميركيين على دراسة الحالات التي تتعلق به. فالفكرة الاساسية التي انشئت على اساسها «قوة التدخل السريع» تتلخّص بمراقبة جزء من الأراضي، من اجل ضمان انتاج النفط وتصديره دون صعوبات كبيرة. ويفترض ذلك احتلال المنشآت العامة، مثل المطارات والموانىء، بالاضافة الى احتلال آبار النفط. وقد اشارت تصريحات اميركية رسمية كثيرة الى ان الوجود العسكري الاميركي لا يعبّر عن التزام مطلق بالدفاع عن الانظمة المحلية، بل بالدفاع عن «المصالح الحيوية» التي تشمل هنا وجود انظمة حليفة تضمن استمرار النفوذ الاميركي، وبالتحديد عملية ضخ النفط. وبقدر ما يصبح ذلك مُهدّداً من خطر ما، بقدر ذلك تأخذ القوات العسكرية الاميركية على عاتقها احتلال المنطقة «الحيوية».

الى جانب هذا الدور المباشر للقوات المسلحة الاميركية، تلجأ الولايات المتحدة الى نمط مقنّع من المساعدات المالية للأنظمة الحليفة لها. ولا يمكن تبرير هذه المساعدات من الناحية الاقتصادية فقط، لأنها تهدف في النهاية الى حماية ودفع المصالح الآنية للسياسة الاميركية، وتساعد الدول المرتبطة بالولايات المتحدة على تحمّل اعباء الدفاع التحالفي الذي تستفيد منه اميركا، فتبني لنفسها ـ على اراضي الدول المساعدة ـ قواعد عسكرية تسهر على تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المعنية، خاصة وان الاقتصاد «السليم» يُعد شرطاً هاماً في تعزيز المجهود الحربي.

يقول ل. أ. فيتزجيرالد، وهو موظف قديم في «برنامج المساعدات الخارجية»: «ان جزءاً كبيراً من النقد الموجّه ضد الاعانة الاقتصادية للخارج يأتي من قبل الحريصين على الاقتصاد الاميركي وأموال الخزينة الذين يكونون جاهلين خفايا الامور. ان الهدف الرئيسي الكامن وراء هذه المساعدات المموّهة بالاقتصاد، غالباً ما يكون لمواجهة ازمة سياسية قريبة المدى. اما التطور الاقتصادي ـ اذا حصل ـ فيكون من باب الصدفة فقط».

ويتمثل الهدف الاول للمساعدة الاقتصادية في تأمين وخدمة المصالح الاميركية

العسكرية اولا والدبلوماسية ثانيا، اذ تعتبر الحكومة الاميركية «اعانة الخارج» عنصراً هاماً في الدفاع عن «الأمن القومي»، الذي لا يعني الدفاع عن التراب الاميركي وحسب، بل وايضا «الدفاع عن المناجم والمزارع والثروات الطبيعية والمواد الاولية في دول اميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا والآبار البترولية في الشرق الاوسط». ويستنتج كلود جوليان «ان الجهاز العسكري الاميركي لا يتناسب وحجم التراب الاميركي بل يتعدّاه ليضم كافة الثروات العالمية التي يرعاها».

ولما كان لكل شيء ثمن لذا اصرت الولايات المتحدة ان تحصل على حق اقامة قواعد عسكرية لها في البلدان المستفيدة من مساعدتها. وعليه فقد أنشأت لنفسها ترسانات مسلّحة في غالبية النقاط الساخنة في العالم تساعدها في عملية الانقضاض السريع وقمع اي تحرّك ثوري في المناطق التي تشرف عليها بصفتها «الحارس العالمي».

وفي هذا المنظور اقترح نيلسون روكفلر، المبعوث الشخصي للرئيس نيكسون، على الادارة الاميركية خلق «مجلس امن للنصف الغربي» يهتم بشؤون اميركا اللاتينية ويسهر على ان تشمل المساعدات تدعيم القوات المسلحة المحلية بكافة فصائلها، من جيش وبوليس وامن عام، كي تتمكن هي من تأمين الاستقرار السياسي الداخلي الضروري للاستثمارات الاميركية، ومن قلع شوكة «الارهاب» بالمفهوم الاميركي.

واذا كان «الجهاز العسكري الاميركي لا يتناسب وحجم التراب الاميركي بل يتعداه ليضم كافة الثروات العالمية. . . » فمن الطبيعي ان تلجأ السياسة الاميركية الى التدخّل في اية بقعة من العالم، سواء عن طريق التدخّل المباشر، او عن طريق دعم انظمة عميلة تأتمر بأمر واشنطن.

ولا تشذّ القارة الافريقية عن هذه القاعدة الاميركية، خاصة في ما يتعلق بدعم ومساعدة عدد من انظمتها العميلة اقتصاديا. لكن الدولار الذي «تقدّمه» الولايات المتحدة يعطي مردوداً دولارات مضاعفة. ذلك ان مصالحها تصبح في مأمن على أيدي هذه الأنظمة.

ويأتي نظام زائير في رأس قائمة الانظمة الافريقية، بعد جنوب افريقيا، التي تتلقى دعماً اقتصادياً ومالياً وعسكرياً من الولايات المتحدة، رغم كل التوصيات والتقارير التي تظهر مدى اتساع نطاق القمع الرسمي في زائير.

فما يهم الولايات المتحدة هو تأمين مصالحها فقط، حتى وان كانت على حساب الشعب الزائيري. وقد صرّح بذلك علناً مساعد سكرتير الدولة الاميركي للشؤون الافريقية

ريتشارد موز عندما طالب بزيادة المساعدات الاميركية لزائير بنسبة **٢٥** بالمائة، معلّلا ذلك بأن هذا البلد «يشكّل ركيزة ثابتة ومخلصة للولايات المتحدة في افريقيا من جهة، ومن جهة ثانية لأن الصناعة الاميركية بحاجة الى مادة الكوبالت، التي تحتفظ زائير بأكثر من **٧٥** بالمائة من الاحتياط العالمي منها». وقد انتهى المسؤول الاميركي الى كشف النوايا الاميركية بقوله: «ان مصالحنا في هذه المنطقة من افريقيا تبرر متابعتنا لسياستنا السابقة فيها».

ولا تجد الولايات المتحدة الاميركية غضاضة في ان تكشف، احيانا، عن نواياها في السيطرة والتسلّط والاستغلال، مما تسمّيه هي تأمين مصالح وما شابهها من عبارات دأبت الادارات المتعاقبة على ترددها. وها هي، مرة ثانية، اللجنة الفرعية لشؤون افريقيا في مجلس النوّاب الاميركي لا تخجل من ان تعلن ان تأمين مصالح اميركا في زائير «هو اشتراك ومساهمة منّا في ارهاب الشعب الزائيري»، فيردّ مساعد سكرتير الدولة لشؤون افريقيا لانون واكر، امام اللجنة الفرعية للشؤون المالية الدولية في مجلس الشيوخ الاميركي، بقوله: «اذا فعلنا غير ذلك فاننا نشوّه صورتنا امام اصدقائنا المخلصين»[١]. بل ان هذا المسؤول الاميركي ذهب الى اكثر من ذلك بقوله مفتخراً: «... ان كل ما نقوم به في زائير، بصفة حكومية، وبالمشاركة مع حلفائنا الاوروبيين والزائيريين، يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في هذه المنطقة من افريقيا. واننا مقتنعون بأنه اذا لم نسعَ الى هذا الهدف، فان الاساس نفسه الذي ترتكز عليه مصالحنا ومصالح الغرب، وكذلك الوضع العام سينتهي الى التفتّت»[٢].

ان المشكلة الكبرى التي تجابه الشعوب الافريقية هي اقتناع الولايات المتحدة بأن لها رسالة خاصة، في عالم اليوم المتحضر ـ وان قامت على السيطرة ودعم الانظمة القمعية ـ في تسيير شؤون الشعوب الاخرى. من هنا تجد الأمم المقهورة صعوبة كبيرة في تحررها من نير الاستعمار الاميركي، اذ ان واشنطن تعتبر نفسها «قيّمة» على امور الضعفاء والفقراء في هذا العالم. واذا صدف ان هبَّ مسؤول اميركي، مرة، يحتجّ على سياسة بلاده الارهابية، فان العقوبة الشديدة تكون بانتظاره. هذا ما حصل لرئيس القسم السياسي في السفارة الاميركية في زائير روبير ريمول، عندما رفع تقريراً عاجلا الى حكومته ضد سياسة بلاده القائمة على دعم نظام قائم على الفساد والقمع والاضطهاد في زائير. اما الجواب الاميركي على هذا التقرير فكان اقالة كاتبه بعد تسعة وعشرين سنة قضاها في خدمة بلاده بأمانة. ويتّضح من هنا ان المنحى الطبيعي للسياسة الاميركية، يتّجه دوماً الى شلّ كل مقاومة تقف في طريقه، حتى ولو جاءت هذه المقاومة من الداخل.

---

١ ـ من مناقشات لجنة الشؤون المصرفية والتعمير ـ تحقيقات اللجنة الفرعية للمسائل المالية ـ الكونغرس الاميركي ـ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩.
٢ ـ المرجع ذاته.

وكما في زائير، كذلك في ناميبيا. فقطار الهيمنة الاميركية يعبر الدول الافريقية، الواحدة تلو الاخرى، في محاولة منه للفّ القارة الافريقية بحزام قوي يمنع اية حركة او انتفاضة شعبية داخله دون موافقة واشنطن.

لقد ظلت ناميبيا اكثر من ٦٠ عاماً ترزح تحت نير استعمار وتسلّط جنوب افريقيا. وفي منتصف السبعينات، من هذا القرن، نشأت على ارضها منظمة وطنية اسمها «سوابو» (SWAPO) اخذت على عاتقها مهمة تحرير ناميبيا من استعمار جنوب افريقيا. لكن الولايات المتحدة كانت بالمرصاد، فناميبيا مثل جنوب افريقيا، تشكّل صمّام أمان بالنسبة للاستراتيجية الاميركية في كل القارة الافريقية، لذلك عمدت واشنطن الى اعطاء الضوء الأخضر لبريتوريا كي تتصلّب في مواقفها السياسية ضد حركة سوابو الوطنية. وسارعت حكومة جنوب افريقيا الى تأجيل مفاوضاتها مع حركة التحرير الناميبية، من جهة لكسب الوقت، ومن جهة اخرى لافساح المجال امام الولايات المتحدة لممارسة ضغوطها الاقتصادية والسياسية على حكومتي انغولا وموزامبيق اللتين تدعمان حركة سوابو بالمال والسلاح.

وبالرغم من وقوف الدول الغربية ـ ظاهرياً فقط ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة نفسها ضد احتلال جنوب افريقيا لأرض ناميبيا، فان الغرب لم يتحرّك فعلياً من اجل مساعدة شعب ناميبيا الضعيف في نضاله ضد حكومة جنوب افريقيا الارهابية. وتتكشف هنا سياسة الولايات المتحدة ذات الوجهين: وجه مصطنع ينمّ عن ارادتها في تحرير ناميبيا امام الرأي العام العالمي، ووجه حقيقي ينمّ عن ارهابها وقمعها لكل حركة تحريرية، في العالم بصورة عامة، وفي افريقيا بصورة خاصة، تهدّد مصالحها وتجارتها واستراتيجيتها. وقد ألمح الكاتب الاميركي ريتشارد دوتش الى ان المساعدات والاستثمارات الغربية، لاسيما الاميركية منها، هي التي «ساهمت في دعم اقتصاد جنوب افريقيا، اذ بأسلحة مصنوعة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، كان رجال التحرير في منظمة سوابو يموتون»[١].

اما الارهاب الاوروبي الغربي فيركز نشاطه على جنوب افريقيا، مثل الارهاب الاميركي، بغية تأمين مصالحه عن طريق دعمه غير المباشر لحكومتها. والمثير للاستغراب ان دولة عنصرية مثل جنوب افريقيا لا تزال، وفي اواخر القرن العشرين، تعيش وتستفيد من مساعدات الغرب بجناحيه: الاميركي والاوروبي، الذي يشجب ـ كلامياً ـ اعمالها لكي يقدّم لها ـ فعليا ـ العون والمساعدة. وتكاد جنوب افريقيا ان تكون صورة مصغّرة عن عالم اليوم، حيث الأقلية الغنيّة تمارس قوتها وسلطتها وقمعها على الأكثرية الفقيرة. اربعة ملايين من البيض يملكون ٧١ بالمائة من اراضي جنوب افريقيا، يحكمون ويتسلّطون على ٢٠ مليون رجل اسود لا يملكون من اراضي بلدهم سوى ١٣ بالمائة فقط. وتبلغ القحة

---

١ ـ انظر دراسة DEUTSCH (Richard). «High Stakes on Namibia» Africa Report. New York. Nov. Déc. 1979. p.55-59.

ذروتها في كون اوروبا تشجب التميز العنصري في افريقيا من جهة لتدعم ركائزه وبناه من جهة اخرى، عن طريق توظيف رساميلها لدى الحكومات الارهابية فيها. ففرنسا، مثلا، وهي رأس الدول الاوروبية، تندّد في المنتديات العالمية بسياسة التمييز العنصري والارهاب التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا، لكن مصارفها وشركاتها - بتوجيه وايعاز منها - تعمل على تطوير اقتصاد هذه الدول كي لا تنهار وتسقط انظمتها.

من هنا يبدو ان طائر الارهاب الغربي الذي يحوِّم بجناحيه الاميركي والاوروبي فوق القارة السوداء، يعمل على الابقاء على حكومات العنف والقمع والتمييز في هذه القارة. ويكفي القاء نظرة على القروض والمساعدات الغربية المتنوعة المقدمة لجنوب افريقيا كي يظهر مدى ارتباط الارهاب العالمي بالغرب الاستعماري.



الارهاب الاقتصادي

يعني الارهاب الاقتصادي مجموعة الاجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة الاميركية في المجال الاقتصادي والتي تساعدها على فرض هيمنتها وترسيخ قوتها الاقتصادية في العالم والمتمثلة في سلسلة من الظواهر/ الأسلحة هي :

● الدولار باعتباره عملة التبادل العالمي الذي تتصرف حكومة واشنطن بتخفيض ورفع سعره، حسب اهداف سياسية واقتصادية تكون رسمتها انطلاقاً من مصالحها المرحلية على الصعيد العالمي بشكل عام.

● الاجراءات الارهابية في الميدان التجاري، المتمثلة بتعويم اسواق دولة ما ببضاعة اميركية الصنع ذات اسعار بخسة لمضاربة الانتاج المحلي وفرض كساد الموسم. ويتم ذلك بعد الحصول على قرار سياسي من حكومة البلد المعني، يقضي برفع القيود التي قد تتخذها هذه البلدان لحماية انتاجها الوطني.

● الاجراءات الارهابية في المجال المالي المتمثلة باللعب بميزان المدفوعات بواسطة ارجحة سعر الدولار، او حشر الحكومات لطلب قرض مالي تضع على اساس توقيعه قبضتها على رقاب الحكام الموقعين على مثل هذا القرض وتجبرهم على اتخاذ مواقف سياسية تتماشى ومصالح صاحب رأس المال.

والهدف الكامن وراء كل ذلك يتمحور حول ترسيخ التبعية الاقتصادية والمالية، وبالتالي الارتهان السياسي والعسكري للولايات المتحدة. وهكذا تقطع الطريق امام البلدان النامية. وتبين عملية تحليل الممارسات ذات الطابع الاقتصادي للولايات المتحدة، محتوى وشكل التحركات التي تسعى من خلالها لتحقيق الهيمنة على الثروات الوطنية للشعوب وربط اقتصادياتها بالعجلة الاقتصادية الاميركية. فقد بدأت الولايات المتحدة، ومنذ اصبحت قوة عظمى، اي منذ مطلع القرن الحالي، تمارس سياسة توسعية وامبريالية. واستطاعت في ظروف ربع قرن ان تسيطر على اهم المرافق الحيوية للعديد من الدول، وخاصة في اميركا اللاتينية ومنطقة الخليج. وجاء التوسع الاقتصادي ليدعم التواجد العسكري والسياسي، اذ «كانت وزارة الخارجية الاميركية تدفع الحكومات واصحاب البنوك والمصانع ورجال الاعمال باتجاه تشجيع عمليات الاستثمار الاميركي. وقد صدرت الاوامر (قبل الحرب العالمية الاولى) الى السفراء والقناصل والملحقين العسكريين وضباط البحرية بتقديم المساعدة وتشجيع تلك المحاولات بكافة الوسائل والامكانيات التي يملكونها، او يحق لهم التصرف بها، واعطاء كافة الضمانات التي تؤمن لهم استثماراتهم وتضمن حمايتها». وهكذا تضاعفت نسبة الاستثمارات الاميركية في الخارج، خاصة في السنوات العشرين الاولى من القرن، وكان نصيب اميركا اللاتينية ٢٠ بالمائة من مجموع الاستثمارات الموظفة خارج الحدود.

وتركزت المصالح الاميركية واتسعت فاصبحت شركة فورد لصناعة السيارات مثلا تسيطر على مطاط البرازيل، كما سيطرت شركة «يونايتد ستيل» وغيرها على مناجم المانغانيز والحديد والنحاس والنترات في التشيلي. ولم تهمل الشركات الاميركية بالتالي لا قصدير بوليفيا ولا بترول منطقة الخليج وفنزويلا. ومنذ ذلك التاريخ توسعت الاستثمارات الاميركية في الخارج وشملت كل القطاعات الرابحة.

وفي ميدان الاستثمارات تشجع الحكومة الاميركية تصدير رؤوس الاموال الخاصة وتوفر لها الحماية العسكرية التي بدونها لا يخاطر الرأسماليون باستثمار اموالهم في اميركا اللاتينية. ويحتل الجزء الجنوبي من القارة الاميركية الموقع الثاني من حيث الاهمية بالنسبة للاستثمارات الاميركية في الخارج والتي بلغت عام ١٩٧٩ : ١٩٢,٦٤٨ مليار دولار منها ٣٦,٣٣٤ ملياراً في اميركا اللاتينية فقط اي ١٩,١ بالمائة من المجموع العام.

ولقد تضاعفت الاستثمارات الاميركية ثلاث مرات في السبعينات، واختلفت اهميتها بحسب المراهنة الاستراتيجية التي حددت اصولها حكومة واشنطن. وتعتبر الاستثمارات الاميركية في بلدان اميركا اللاتينية اكثر الاستثمارات العالمية نفوذاً، اذ تسيطر وبشكل ساحق على الحالة الاقتصادية في تلك البلدان، وهكذا بلغت نسبة الاستثمارات الاميركية من الاستثمارات الخارجية لعام ١٩٧٥ كما يلي:

الارجنتين ٥٧,٧ بالمائة، البرازيل ٥٠,٣ بالمائة، المكسيك ٦٦,٦ بالمائة، كولومبيا ٥٤ بالمائة، التشيلي ٤٣,٥ بالمائة، البيرو ٧١,٨ بالمائة، فنزويلا ٤٦,٨ بالمائة، باناما ٨٤,٧ بالمائة، واميركا الوسطى ٧٣,٣ بالمائة.

وبناء على هذه النسب لا يُستغرب اذا كانت تلك الاستثمارات تسيطر على القطاعات الاساسية والحيوية في اقتصاديات بلدان اميركا اللاتينية، فهي - اي الاستثمارات الاميركية - تملك الجزء الاكبر من وسائل الانتاج، وتحكم الطوق على المواد الاولية الموجودة في تلك البلدان، وتستغل قوة العمل المحلية بصورة جشعة جداً.
اما الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية المنتجة في اميركا اللاتينية فترد نسبها المئوية في الجدول التالي:

السنة	الصناعة	البترول	المناجم	التجارة	الخدمات العامة	المصارف
١٩٦٨	٣٣,٦	٢٧	١١,٧	١١,٤	٥,٧	٩,٦
١٩٧٥	٣٨,٧	١٥	٦,٧	١٠,٥	١,٦	٢٠,٧
١٩٧٩	٤٤	١٢,٤	٤,٥	٩,٨	١	٣٠,٥

ولا تشير هذه النسب الا الى الاستثمارات المباشرة وتغفل تلك الناتجة عن الارباح التي تجنيها الاستثمارات الجديدة (بمليارات الدولارات).

السنة	الاستثمارات الجديدة	الارباح المستثمرة	النسبة المئوية للارباح المستثمرة
١٩٧٤	٤,٦٣٠	١,١٠٩	٢٤
١٩٧٥	٢,,٤٠	١,٦٢١	٦١,٤
١٩٧٦	١,٧٦٧	١,٣١٣	٧٤,٨
١٩٧٧	٤,١٧٦	١,٥٨٢	٣٧,٨
١٩٧٨	٤,٥٥٢	٢,٠٩٤	٤٦
١٩٧٩	٤,١٧٢	٢,٥٨٩	٦٢

واذا استثنينا سنة ١٩٧٩، نظراً للمداخيل الهامة التي جنتها الاستثمارات الاميركية في بترول الشرق الاوسط، فان النسبة الاجمالية للارباح التي جنتها الولايات المتحدة من اميركا اللاتينية تأتي في المرتبة الاولى.

يعرض الجدول التالي نسبة ارباح الاستثمارات الاميركية المباشرة حسب قطاعات الانتاج.

السنة	العالم				اميركا اللاتينية			
	النسبة الاجمالية	البترول	الصناعة	الباقي	النسبة الاجمالية	البترول	الصناعة	الباقي
١٩٧٥	١٤,٢	٢٠,١	١١,٢	١٤,٥	١٥,٥	١٢,٤	١٤,٤	١١,٦
١٩٧٦	١٤,٤	١٠,١	١٢,٣	١٤,٩	١٤,٩	١٤,٣	١١	١٨,٣
١٩٧٧	١٤	١٨,٨	١١,٧	١٤	١٥,١	١٩,٤	١١,٤	١٧,٢
١٩٧٨	١٥,٨	١٧,٥	١٥,١	١٥,٨	١٦,١	١٤,٩	١٥,٣	١٧
١٩٧٩	٢١	٣٥,١	١٧,٣	١٧,٢	١٨,١	٣٢,٤	١٤,١	١٧,٦

تفسّر هذه النسب بوضوح تام اسباب مواصلة تدفق رؤوس الاموال الاميركية على اميركا اللاتينية. ويلاحظ ان نصف الاستثمارات الاجنبية في بلدان العالم الغني توظف في بلدان العالم الثالث وقد بلغت حصة اميركا اللاتينية من الارباح التي جنتها الاستثمارات الاميركية في كافة اقطار العالم الثالث الثلثين، مما يؤكد الاهمية الحيوية التي تمثلها هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة.

ولاعطاء فكرة ادق واوضح عن عمق النهب الاقتصادي وقوة السيطرة الاقتصادية الاميركية نورد المثل البرازيلي حيث يزداد حجم الاستثمارات الاجنبية بنسبة ٢٥ بالمائة سنوياً. كانت حصة الولايات المتحدة منها ٤٨ بالمائة عام ١٩٧٠ واصبحت ٣٢٪ عام ١٩٧٩، نظراً لمنافسة الاستثمارت الاوروبية واليابانية لها والتي بلغت ١٢ بالمائة لالمانيا، ١١ بالمائة لليابان و١٠ بالمائة لسويسرا. وتسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على:

٩٩,٨ بالمائة من صناعة السيارات.
١٠٠ بالمائة من صناعة الادوية.
٧٤ بالمائة من صناعة الالكترونيات والادوات الكهربائية المنزلية.
٧٨ بالمائة من التجهيزات الادارية.
٧٠ بالمائة من المطاط والمواد الغذائية.
٧٠ بالمائة من صناعة النسيج.
٦٤ بالمائة من التبغ والمشروبات.
٦١ بالمائة من قطع غيار السيارات
٥٩ بالمائة من الآلات والتجهيزات الصناعية.
٦١ بالمائة من توزيع المحروقات.

كما تساهم البرازيل وحدها بنسبة ١٣ بالمائة من الارباح التي تحققها مؤسسة روكفلر المصرفية المتمثلة بالتشايز مانهاتن بنك. وتسيطر البنوك الاميركية الخاصة سيطرة تامة على المؤسسات المالية العاملة في البرازيل.

وفي شأن الارباح فانها تبلغ ارقاماً مهولة، كتلك التي صرحت بها شركة «يونايتد براندس» المعروفة سابقاً «بيونايتد فروتس» (والتي كانت وراء الكثير من الانقلابات) عام ١٩٧٢ اذ بلغت نسبة ٧٢ بالمائة من استثماراتها الاجمالية.

كذلك فان ٢٢٠ مؤسسة من اصل ٥٠٠ مؤسسة اجنبية كبيرة عاملة في البرازيل تبيع لوحدها ما نسبته ٦٠ بالمائة من السلع المعروضة في الاسواق، وتحقق نسبة مشابهة من الارباح. وهناك خمس مؤسسات اميركية من اصل احدى عشرة مؤسسة رئيسية اجنبية عاملة في البرازيل تحتل المراتب التالية: الاولى، جنرال الكتريك؛ السابعة فايرستون؛ التاسعة اكسون، العاشرة اندرسون اند كلايتون، الحادية عشرة جونسون اند جونسون. ويتنامى دور البنوك الاميركية في مجال الاستثمارات في اميركا اللاتينية بشكل ادى الى مضاعفة ودائع هذه البنوك، فبلغت قيمتها اكثر ٨٥,٦ مليار دولار في نهاية السبعينات بعد ان كانت لا تتجاوز الـ١٣,٧ مليار دولار عام ١٩٧٠.

ونتيجة لهذه السيطرة الاقتصادية الاميركية والاستغلال الفاحش فان الديون الخارجية المترتبة على بلدان اميركا اللاتينية تضاعفت مرات عديدة واصبحت تشكل عبئاً كبيراً يرزح تحت كاهله انسان تلك البلدان. وافضل مثال على ذلك، الديون الخارجية للبرازيل اذ قدرت عام ١٩٧٠ بـ٣,٦ مليار دولار وبلغت عام ١٩٧٣، ١٣,٦ مليار دولار لتصل عام ١٩٧٨ الى ٤٠ مليار دولار.

ولا تقتصر نشاطات الهيمنة الاقتصادية الاميركية على بلدان العالم الثالث وانما تشمل ايضاً الدول الحليفة للولايات المتحدة في اوروبا الغربية، وتلعب وكالة الاستخبارات الاميركية دوراً نشطاً في هذا الاطار، حيث تقوم بممارسة التجسس الاقتصادي المتعدد الاشكال، الرامي في اهدافه النهائية الى تسهيل عمليات اختراق الشركات الاميركية المتعددة الجنسيات لاسواق وصناعات الدول المعنية، على اساس خطة شاركت في وضعها معظم الوزارات الاميركية وتشرف على تنفيذها وتنسيق مراحلها وزارة الخارجية الاميركية.

لقد كشف بعض العملاء السابقين في السي. آي. اي. النقاب عن وجود وثيقة سرية اعدت عام ١٩٧٤ وتتعلق بنشاطات التجسس الاقتصادي التي اضطلعت بها وكالة الاستخبارات الى جانب مهماتها الاخرى. وتبين هذه الوثيقة ان وليم كولبي الذي تولى

مهام مدير السي . آي . اي . عام ١٩٧٣ قد شكل مجموعة من احد عشر ضابطاً في الوكالة انيطت بهم مسؤولية وضع التقديرات القومية للناتج المحلي للدول المختلفة، بما فيها بلدان اوروبا الغربية. وربط هؤلاء الضباط مباشرة بشخصه كمدير عام. وقد تم على هذا الاساس وضع سلسلة من الاسئلة يتوجب على كافة البعثات الديبلوماسية الاميركية في العالم ان ترد عليها. ونظراً للأهمية الكبرى التي تكتسبها هذه الوثيقة السرية، ولكونها ما زالت في حيز التطبيق حتى الآن فاننا سنورد خلاصة لما جاء فيها كما وردت بنصها الكامل في كتاب «العمل القذر» الذي يتضمن مقالتين لرجل السي . آي . اي . السابق فيليب آجي .

تبدأ الوثيقة بعرض عام يؤكد «ان الحاجات ذات الاولوية للجهاز التنفيذي في ما يتعلق بالاستخبارات الاقتصادية حول البلدان الاجنبية تتحدد بموجب عدد من المصالح الاميركية الهامة، وبموجب الاستراتيجيات المعتمدة من اجل حماية وتطوير هذه المصالح. فأهمية المصالح والاستراتيجيات المذكورة قد ازدادات مع التبدل الذي طرأ على موقع الاقتصاد الاميركي في العالم. وتدور حاجات الاستخبار الاقتصادي الاميركي حول بعض البواعث والتحليلات المركزة على بلدان اخرى في المجال الاقتصادي. ومن الضروري، بشكل خاص، ان تتوضح لنا الطريقة التي تعتمدها البرامج والسياسات الاقتصادية، سواء منها الداخلية او الخارجية، في البلدان المضيفة، فضلا عن البرامج والسياسات التي تتلاءم مع البرامج والسياسات الاميركية او تتنافى معها. وينبغي اخذ الماضي بعين الاعتبار كلما كان ذلك من شأنه ان يلقي ضوءاً على هذه العناصر الاساسية، في مجال صياغة السياسة الاقتصادية الاميركية.

«منذ شهر اذار/ مارس ١٩٧٣، اعطيت بعض التعليمات المفصلة ثلاث مرات في العام لثماني مناطق في العالم، بواسطة «لوائح الانذار الاقتصادية» التي تصدر عن «لجنة الاستخبار الاقتصادي» التابعة «لغرفة الاستخبارات» الاميركية. وهي تشتمل على عدد من المعطيات التي ينقلها مجمل الوزارات العاملة على تنفيذ البرنامج المؤلف من التقارير الاقتصادية. والنسخة المنقحة الاخيرة من التقرير العام (التي تستند الآن الى السنة الضريبية) تضع المطلع عليها في سياق المعلومات المختصة التي تزودنا بها منذ ذلك الحين انطلاقاً من «لوائح الانذار الاقتصادية». وهي في تصرف جميع الموظفين الذين يتولون مسؤوليات تتعلق بصورة مباشرة او غير مباشرة بالمسائل الاقتصادية والمالية والتجارية.

«ان الموضوعات العامة ذات الاولوية والتي سنعرض لها ادناه، هي قابلة للتطبيق، بدرجات متفاوتة، على جميع المراكز الديبلوماسية والقنصليات. فهي تتعلق بثماني اسئلة اقتصادية تنص عليها «اسئلة الاستخبارات الرئيسية» منذ السنة الضريبية ١٩٧٥، وهي الاسئلة التي وضعها مدير وكالة السي . آي . اي . فينبغي على هذه الاسئلة ان تستجيب لاهداف «الجماعة الاستخبارية» وان تولي الانتباه اللازم لهذه الاهداف التي هي: «اعطاء

المعلومات والتحليلات الموثوقة والمناسبة والواسعة التطبيق على القرارات والمفاوضات التي تمارسها الولايات المتحدة في مجال السياسة الاقتصادية العالمية».

«وتنبغي الاشارة الى ان هذه الاسئلة قد وضعت بعد التداول بشأنها مع عدد من الموظفين الكبار في الوزارات الرئيسية ومع بعض الشخصيات المعنية بالعلاقات الاقتصادية الدولية. بعد ذلك، تمت الموافقة عليها من جانب «لجنة الاستخبارات في مجلس الامن القومي» الذي يشرف عليه وزير الشؤون الخارجية، السيد كيسنجر. وقد وضعنا ارقاماً لاسئلة الاستخبارات الرئيسية لكي يسهل علينا الرجوع الى كل سؤال حسب رقمه. فلا ينبغي بالتالي ان يكون ترقيمها على هذا النحو يضفي عليها اولويات حسب الترقيم. اذ ان لكل سؤال بحد ذاته اهمية كبيرة.

«وترحب واشنطن بجميع الاقتراحات التي تتناول الطريقة التي ينبغي ان تتبعها مبادرات الحكومة الاميركية لدى مراكزها او خارج هذه المراكز، بحيث تستطيع التأثير لتوجيه المواقف والاستعدادات باتجاه ملائم للاهداف الاقتصادية الاميركية.

السؤال رقم ٥٦ : ما هي التعديلات التي طرأت على اجراءات النشاطات الجارية وما هي افضل المؤشرات المتعلقة بالنشاطات المقبلة، في مجال الاقتصاد، في اهم البلدان الصناعية غير الشيوعية، خاصة ايطاليا واليابان والمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا والنروج والسويد؟

«تتناول الاجوبة السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تنتهجها هذه الحكومات في مجال التغييرات الممكنة، فضلاً عن التأثير المحتمل لهذه الأجوبة على السيرورة المقبلة لهذه الاقتصادات وللاقتصاد الاميركي.

«ان تحليل المسالك الحالية والمقبلة المتعلقة بالمجالات الاقتصادية الاساسية، وبتأثير الاحداث الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد الاميركي يعتبر مهمة روتينية بالنسبة لجماعة الاستخبارات الاقتصادية. لكن اختيار هذه المهمة بوصفها «سؤالا استخبارياً رئيسياً» للعام ١٩٧٥، يعكس التذبذبات التي تنطوي عليها التعديلات الاقتصادية الدولية بعد رفع اسعار النفط. ان مختلف الضغوطات المتضافرة الآن: التضخم السريع، المعدلات الايجابية او السلبية في نمو الانتاج، وتدهور اوضاع الموازين التجارية الذي تعاني منه اليوم معظم الامم الصناعية الكبيرة، من شأنها جميعاً، كما هو واضح، ان تولد سلسلة من القرارات السياسية المتضاربة والمدمرة ذاتياً، قد تؤدي الى تسريع الركود القائم حالياً وتهدد بقلب الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي ونحو التعاون السياسي.

«واليكم نماذج من المعلومات التي يطلب منكم وضع التقارير الدائمة والمفصلة عنها:
«١ - تفاصيل بالاجراءات الجارية حول النشاط الاقتصادي، مع احصاءات تدعمها. فضلا عن تفاصيل حول بنية الدخل القومي وتوزيعه، وحول التجارة والتمويلات الدولية، والاجور والاسعار، وموازنة الدولة، والعائدات الضريبية، والتحولات النقدية والمالية الداخلية، والعمالة والبطالة، والطاقة الصناعية غير المستغلة، الى جانب اهم المؤشرات المتعلقة بالنشاط المقبل، مثل طلبات التصدير، والتعمير الرأسمالي المخطط، والتحقيقات حول مستويات الاستهلاك المتوقعة.

«٢ - التقديرات الرسمية وشبه الرسمية للدخل والانتاج القومي، والميزان التجاري وميزان المدفوعات والاجور والاسعار والبطالة.

«٣ - مضمون القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية، والروزنامة المحتملة لهذه القرارات التي قد تتخذها الحكومة، او قد تقوم بها الجماعات الاقتصادية ذات الوزن والاهمية، كالنقابات او جمعيات المستهلكين، فضلا عن الاشارة الى الجوانب الغامضة في المضامين والتواريخ المذكورة.

«٤ - تقدير مفعول القرارات السياسية او الاحداث، سواء كانت جارية ام متوقعة، على مستوى وبنية وتوزيع الدخل القومي والموازين التجارية والمدفوعات والاجور والاسعار والبطالة.

«٥ - طبيعة عملية اتخاذ القرار الاقتصادي من جانب الحكم، ولا سيما:
«أ: حساسية واهداف الاشخاص المسؤولين عن القرارات الاقتصادية، والاهتمام المؤسسي للموظفين الذين يلعبون دوراً اساسياً في اتخاذ القرار الاقتصادي.
«ب: التوزيع الفعلي او المرتقب للسلطة او للنفوط في المجالات الرئيسية من القرار الاقتصادي.
«ج: العناصر المحددة لتوزيع النفوذ بين الشخصيات والموظفين او الجماعات الخارجية، في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي.
«د: التعديلات التي تطرأ على مطالب الجماعات ذات الوزن والضغط الاقتصادي كالنقابات او الاحزاب السياسية المعارضة.

«**سؤال رقم ٥٧**: ما هي الاهداف الرئيسية للقوى الاقتصادية الكبرى (خاصة فرنسا والمانيا الغربية واليابان وانكلترا وايطاليا وكندا والبرازيل) في مجال الاستشارات التجارية (GATT) او المالية (صندوق النقد الدولي) التي يمكن ان تحدث على النطاق الدولي في المستقبل؟

«تضمين المواقف المتوقعة لدى القيام بمفاوضات، فضلا عن العوامل الانتخابية والعلاقات ما بين الحكومات، التي يمكن ان تؤثر على اهداف هذه القوى وعلى مواقفها اثناء المفاوضات. اما بالنسبة للاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف، فينبغي تقدير عواقب الاتفاقات التجارية التناوبية على ميزان التجارة الخارجية الاميركي.

«توضيح المشكلات التي يمكن ان تنشأ لدى المفاوضات التجارية والتي قد تؤثر على حصول الولايات المتحدة على المواد المستوردة ذات الضرورة الاولى. كذلك توضيح الاستراتيجيات الحكومية من اجل تنمية الصناعات - ومن ضمنها الزراعة - التي تملك الولايات المتحدة مصالح بالنسبة لها في مجال التصدير، ولا سيما مجالات التكنولوجيا العالية، والمجالات التي قد تتدخل بصورة فاعلة في السوق الاميركية الداخلية، كصناعات الاحذية او النسيج.

«توضيح مؤشرات النشاط الخارجي المتوقع في مجال النقد العالمي، فضلا عن الانظمة التناوبية لمعدلات الصرف وهوامش تقلبات العملات، وقيمة المنظومة النقدية، ودور حقوق السحب الخاصة، والذهب والعملات الصعبة. هذا الى جانب صلابة الممتلكات بالعملات الاحتياطية، وادلات ضبط ميزان المدفوعات ومعايير هذا الضبط، واستخدام رأس المال ووسائل اخرى لمراقبة ميزان المدفوعات...

«توضيح الجهود التي تبذلها المؤسسات الخاصة للتأثير على المفاوضات الحكومية. وتضمين هذا التوضيح كل ما يتعلق بجهود المنشآت الخاصة والجمعيات المهنية من اجل انشاء حواجز جديدة غير حواجز التسعير، كاشتراط معدلات للانتاج او اجراءات امنية اعتباطية.

«وينبغي ان تعمل التقارير على توضيح النقاط التالية بانتظام، خاصة بالنسبة للبلدان ذات الاولوية، والى حد ما بالنسبة لجميع البلدان:

«١ - الاستراتيجيات المتوقعة في مجال المفاوضات، مع الاشارة الى الاقتراحات الاصلية والاقتراحات الضمنية.

«٢ - كيفية النظر الى استراتيجية المفاوضة الاميركية وردود الفعل عليها قبل المفاوضات.

«٣ - الحساسية تجاه تقديم المفاوضات، وتغيير الاهداف والاستراتيجيات خلال تطور المفاوضات.

«٤ - العوامل المحددة لمسار اتخاذ المواقف والقرارات، ومن بينها:
«أ: تصورات وغايات الشخصيات، والمصالح المؤسسية للموظفين الذين يلعبون دوراً كبيراً في اتخاذ القرار.
«ب: توزيع السلطة او النفوذ في اتخاذ القرار بين الشخصيات والموظفين.
«ج: الاهمية والنفوذ النسبي الذي تتخذه اهم الجماعات ذات الوزن، كالنقابات والاحزاب السياسية المعارضة.

«**سؤال رقم ٥٨**: ما هي التغيّرات التي طرأت على تكوين وعلى جغرافية الممتلكات الاجنبية لاهم البلدان المصدرة للنفط، وما هي سياساتها من حيث تداول الاموال لمدة اطول مما مضى في نطاق المؤسسات المتعددة الجنسية، وسوق الدولارات الاوروبية والسوق المالية الاميركية، والقروض المباشرة او الهبات التي تدفع للبلدان التي هي في طريق النمو؟

«من الضروري ان توضع التقارير المضطردة والتوضيحات الآنية بشكل دائم، بالنسبة لبلدان «الاوبيب» (خاصة المملكة العربية السعودية، والكويت، وايران، والعراق، وابو ظبي، وليبيا، وفنزويلا، ونيجيريا، واندونيسيا) حول النقاط التالية:

«١ - ارتفاع الارباح بناء على التصدير.

«٢ - العائدات الناجمة عن التصدير او عن الاستثمارات الخارجية، وبنية المهل الزمنية بين ازدياد العائدات واستعادة العائدات في مجال تصدير النفط.

«٣ - المستوى الحالي لاستيراد السلع والخدمات، فضلا عن المعلومات المتعلقة بمستويات الاستيراد المقبلة.

«٤ - تسديد الواردات والتعديلات التي تطرأ على المهل الزمنية بين استلام الواردات وتسديد ثمنها.

«٥ - طبيعة الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها هذه البلدان في الخارج.

«٦ - الالتزام بقروض او هبات تجاه حكومات اجنبية او مؤسسات متعددة الجنسية، فضلا عن روزنامة دفع هذه القروض وهذه الهبات.

«٧ - طبيعة الحقائب التي هي بحوزة المؤسسات الرسمية او شبه الرسمية، من حيث

الحصر، ومن حيث العملة السائدة، ومن حيث نضج الممتلكات المالية، والتغيرات الجارية على طبيعة تكوين هذه الحقائب.

«٨ - سياسة اختيار الحصر والعملة السائدة ونضج المشتريات المقبلة للممتلكات المالية من جانب المؤسسات الرسمية او شبه الرسمية.

«٩ ـ السياسات المتعلقة بالقروض المباشرة المقبلة او الهبات للحكومات او المنظمات المتعددة الاطراف.

«١٠ - اشارات الى النوايا المتعلقة بأهم التغيرات في تكوين الحقائب المالية (خاصة من حيث الاتجاه الى الممتلكات التي يسود عليها الدولار، او الابتعاد عنها).

«**سؤال رقم ٥٩**: ما هي سياسة البلدان الكبرى المصدرة للنفط، ومواقفها حول التفاوض، ونقاط ضعفها، من حيث انتاج النفط وتسويقه، وكيف يمكن ان تتأثر هذه السياسات والمواقف من جرّاء تنمية مصادر الطاقة غير الموجودة في بلدان منظمة الاوبيب؟
«تقارير مفصلة ومضطردة حول:
«١ - انتاج وتصدير وطاقات انتاج المواد الاولية الطاقية حسب اجناسها (نفط، غاز، فحم وعناصر دورة الوقود النووي) حالية كانت ام متوقعة، في بلدان «الاوبيب» واهم البلدان الاخرى المنتجة للطاقة.
«٢ - الاستهلاك الحالي والمتوقع للمواد الاولية الطاقية، حسب اجناسها، وبالنسبة للبلدان الكبرى المستهلكة للطاقة.
«٣ - السياسات والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالتفاوض حول انتاج واسعار وتصدير النفط والغاز، بالنسبة للحكومات الفردية والمؤسسات مثل «الاوبيب» والأوابيب».
«٤ - سياسات البلدان الكبرى المستهلكة للطاقة من حيث الامور التي تؤثر على مستويات استيراد الطاقة واستهلاكها.
«٥ - الاتفاقات الثنائية بين اعضاء «الاوبيب» والبلدان الكبرى المستهلكة للطاقة، من حيث التموين ومن حيث تمويل صادرات النفط والغاز.
«٦ - معلومات حول المواقف المقبلة من الاحتياطيات ومن ميزان المدفوعات (خاصة الخطط المتعلقة بمشاريع الاستثمار الكبرى واستيراد المعدات الحربية) في كل بلد من بلدان «الاوبيب»، فضلا عن بلدان اخرى مثل كندا والمكسيك والنروج التي قد تكون قادرة على رفع تموينها العالمي بالطاقة.
«٧ - الاشارة الى الاشخاص البارزين والموظفين او السياسيين الهامّين في كل بلد من بلدان «الأوبيب»، من حيث علاقتهم:

«أ: بسياسة تسويق النفط سواء منه العائد لبلدانهم او لبلدان اخرى من منظمة «الاوبيب».

«ب: بردود فعل الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الكبرى المستهلكة للنفط على هذه السياسات.

«ج: بمدى تأثر هذه السياسات بالنشاطات التي تقوم بها البلدان المستهلكة للنفط وبلدان «الاوبيب» الاخرى.

«٨ - سياسات الانتاج والتسويق والاستثمار التي تنتهجها الشركات النفطية الكبرى، من اميركية واجنبية، فضلا عن اوضاع المفاوضات بين الشركات وبين الحكومات المستضيفة لها.

«**سؤال رقم ٦٠**: ما هي التغيرات المزمع اتخاذها في سياسات الانتاج والاشراف والاسعار، من قبل البلدان الكبرى المنتجة للمواد الاولية او للمنتوجات الحيوية، سواء على الصعيد الفردي او الجماعي؟

«تقرير حول الخطوات المنوي اتخاذها او التي اتخذت بالفعل من جانب الحكومات او القطاعات الخاصة لدى البلدان الاخرى، من اجل حد او تعديل كمية المواد الاولية المصدرة عادة او سعرها او حالة تحضيرها. ويتناول التقرير بشكل خاص الخطوات التي تؤثر على حصول الولايات المتحدة على هذه المواد، والمواقف الحكومية تجاه خطواتها، فضلا عن استراتيجياتها تجاه التعاون بين المصدرين والمستوردين، وذلك ضمن الجهود الآيلة الى استقرار اوضاع السوق من حيث التموّن بهذه السلع، سواء عندما يطرأ نقص عالمي عليها او وفرة عالمية فيها.

«ومن الضروري وضع تقارير مفصلة مدعومة بالحيثيات حول المسائل التالية بشكل خاص:

«١ - احصائيات راهنة ومتوقعة حول الانتاج والتصدير ووضع المخزونات وطاقات الانتاج واسعار واستهلاك المواد الاولية المهمة والمنتوجات الحيوية بالنسبة لمعظم البلدان.

«٢ - سياسة الاحصاء والتخزين لدى الامم المنتجة والمستهلكة ولدى المنظمات الدولية التي يعتمد عليها في دعم الاسعار.

«٣ - المخططات التي تعتزم الحكومات المنتجة وضعها، من اجل لعب دور كبير في ميدان الاشراف او التأثير على الانتاج والاسعار من جانب اعمال وحيدة الجانب او، على الخصوص، جماعية.

«٤ - التعديلات الحالية او المزمع القيام بها على صعيد اهمية تصدير المواد الاولية الاساسية، سواء كانت هذه التعديلات تحظى بتشجيع السياسة الحكومية او لا تحظى، وذلك بغية استخدام المواد الاولية الوطنية باتجاه جعلها منتوجات تصديرية من نوعية ارقى.

«**سؤال رقم ٦١** : الى ايّ حدّ كانت التعديلات التي طرأت على اسعار الواردات والصادرات (نفط، اسمدة، وحبوب، بشكل خاص) مؤثرة على التموّن بالمواد الغذائية، وعلى التجارة الخارجية، وعلى آفاق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في اهم البلدان الآخذة بالنمو (لا سيما الهند والباكستان وكوريا الجنوبية ومصر والمكسيك والبرازيل والارجنتين والاورغواي والتشيلي)؟

«تقرير حول محاولات البلدان الآخذة بالنمو لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية من اجل حلّ مشكلاتها في ميزان المدفوعات. موقف الحكومات تجاه استعمال القروض والهبات او عقود الشراء من اجل تخفيف وطأة اسعار الواردات على اقتصادياتها: الاجراءات المرتقبة او المتخذة من اجل الحد من استهلاك المواد المستوردة الباهظة الثمن، او من اجل تنمية الصناعات التصديرية والاسواق الجديدة في الخارج. وبشكل خاص تقارير مفصلة ومدعومة بالحيثيات حول:

«١ - الكفاءات الاقتصادية الراهنة والتزايد في عدد السكان.

«٢ - تقدير انتاج المواد الغذائية واستهلاكها، وانتاج الواردات الغذائية واستعمالها.

«٣ - مصدر الاخطاء التي تحصل في الاحصاءات الاقتصادية الرسمية الراهنة ومدى حجم هذه الاخطاء.

«٤ - توقعات العائدات في اسواق الصرف بالنسبة للحسابات الجارية.

«٥ - توقعات الامور الممكنة في مجال استيراد رأس المال الصافي (ذي الامتياز او التجاري).

«٦ - تركيب الواردات بالقياس على توقعات التغيير الذي قد يطرأ على مستويات الاستيراد. تقدير مفعول التغيرات الحاصلة في مستويات الاستيراد على اهداف النمو.

«٧ - تقدير وقع القرارات الحكومية على الامكانيات الصافية للتجارة الخارجية، وحاجات الاستيراد من المواد الغذائية، وتوزيع الدخل، وانتاجية الاستثمارات والتزايد السكاني المقبل.

«**سؤال رقم ٦٢** : ما هو الطلب المحتمل (خاصة بالنسبة للاتحاد السوفياتي والصين والهند واليابان واندونيسيا وبنغلادش) لواردات القمح والصويا والرز والذرة والقطن، وما هي مقدرة البلدان الاخرى غير الولايات المتحدة (لا سيما كندا والارجنتين واستراليا والبرازيل وتايلاندا) على تموين السوق العالمية بهذه المواد؟

«تقرير حول التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والتي تؤثر على الانتاجية الزراعية. الاستثمارات في القطاع الزراعي او في البنية التحتية الزراعية. التغيرات في الحاجات الاحتياطية من المواشي. الصعوبات التي تعترض الزرع والحصاد والنقل في ميدان المنتوجات الزراعية. تطور طلب المواد الاولية او الزراعية في الخارج، لا سيما

الحبوب، بما قد يؤدي الى نقص عالمي محتمل، كأن يؤدي الطلب على المنتوجات الاميركية الى نقص فادح في الاراضي الاميركية. الى ذلك، ينبغي ان يكون هناك تقارير مفصلة ومدعومة بالحيثيات حول:

«١ - حالة مواسم الحصاد وآفاقها في كل بلد من البلدان الكبرى المستوردة والمصدرة (بما فيها السوق الاوروبية المشتركة ككل).

«٢ - حالة مستويات التخزين في البلدان المستوردة والمصدرة (وظروف التخزين في الاتحاد السوفياتي) وتصورات هذه البلدان من حيث حاجاتها الى الاستهلاك والتخزين.

«٣ - الحالة الراهنة والآفاق المقبلة لسوق هذه المواد.

«٤ - معلومات عن خطط الانتاج المقبلة التي تشتمل على تغيرات في نمط الانتاج الزراعي والاستثمارات.

«٥ - آفاق تحديث التقنيات في مجال الانتاج الزراعي («الثورة الخضراء»).

«**سؤال رقم ٦٣** - ما هي النشاطات المبذولة حالياً او المزمع بذلها من جانب الحكومات الاجنبية او من جانب الاطراف الخاصة، التي من شأنها ان تؤثر تأثيراً جدياً على طاقة المنافسة لدى الولايات المتحدة في نطاق السوق الخارجية، بحيث يؤدي ذلك الى المساس جدياً بالمصالح الاميركية؟

«امثلة: بيع الطائرات، والمراكز النووية، والاورانيوم المشبع، وبرامج التعمير الضخمة من طراز قناة السويس مثلا.

«تقرير حول النشاطات الحكومية المضادة للتضخم او المضادة للركود الاقتصادي، والتي ترمي الى تشجيع الصادرات او حماية الصناعات الوطنية، مع الاشارة الى اسعار الصادرات التي لا تعبر تماماً عن مستوى الأسعار في الداخل، الى برامج المساعدة واعادة التكيف، والى الحواجز الادارية عند الاستيراد، والتدابير التي تؤثر على استيراد وتصدير التكنولوجيا الصناعية، والى الاتفاقات التجارية التي تنص على قيود معينة او ضمانات محددة، والى محاولات التفاوض حول العقود الكبرى.

«كذلك توضع التقارير حول الاجراءات الحكومية التي تؤثر على العمليات التي تقوم بها الفروع الاميركية في الخارج، او تقلص الملكية الاميركية او القطاعات الاميركية الفاعلة. وكذلك حول نوايا الحكومات لتأميم الشركات الاميركية او نزع ملكيتها. والاشارة الى التغيرات التي تحصل على الصعيد الاقتصادي العام، والضرائب والتعرفات، والعلاوات

التي تعيق او تشجع الاستثمارات الخارجية المباشرة. وحول المواقف الرسمية والخاصة تجاه الاستثمارات الاميركية. وحول الشروط التي تفرض على الفروع الاميركية في الخارج من اجل اعادة استثمار ارباحها في البلد الاجنبي المستضيف لها».

التجارة والمبادلات

تلعب التجارة الاميركية الخارجية دوراً بالغ الاهمية في تكوين الدخل القومي للبلدان المتخلفة. ويمثل التبادل التجاري غير المتكافىء والاستثمارات الاجنبية غطاءً احتكارياً تلجأ اليه الشركات الاجنبية لتسلب البلاد خيراتها القومية.

ويعني التبادل غير المتكافىء بيع المنتوجات الاميركية المصدرة الى بلدان اميركا اللاتينية باسعار تفوق قيمتها الحقيقية في السوق العالمية، في الوقت الذي تشتري فيه الولايات المتحدة منتوجات اميركا اللاتينية باسعار ادنى من قيمتها الحقيقية في السوق العالمية.

وتعود اسباب التفاوت في التبادل التجاري الى بنية التبادل نفسها المبنية على انخفاض اجور اليد العاملة في اميركا اللاتينية.

وتتمثل الطريقة التقليدية للاحتكارات، في التجارة مع بلدان اميركا اللاتينية، في تخفيض اسعار المواد الاولية المعدنية والمنتوجات الغذائية ورفع اسعار البضائع الصناعية التي تصدرها الولايات المتحدة الى درجة اعلى من الاسعار العالمية، مما يرغم تلك البلدان على تصدير المزيد من منتوجاتها من اجل تسديد ثمن وارداتها.

يخضع عدد كبير من بلدان اميركا اللاتينية للتبعية الاقتصادية الاميركية وذلك من اجل ضمان مداخيل هذه البلدان على اساس تصدير مادة واحدة. ففنزويلا مثلا ترتبط ببترولها بنسبة ٩٥ بالمائة والتشيلي بنحاسها بنسبة ٧٥ بالمائة وكولومبيا ببنها بنسبة ٦١ بالمائة.

وتجدر الملاحظة هنا الى اهمية المواد الاولية بالنسبة للصناعة الحربية التي تستهلك ما بين ٧ و٨ بالمائة من الاستهلاك الاجمالي للطاقة، و٥ الى ١٠ بالمائة من الاستهلاك الاجمالي للمواد المعدنية. وتتضاعف هذه النسبة في فترات التوتر والسباق على التسلح.

وبالرغم من وعود الرئيس كارتر التي لم تر النور بـ«ضمان دخول المواد الاولية الى بلدان اميركا اللاتينية بأسعار معقولة، كهدف اولي لسياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه اميركا اللاتينية»، فان ارهاب الولايات المتحدة الاقتصادي استمر، كما في السابق، خاصة في ما يتعلق باسعار المواد الاولية. ولنذكر مثالا على ذلك البنّ. فهذه المادة تهم بدرجة كبيرة البرازيل وكولومبيا والمكسيك وبلدان اميركا الوسطى والبيرو والاكواتور. فعلى اثر تدهور

اسعار البن اجتمعت «المنظمة العالمية للبن» في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ في لندن وقررت اعتماد خطة للتدخل في السوق العالمية للبن في نيويورك سُميت «بانكافي». لكن الولايات المتحدة غيَّرت طرق التدخل في السوق. فكانت النتيجة وقف نشاط «بانكافي»، التي خسرت مئات الملايين من الدولارات. وقد اشترطت الولايات المتحدة في اجتماع لندن، حل «بانكافي» حتى توافق على ابرام اتفاق يقضي بتحديد كميات واسعار البنّ، وقد كان لها ما ارادت، ولم تكن النتيجة العامة لذلك الاتفاق سوى التخفيف فقط من سرعة تدهور سعر البن. دون ضمان الحد الادنى للاسعار التي تشكل المورد الاقتصادي الرئيسي للعديد من الدول المعنية.

ومع ان نمط المبادلات شهد تدهوراً كبيراً، فان الولايات المتحدة استمرت تضع الحواجز والعراقيل امام البضائع الآتية من بلدان اميركا اللاتينية، وقد اتخذت بعض الاجراءات شكلا ارهابياً. ففي سنة ١٩٧٥ فرضت الولايات المتحدة ضريبة تعويضية على الحقائب اليدوية المستوردة من البرازيل لاجبار هذه الاخيرة على مساعدة تصدير تلك البضاعة مالياً. وكذلك بالنسبة لزيت الصوجا. كما فرضت الولايات المتحدة نسبة محددة على الواردات من الفولاذ البرازيلي.

وفي سنة ١٩٧٦ احدثت ضريبة تعويضية على المقصات وخيوط القطن المستوردة من البرازيل.
وفي سنة ١٩٧٧ فرضت ضريبة تعويضية على الحقائب اليدوية والاحذية الواردة من الاورغواي. وقد امتنعت الاورغواي في النهاية عن تقديم مساعدة مالية لتصدير تلك البضائع.

كما هددت الولايات المتحدة بفرض ضريبة تعويضية على النسيج والملبوسات الواردة من كولومبيا والارجنتين والبرازيل والاورغواي.

وتكررت تلك التهديدات ضد ادوات الطبخ والفواكه المكسيكية. ولم تكن الولايات المتحدة ترمي من وراء اجراءاتها تلك الى حصول نتائج ايجابية تنعكس على اقتصادها، بقدر ما كانت ترمي الى احداث تأثير نفسي، يردع سياسة تشجيع الصادرات التي يمكن ان تتوخاها بلدان اميركا اللاتينية.

وتلجأ الولايات المتحدة في المقابل الى ممارسة شتى الضغوطات من اجل الغاء كل الحواجز الجمركية التي تقف امام بضائعها. لقد كانت الحماية الجمركية الوسطى للشيلي تقدر بـ٩٤ بالمائة والقصوى بـ٥٠٠ بالمائة. وكان ٢٧٠٠ نوع من البضائع تخضع لايداع يعادل ١٠٠٠ بالمائة. اما في سنة ١٩٧٩ فقد بلغت الحماية الوسطى والقصوى ١٠ بالمائة

فقط. ولم يبقى سوى ٧ انواع من البضائع التي تخضع للمراقبة الجمركية ولايداع يساوي ١٠٠٠٠ بالمائة. وكانت النتيجة طبعاً اكتساح البضائع الاميركية سوق الشيلي، سواء في التجهيزات او في الاستهلاك.

اما على الجبهة الافريقية فيشير تطور العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والبلدان الافريقية الى ازدياد مضطرد في التبادل التجاري، لدرجة ان ارتباطاً - ولو كان ضعيفاً - بدأ يظهر باتجاه تحقيق تبعية الاقتصاديات الافريقية للاقتصاد الاميركي. فأهمية السوق في القارة الافريقية، الى جانب الثروات المعدنية الموجودة فيها، جذبت الى حد كبير، الرساميل الاميركية ورجال الاعمال الاميركيين. فاذا كانت سياسة الولايات المتحدة الخارجية مبنية على تأمين مصالح رجال اعمالها وتوفير المناخ الملائم لمنتوجاتها الوطنية، فقد كان من الطبيعي ان تتوطد وتتطور العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والدول الافريقية، لدرجة ان بعض المحللين السياسيين الاميركيين يرى في السوق الافريقية فرصة ثمينة ونادرة لسد بعض العجز في ميزان المدفوعات الاميركي. والى جانب ذلك، فان افريقيا هي في طور النمو، وبالتالي فهي بحاجة الى الخبرة الاجنبية والتكنولوجيا الغربية. فلماذا - حسب المنطق الاميركي - لا تكون الولايات المتحدة هي نفسها «العرّاب» الاقتصادي للقارة الافريقية؟

من هنا فان الاخطبوط الاقتصادي الاميركي، الذي يؤثر الى حد كبير على اقتصاديات دول العالم الثالث، بدأ يتغلغل، ولو ببطء وحذر، داخل الدول الافريقية ذات الانظمة الموالية لحكومة واشنطن، بهدف الانتشار فيما بعد داخل الدول الافريقية الاخرى. وتكفي العودة الى جداول التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع افريقيا، لمعرفة التطور الكبير الذي طرأ على ميزان التبادل التجاري بين اميركا والقارة السوداء.

لقد شكلت المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وافريقيا سنة ١٩٧٦ حوالي ٧,٦ بالمائة وسنة ١٩٧٩ حوالي ٨,٤ بالمائة من مجموع المبادلات التجارية الاميركية مع دول العالم، وتمثل هذه النسبة، بالارقام، اكثر من ٢٠ مليار دولار. ويعني ذلك ان حجم التبادل التجاري الاميركي مع القارة السوداء قد تضاعف اكثر من مرتين في غضون ٦ سنوات فقط. وحوالي ٣ مرات في فترة ١٠ سنوات. فاذا كان حجم التجارة الخارجية الاميركية لا يتعدى ٣ بالمائة سنة ١٩٧٠، فقد اصبح ٧,٦ سنة ١٩٧٦ و٨,٤ سنة ١٩٧٩.

ويتبين ايضاً، من الجداول المذكورة، ان الصادرات الاميركية نحو القارة الافريقية قد تضاعفت ٤ مرات في غضون عشر سنوات، في حين ان الواردات من هذه القارة تضاعفت اكثر من ١٤ مرة في المدة نفسها. وهذا دليل كبير على مدى انسياق الاقتصاد الاميركي نحو

افريقيا، ومدى التطور السريع الذي يقود هذا الاقتصاد ليجعله مرتبطاً - ولو بشكل جزئي - بالمواد الاولية والسوق الافريقية. ولتوضيح صورة هذا التطور المفاجىء والسريع في العلاقات التجارية الاميركية - الافريقية، لا بد من مقارنة نسبة حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة مع افريقيا، والبالغة ٨,٤، مع نسبة حجم تبادلها التجاري مع دول اميركا اللاتينية - التي تشكل امتداداً اقتصادياً لها - والتي لا تتعدى ١٣ بالمائة. فماذا يعني ذلك؟

هذه الارقام تعني انه اذا كانت ديبلوماسية الولايات المتحدة التقليدية تعتبر ان اميركا اللاتينية تشكل امتدادًا اقتصادياً لها، وان لها بالتالي مصالح اقتصادية فيها، لا يجوز لاية دولة عظمى اخرى ان تنافسها فيها. فان القارة الافريقية اصبحت - بعد مقارنة نسبة التبادل التجاري الاميركي معها ومع اميركا اللاتينية - تشكل جسراً يزداد، يوماً بعد يوم، اهمية بالنسبة لنشاط الولايات المتحدة الاقتصادي، وانه بالتالي، لا يجوز للدول الصناعية الكبرى الاخرى، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، ان تهدد هذا الازدهار الاقتصادي الاميركي الجديد. من هنا اصبحت القارة السوداء تشكل، ليس فقط موقعاً جغرافياً استراتيجياً للقوة السياسية - العسكرية الاميركية، بل وايضاً موقعاً طبيعياً اقتصادياً للنشاط التجاري الاميركي. فحيثما هناك نشاط اقتصادي اميركي هناك نشاط سياسي لها. لذلك اصبحت القارة الافريقية، بعد سنة ١٩٧٩، مركز ثقل سياسي للديبلوماسية الاميركية. وتكفي الاشارة الى ان واردات الولايات المتحدة من خمسة بلدان افريقية منتجة للطاقة (الغابون، الجزائر، نيجيريا، ليبيا وانغولا) قد تضاعفت منذ سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٧٩، اي في غضون عشر سنوات فقط، اكثر من خمسة الاف بالمائة، وهذا دليل على مدى الاهمية الكبرى التي اصبحت تعلقها زعيمة العالم الغربي على العلاقات الاقتصادية، وبالتالي على العلاقات السياسية مع القارة السمراء.





الارهاب الاعلامي والثقافي

يجد الارهاب الاعلامي والثقافي معناه من خلال مجموعة من النشاطات الادبية الهادفة الى التبشير بالنموذج الاميركي وتقديمه على النماذج الوطنية، بعد فكفكتها واظهار خللها وضعفها في مقاومة الحضارة الحديثة. وترتكز عملية التبشير هذه على تصوير عظمة اميركا واظهارها كعملاق لا يقهر ويهابه الجميع. ويكون ذلك مشفوعاً بالدعاية للقيم والمبادىء الاميركية، «للحرية والديمقراطية»، ولكافة المبادىء التي تمثل ركائز المجتمع الاميركي خاصة والغربي عامة.

ولتحقيق كل هذه الاهداف تُعوَّم الاسواق العالمية بالافلام السينمائية الاميركية والبرامج التلفزيونية التي تساعد عملية التوجيه مساعدة جمة.

اما ظاهرة الارهاب الأكثر ضرراً في هذا الشأن فتكمن في تزوير الحقائق، عن طريق الابحاث والدراسات «العلمية» التي تبدو رصينة ولكنها تكون مفخخة بالسموم النفسية والفكرية الضارة.

عام ١٩٨٠ صدر كتاب بعنوان «الجبل الجليدي» لمؤلفه روبرت هركين يجمع بين دفتيه، وبشكل متجانس، كل العناصر المكوّنة «للارهاب المشوه» التي تروج لها «علب التفكير» الاميركية. ويعتبر هذا الكتاب الذي نشر مرة واحدة في خمسة بلدان والذي سبقته

حملة دعائية واسعة النطاق، بداية مرحلة جديدة تعتمدها السي . آي . اي . لغسل ادمغة البشر.

كتاب اخر في هذا المجال كشفت غطاءه جريدة «الغارديان» البريطانية، وهو بعنوان «التجربة الماركسية في التشيلي» لمؤلفه روبرت موس المعروف بولائه للسي . آي . اي . واكدت فيه «الغارديان» ان الوكالة املت على المؤلف مواقفها ومدته باموالها . وهو المعروف بأنه مفكر الانظمة الدكتاتورية العميلة لاميركا، كنظام شاه ايران وسوموزا نيكاراغوا . ويتقاضى مقابل «وصفاته» مبالغ مالية ضخمة ويحصل على امتيازات اجتماعية فريدة .

ونشرت صحيفة «الدايلي ميل» ومجلة «انكويرز» تباعاً خلال فترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ مجموعة مقالات تناولت «معهد الدراسات العامة» الذي يتألف من ٢٠ صحافياً تشيلياً ترعاهم السي . آي . اي . وتتصل بهم بواسطة روبرت موس .

وقد حتَّمت الضرورة خلق هذا المعهد، خصوصاً عندما حاولت السي . آي . اي . تدبير انقلاب عسكري في التشيلي وفشلت في المرة الاولى بعد ان استنفدت كل قواها وعزت فشلها لسببين :

١ - تردد الضباط التشيليين في القيام باية محاولة لا تحمل التبريرات القانونية والدستورية .

٢ - افتقار هؤلاء الضباط الى التدريب والتأهيل اللازمين للقيام بمثل هذا العمل على ارض وطنهم .

وفي هذا الاطار قام «المعهد» بالاجابة على السببين المذكورين . فمن جهة اخذ يروّج الاشاعات والتهم ضد الحكومة القائمة ويصورها على انها مسؤولة عن انتهاك حرمة الدستور، ومن جهة اخرى راح يصيغ مقالات ودراسات موجهة الى الضباط المعنيين تبين عجز الحكم وافتقاره الفكري وتضعهم في موضع المخلّصين الذين سيقودون البلاد بعد قلب الليندي . وفي الوقت نفسه قام المعهد بنشر كتاب من تأليف باترسيو - محامي السفارة الاميركية - يعرض فيه «للنموذج الرأسمالي للتشيلي» الواجب تطبيقه عندما تتغلب البلاد على «المرحلة الماركسية» .

اما المكيدة النهائية التي وقع ضحيتها الضباط فكانت الخطة المسماة «زد» (Z) والتي وضعها جوراي دوميك احد اعضاء «المعهد» والرامية الى ترويج شائعات حول وجود مشروع شيوعي سري يهدف الى تحييد الجيش وتقسيمه ومن ثم تحطيمه . ولبثّ هذه الخطة لجأت الاجهزة الى نشر بعض المقالات والاخبار والتقارير على صفحات جريدة

«المركورو»، كما عمد اعضاء المعهد الى ايهام المعنيين بوجود الوثائق المتعلقة بالخطة واكتشافها من قبل جهاز استخبارات الجيش. وكانت السي. آي. اي قد استعملت التكتيك نفسه في البرازيل وسُميّت الخطة آنذاك بخطة «اكس. اكس» (XX).

ان الصيغة المعتمدة في قلب الحكومات، انطلاقاً من الترويج لمنطق «علب التفكير» الاميركية المرتبطة بالسي. آي. اي. تتضمن عدداً من العناصر المتشابك بعضها ببعض، مثل:

١ - علب التفكير نفسها.
٢ - منظمات رجال الاعمال المحليين النشطين.
٣ -التنسيق مع اجهزة مخابرات الجيش.

ويكون الحافز المحرك لكل ذلك هو الاعلام المشوّه الذي يلعب دور الوسيط، ويجمع النموذج التشيلي للحل العسكري كل تلك العناصر فهو:

- يستعمل الاعلام لخلق حالة ذعر وازمة.
- تقترح «علب التفكير» على الجيش وصفات وحلولا تساعده في تخطي الازمة.
- يترك للقوات المسلحة تطبيق الطريقة المقترحة.

وهكذا تتضح اهمية وفعالية مثل هذه البؤر الفكرية المتمثلة بمعاهد الدراسات وما شابهها، والتي غالباً ما تكون ادوات تنفيذية بتصرف الحارس العالمي.

والمهم في الامر هو معرفة ان السي. آي. اي، قد خلقت حول نفسها اجهزة تصنع الفكر وتروّج له، عبر وسائل الاعلام التي تدين لها بالولاء.

فبهدف تغطية نشاطاتها الدولية السرّية، واختلاق الشائعات المسمومة ضد الانظمة المناوئة، عملت الاستخبارات المركزية الاميركية على تجنيد عشرات الصحفيين، في مختلف بلدان العالم، واستخدمت الصحفيين الاميركيين المعتمدين في العواصم الاجنبية لنقل الاخبار الكاذبة، التي تسهِّل تمرير بشاعات السياسة الاميركية في الخارج، لدى الرأي العام الاميركي والغربي.

وقد وصف مارشتي وفيليب آجي هذه العلاقات في كتابهما حول السي. آي. اي. مما دفع ادارة السي. آي. اي. فيما بعد الى الاعلان عن «تعهدها» في شباط/ فبراير ١٩٧٦

«بعدم اقامة اي اتصال بالصحفيين والمراسلين الاميركيين في الخارج».

وتلا هذا التعهد نشر تقرير «لجنة تشارش» الذي كشف النقاب عن «وجود علاقات سرية بين السي. آي. اي. وبين خمسين صحفياً ومندوباً لوسائل الاعلام الاميركية في الدول الاجنبية، يشكلون جزءاً من شبكة تضم عدة مئات من الاشخاص الذين يزودون المخابرات الاميركية بالمعلومات في العالم أجمع».

وقد لاحظت بعض الصحف الاميركية ان تقرير «لجنة تشارش» قد اخفى الكثير من الحقائق، فقامت بتحقيقات معمقة، ونشرت «رولينغ ستونز» في اواخر عام ١٩٧٧ مقالا لكارل برنشتاين اكدت فيه ان السي. آي. اي. جنّدت خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة اكثر من اربعمائة صحفي اميركي يعملون في وكالات رويتر والاسوشيتدبرس واليونايتد برس وفي شبكات التلفزة الثلاث سي. بي. اس واي. بي. سي. وإن. بي. سي. وفي مجلّتي تايم ونيوزويك وفي صحف الهيرالد تريبيون ونيويورك تايمز وجورنال لويزفيل وفي المجموعات الاحتكارية الصحفية التابعة لهرست وسكريبز هوارد وكوبلي.

وقد استمرت السي. آي. اي. في تسخير بعض وسائل الاعلام والصحفيين الاميركيين لنشر شائعاتها والقيام باعمال التجسس دون انقطاع، رغم تعهدها الرسمي لمجلس الشيوخ بوقف هذا النوع من الاعمال. واضطر مديرها الاميرال تورنر للاعتراف في مطلع عام ١٩٨٠ بأنه وافق شخصياً على ثلاث عمليات تعاون مع صحفيين في مهمات قامت بها المخابرات. واكد في الاجتماع العام لشركة الناشرين الاميركيين في واشنطن ان السي. آي. اي. قد تستخدم صحفيين في حالات استثنائية عندما يتعلق الأمر «بأمن الولايات المتحدة الاميركية».

وهكذا فإن تشويه الاعلام يتم من خلال ترويج الاخبار المزيفة، عبر استخدام مختلف الوسائل من اذاعات وشبكات تلفزة وكالات انباء وصحف ونشرات دورية. بهدف خلق جو من البلبلة والفوضى يهدّان العزائم ويمسخان الحقيقة الاخبارية.

ان الأمثلة التي تدّل على هذا الواقع غزيرة، الى حد يصعب فيه اختيار الأهم منها، حيث تُعبر كلها عن احداث عالمية في غاية الخطورة، استخدمتها الولايات المتحدة لتبرير سياساتها امام الرأي العام، ولكن هناك بعض الامثلة التي توافقت مع فترات تاريخية شكلّت انعطافاً في حياة الشعوب وفي اشتداد الهجمة الاميركية ضد الدول والأنظمة المعادية لها.

ففي عام ١٩٦٤ اتخذ الرئيس الاميركي السابق لندن. ب. جونسون حادثة «خليج الطونكين»، التي دبرتها المخابرات الاميركية، ذريعة لتبرير قصف شمال فيتنام ولتصعيد العدوان الاميركي على هذا البلد، «الى ان يعيده الى العصر الحجري» على حدّ تعبيره.

وتلجأ ادارة الرئيس رونالد ريغان حالياً الى ذريعة ابسط بكثير من ذريعة جونسون لتصعيد التدخل العسكري الاميركي في مختلف ارجاء العالم بحجة محاربة «الارهاب الدولي» - اي حركات التحرر والأنظمة التقدمية - والخطر السوفياتي المزعوم.

ففي اميركا الوسطى، ترى وزارة الخارجية الاميركية ان السلفادور اصبحت ساحة للاعتداء المسلح الذي تشنه القوى الشيوعية الاقليمية والدولية. وهذا النوع من الاتهامات تتلقفه على الفور وسائل الاعلام التي تلعب عملياً دور القنوات بين الادارة الاميركية والرأي العام.

فوكالة يونايتد برس انترناسيونال (U.P.I) نشرت على سبيل المثال في شهر آذار/ مارس ١٩٨١ برقية عاجلة تحت عنوان: «المتمردون في السلفادور يعتدون على السفارة الاميركية بالرشاشات». وقال نبأ الوكالة المذكورة «ان مسلحين يساريين قد امطروا السفارة الاميركية في سان سلفادور بنيران رشاشاتهم - اليوم - وفرّوا على الاثر، على حد زعم السلطات المحلية... وقد اصبحت هذه السفارة هدفاً لاعتداءات المسلحين اليساريين، بسبب المساعدة العسكرية والاقتصادية التي تمنحها الولايات المتحدة للمجموعة العسكرية الحاكمة بالتحالف مع حزب الديمقراطية المسيحية التي ينوي المتمردون الاطاحة بها».

وبعد ذلك بساعات نقلت وكالات الانباء الاخرى رواية مخالفة لما اوردته الوكالة الاميركية، مما ارغم هذه الاخيرة على تعديل روايتها، بنشر برقية جديدة جاء فيها: «ان مسلحين من اليمينيين المتطرفين هاجموا السفارة الاميركية في السان سلفادور»، وانتقلت فوراً الى التذكير «بأن السفارة الاميركية في هذا البلد قد اصبحت هدفاً لاعتداءات المتمردين اليساريين... بسبب المساعدة الاميركية للمجموعة العسكرية الحاكمة... الخ».

وفي سلسلة هذه الشائعات اقدمت الطغمة العسكرية في السلفادور على ابراز قارب محروق على شاطىء «الكوكو» للصحفيين والمصورين الاجانب، زاعمة ان حوالي مائة مسلح قد تسللوا الى السلفادور قادمين من نيكاراغوا، وهاجموا المنطقة المدنية القريبة من الشاطىء. وقد تم ترويج هذا النبأ بشكل واسع في وسائل الاعلام الاميركية حيث لعبت وكالة يونايتدبرس دوراً اساسياً في هذه العملية «الاعلامية الناجحة». ووفقاً للوكالة نفسها «قررت الحكومة الاميركية بعد اعلان النبأ بساعات قليلة منح المجموعة العسكرية في

السلفادور مساعدات عسكرية واقتصادية هامة كي تتمكن من التصدي للدعم الاجنبي الذي يتلقاه المتمردون».

غير ان السفير الاميركي روبرت وايت أُجبر على الاعتراف بعدها بفترة بسيطة، بأن الدلائل التي قدمتها حكومة السلفادور لا تحمل دليلاً قاطعاً على حصول الهجوم. فقد ذهب الصحفيون الى مكان الهجوم المزعوم ولم يجدوا ما يشير الى اي اثر لقوارب اخرى استخدمها المهاجمون، ولا للجثث الثلاث والخمسين التي ادّعت الحكومة انها تعود للمعتدين. وقال السفير الاميركي في هذا الصدد انه ليس هناك من شاهد على العملية ولا من اثر لجثث القتلى في اي مكان.

والجدير بالملاحظة أن التشكيك بصحة ادعاءات حكومة السلفادور قد ورد بسطور قليلة في الصفحات الداخلية للصحف الاميركية. في حين ان معظم هذه الصحف قد نشرت الخبر الكاذب قبل ذلك في صفحاتها الأولى.

ان هذا الاسلوب الذي يعتمده العديد من وسائل الاعلام الاميركية يعكس في الواقع حقيقة استجابتها للتوجيهات الحكومية التي تمهد لاعلان سياستها باغراق الرأي العام بالاتهامات والشائعات المسبقة.

ومن ضمن هذا المنحى الاعلامي المشوّه اصدرت وزارة الخارجية الاميركية «وثيقة بيضاء» (بسماكة الأصبع!) تحت عنوان «التدخل الشيوعي في السلفادور» وقدمتها للصحافة في شباط/ فبراير ١٩٨١ مدعية انها تكشف عن «نمط مُقلق للغاية لعدة اعمال متوازية ومنسقة يقوم بها عدد من الدول الشيوعية والجذرية بغية فرض حل عسكري على بلد صغير من بلدان العالم الثالث...».

وتضمنت هذه الوثيقة بين طياتها العديد من «الاتهامات الخطيرة» التي تزعم ان دول اوروبا الشرقية وكوبا والنيكاراغوا تقدم المال والسلاح لثوار السلفادور. وقد اوردت، للتدليل على «صحة ذلك»، معلومات تقول ان حكومتي المجر وبلغاريا قد وافقتا على صنع عشرين الف بذلة عسكرية للمقاومين السلفادوريين، وانهما «تنتظران دائماً تسلّم تفاصيل الشكل والمقاييس من الرفاق» الذين لم يكونوا قد اتخذوا بعد قراراً بهذا الشأن. ولا شك انه ينبغي للخيال ان يبذل جهداً كبيراً كي يصدق ان الهم الاول للمقاومين في السلفادور هو اعطاء مصانع الالبسة في المجر وبلغاريا اشكال ومقاييس عشرين الف بذلة عسكرية، رغم ان «الوثيقة البيضاء» الاميركية نفسها قد اكدت اكثر من مرة ان قوات المقاومة تصطدم بالكثير من العقبات والعراقيل لادخال الاسلحة والذخيرة الى السلفادور، فكيف الحال إذاً لادخال عشرين الف بذلة عسكرية!

كذلك تضمنت «الوثيقة البيضاء» اضافة الى «تأكيدات» حول احتجاز سلطات الهندوراس كميات ضخمة من الاسلحة والذخائر ارسلتها نيكاراغوا وكوبا وفيتنام الى المتمردين في السلفادور، صورة «للاسلحة المصادرة» داخل سيارة شحن، تبين للمراقبين وبالعين المجردة انها مركّبة من عدة اجزاء غير متناسقة ولا تعود لجسم واحد.

وقد تلقت الهيئات الاعلامية المختلفة في الولايات المتحدة ملخّصاً عن «الوثيقة البيضاء» ونُشرت التقارير والمقالات المستفيضة حول «الاعتداء الشيوعي على السلفادور»، انطلاقاً من وثيقة وزارة الخارجية نفسها، علماً ان غالبية الصحفيين الذين كتبوا المقالات لم يكونوا قد اطلعوا بعد على النص الكامل للوثيقة. حتى ان مساعد وزير الخارجية للشؤون الاميركية جون بوشيل «صرّح امام عدد من الصحفيين بأن وسائل الاعلام قد ابدت تعاوناً كبيراً عندما نشرت معلومات ترمي الى اظهار التدخل الشيوعي في السلفادور».

وهكذا تكون الاستراتيجية الاعلامية للادارة الاميركية، القائمة على اغراق الرأي العام بتقارير حول التدخل الاجنبي، قد ادت مفعولها، اذ استطاع المسؤولون من خلال عملية اعلامية واسعة نشر دعاية مركزة تخدم سياستهم، دون الاضطرار الى الرد على اي سؤال، نظراً لان الامر يتعلق «بتسرب معلومات» الى وسائل الاعلام. هذه المعلومات الواردة في «وثائق رسمية» اكدّ رجل الاستخبارات المركزية الاميركية السابق فيليب آجي «انها مزورة» وأنه قام شخصياً «بكتابة العديد منها لمدة سنوات طويلة لمصلحة الوكالة في اميركا اللاتينية بهدف تحقيق مرامٍ سياسية مماثلة لما ابتغته الوثيقة البيضاء»[1].

ويتفق الاسلوب المباشر لالصاق التهم واختلاق الروايات في الوقت نفسه، مع تكتيك «تسريب المعلومات»، حيث يعمد اركان الحكومة الاميركية الى الاعلان رسمياً عن وجود خطر ما «يتهدد امن وسلامة الوطن»، بهدف التمهيد لحملة واسعة من التحركات والاجراءات المعادية، على غرار ما حصل في الشهر الاخير من عام ١٩٨١ حيث اعلن الناطق الرسمي باسم البيت الابيض عن اكتشاف «مؤامرة ليبية اعدها العقيد القذافي شخصياً» لاغتيال الرئيس رونالد ريغان وبقية كبار المسؤولين في الادارة الاميركية، وزعم الناطق «ان العقيد القذافي قد ارسل مجموعة من اربعة عشر ارهابياً الى الخارج لتنفيذ مخطط الاغتيالات، وان لدى اجهزة الامن الاميركية الأدلة الكافية بالاسماء والصور التي تؤكد حقيقة التآمر الليبي». وتلا الاعلان عن هذا المخطط تحرك اميركي مكثف لتطويق ليبيا دولياً ومقاطعتها اقتصادياً وارغام الرعايا الاميركيين العاملين فيها على مغادرتها بقوة القانون.

---

(١) - تصريح فيليب آجي لصحيفة «الغارديان» البريطانية بتاريخ ٨١/٣/١١.

وقد سارت معظم وسائل الاعلام الاميركية، التي تمتلكها المؤسسات الكبرى، في ركب الدعاية الرسمية، وظلت طوال ايام عديدة تتحدث باسلوب القدح والذم والتشويه عن «مؤامرات» ليبيا ومساعداتها الضخمة «للارهاب» الفلسطيني والعالمي وما تشكله من خطر على مصالح وامن الولايات المتحدة.

غير ان الايام التالية اظهرت ان الاتهامات الاميركية كانت باطلة من الاساس وليس هناك لا صور ولا اسماء حقيقية. وكشف المعلق الاميركي جاك اندرسون المعروف بسعة اطلاعه واتصالاته ان رواية مجموعة الاغتيال كانت مقدمة لاقناع الحلفاء بدعم واشنطن في اي عمل قد تقوم به ضد ليبيا «لحماية المسؤولين الاميركيين».

واوضح الصحفي الاميركي ان الاتهامات الرسمية ضد ليبيا تضمنها تقرير من اربعين صفحة اعدته الاستخبارات المركزية الاميركية، وان عدداً من المخبرين الذين اعتمدهم التقرير معروفون بعلاقاتهم مع المخابرات الاسرائيلية. وخلص جاك اندرسون الى التأكيد «ان السي. آي. اي. قد لعبت دور المغفل في الحملة ذات المعلومات المضللة، والتي أمر مديرها وليم كايسي شخصياً بشنها ضد العقيد معمر القذافي، وهي تنسجم تماماً مع المخطط السياسي لادارة ريغان وفق رؤيتها للاشياء».

على ان فشل العديد من المخططات التآمرية والتخريبية للسي. آي. اي. وانكشاف فضائحها امام الشعوب، وما رافق ذلك من تنديد وادانات، وتعرّض عملاء الوكالة للتشهير والاغتيالات، وانعدام امكانيات «العمل والتعامل» في الخارج.. . دفع بادارة الرئيس رونالد ريغان الى تدارك الامر وتجديد روح هذا الجهاز الحيوي للسياسة الخارجية، فاعدت على هذا الاساس مشروع قانون جديد اضافي. . احالته على الكونغرس في نهاية عام ١٩٨١، يهدف الى منح السي. آي. اي. الصلاحيات الواسعة، والى حماية عملائها و«اصدقائهم» في العالم. ويفرض مشروع القانون هذا، غرامات مالية باهظة، وعقوبات بالسجن تمتد الى عشرة اعوام، بحق اي شخص يفشي اسراراً عن عملاء الوكالة او نشاطاتهم.

وبموجب هذا القانون الذي يسمح لعملاء السي. آي. اي. بالعمل تحت مظلته ابتداء من عام ١٩٨٢، تسعى ادارة الرئيس ريغان الى تجسيد شعارها «اميركا اولاً» في محاولة منها لاحياء «القوة الاميركية»، او اميركا القوية، والعودة بقوتها العسكرية وبتدخلاتها السرية الى ما كانت عليه خلال الستينات، حيث كانت اميركا اولاً واساساً «اميركا المخابرات». ففي فترة ١٩٥٣ - ١٩٦١ عرفت السي. آي. اي. عصرها الذهبي. وتحت رئاسة آلان دالاس شقيق جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الاميركية في عهد الرئيس ايزنهاور، نشط أكثر من عشرة آلاف عميل انتشروا في جهات العالم الأربع. وكانت حصيلة

نشاطاتهم، تحت شعار «حماية الآمن القومي الأميركي» انقلابات عسكرية، واغتيالات سياسية، ودسائس ومؤ امرات، واشاعات اعلامية، وبطبيعة الحال عشرات الضحايا من الشخصيات السياسية والعسكرية الناشطة على المسرح السياسي في بلدانها، اضافة الى آلاف الضحايا من المدنيين.

وعلى ضوء المهام التي طرحتها ادارة ريغان في محاربة الانظمة التقدمية وحركات التحرير الوطنية، لا بدّ وان ينشط عملاء السي. آي. اي تحت مظلة القانون الجديد دون الخوف من كشف سجلاّتهم او معاقبة نشاطهم من قبل حكومتهم، بعدما ابيح لهم انتحال جميع الصفات واستخدام كافة الاساليب لتنفيذ مآربهم ومخططاتهم في مختلف انحاء العالم.



المطبخ السياسي لادارة ريغان

لقد اصبح ثابتاً ان السلطة الاقتصادية والسياسية في العالم الرأسمالي تقبض عليها اقلية صغيرة. وتمثل هذه الاقلية في الولايات المتحدة تقليدياً السلطة التنفيذية واوساط الاجرام المنظم (المافيا) وعناصر هامة من وكالة الاستخبارات المركزية (السي. آي. اي.) ومن مكتب التحقيق الفيدرالي (اف. بي. آي). اما في ظل ادارة ريغان فقد طالت هذه السلسلة لتضم اليها اليمين الاميركي المتطرف واللوبي الصهيوني، مشكّلة بذلك، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، يداً واحدة توجه العالم الرأسمالي، ولالقاء الاضواء على مختلف هذه العناصر، التي تشكل عصب السلطة في اميركا، لا بد اولاً من البحث في ماضي رونالد ريغان، والمراحل التي شهدتها حياته المهنية والسياسية، قبل ان يدخل المكتب البيضاوي في البيت الأبيض.

وُلد رونالد ريغان في ٦ شباط/ فبراير ١٩١١. ودخل معترك الحياة العامة في شبابه، بوصفه ممثلاً سينمائياً في هوليوود، وقد اعتبر، يومها، نجماً من «الطراز الثاني». لكنه ظل يسعى، بدون طائل، ليصبح نجماً من «الطراز الاول». وقبيل الحرب العالمية الثانية، عُيّن ريغان في مجلس نقابة ممثلي السينما، وعندما اندلعت الحرب خدم في القوات الجوية الاميركية برتبة ضابط. ثم عاد الى مهنته كممثل في اواخر سنوات الحرب، وخلال عامي ١٩٤٥، ١٩٤٦، اعترف ريغان بانه اجتاز مرحلة حرجة في حياته، وكان يعني بذلك انه حاول حلّ الاشكال القائم بين تربيته في جو عائلي ديمقراطي ليبرالي وبين ميوله الشخصية. وفي عام ١٩٤٧، اصبح رئيساً لنقابة ممثلي السينما، واحتفظ بهذا المنصب لمدة ١٢ عاماً،

وهي الفترة التي شهدت بروز الماكارثية والتحقيقات حول «التخريب الشيوعي» في هوليوود. وقد ساهم ريغان في تلك الحملة بحماس، انطلاقاً من قناعته بان الشيوعيين كانوا ينوون انتزاع هوليوود من جمهورها العالمي الذي يُعد نصف مليار نسمة، وكان نشاطه الماكارثي هذا سبباً من الاسباب التي قدمتها زوجته الأولى، الممثلة جين ويمان، للحصول على الطلاق.

وكما في السينما، كذلك في حياته العامة، كان رئيس الولايات المتحدة العتيد يحمل باستمرار مسدساً من عيار ٣٢، يخفيه تحت ثيابه، خوفاً من «اعتداء شيوعي» عليه، وقد نصح، مرة، احدى الممثلات التي كانت تتعرض لتحقيقات مستمرة، بسبب تعاطفها مع بعض الشيوعيين، بقوله: «كل ما عليك ان تدلي به، هو ان تذكري لهم بعض الاسماء التي جرى تداولها سابقاً». ولما رفضت الممثلة هذه النصيحة، جرى تصنيفها في عداد المتعاطفين مع الشيوعيين، ولم تحصل بعدها على اي عمل كممثلة.

في منتصف الخمسينات، بدأ ريغان عمله كناشر اعلاني، وكمقدم برنامج تلفزيوني لحساب شركة «جنرال الكتريك»، وهي احدى اكبر الشركات المتعددة الجنسية في ميدان الآلات الكهربائية والادوات المنزلية. وبعد ٨ سنوات على تقديمه هذا البرنامج قررت الشركة وقف تعاقدها مع ريغان. لكن الممثل والنجم التلفزيوني الاعلاني كان قد وجد سبيله، اذ اصبح الناطق بلسان اليمين المحافظ المتطرف، وقد انهى ريغان عمله في التلفزيون، بوصفه بائعاً لمنتوجات التنظيف «بوراكس».

وفي مطلع الستينات، عمد بعض اعضاء الحزب الجمهوري الى تشجيعه على ترشيح نفسه لانتخابات ولاية كاليفورنيا. لكن ريغان رفض ذلك، مفضّلاً التبشير السياسي على المهنة السياسية.

غير ان كل شيء تغير بالنسبة لريغان في ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٤. ففي ذلك التاريخ، استطاع احد العاملين في حقل العلاقات العامة، وهو م. مون، من اقناع اصدقاء الملياردير الرجعي باري غولدووتر بان برنامجاً يقدمه رونالد ريغان في التلفزيون، عشية الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٤، من شأنه ان يعزز حظ غولد ووتر في النجاح. لكن سناتور اريزونا، المعروف في الاوساط الصحافية بعلاقاته مع المافيا، تردد في الموافقة حتى اللحظة الاخيرة، فقد كان يخشى ان يسيء اليه تأييد اليمين المتطرف، الذي كان ريغان ناطقاً باسمه، لكن البرنامج قُدّم اخيراً، ولاقى نجاحاً انعكس على شخصية ريغان، فضمن للممثل السابق مستقبلا سياسياً.

وعلى اثر الانتخابات التي خسرها غولد ووتر، شكل اصدقاؤه فريقاً اطلق عليه اسم

«المطبخ الخاص». وقرروا ترشيح ريغان لانتخابات حاكم ولاية كاليفورنيا عام ١٩٦٦.

وفاز ريغان بمنصب حاكم ولاية كاليفورنيا. ولم يكن الى جانبه سوى اصدقائه، اعضاء «المطبخ الخاص».

اما «المطبخ الخاص» هذا، فقد تألف من هولمز توتل (٧٥ عاماً)، مدير شركة «هولمز توتل فورد» في لوس انجلوس، وصلة الوصل بين ريغان وغولد ووتر، وهنري سلفاتوري، مدير عدد من الشركات النفطية. والفرد س. بومنغدال، وهو مدير عام سابق لشركة «دينرز كلوب» (التي تعتبران تسيير شؤون الحكم هو مثل تسيير شؤون شركة «جنرال موتورز»). ووليام فرنش سميث، الرئيس السابق «للمطبخ الخاص»، وهو المحامي الشخصي لريغان، ويشغل حالياً منصب وزير العدل. وجوستن دارت (٧٣ عاماً) مدير الشركة المتعددة الجنسية الضخمة «دارت دروغ انتربرايز» التي تتعاطى شؤون الادوية والصيدلة. وايرل م. جورجنسون (٨٣ عاماً) مدير شركة «جورجنسون شيل» في كاليفورنيا. وجوزيف كورز (٦٠ عاماً) مدير مصنع البيرة «كورز بير» في ولاية كولورادو، وممول اليمين المتطرف. وجاك روثر (٦٢ عاماً) مدير شركات نفطية، ومدير «شركة روثر» للبرامج التلفزيونية، ووليام ولسون، وهو ملاّك عقاري كبير والمستشار الشخصي لريغان.

مجموعة كبيرة من رجال الاعمال الاميركيين تتراوح ميولهم السياسية بين اليمين المحافظ جداً، واليمن الرجعي المتطرف، وجدهم ريغان الى جانبه خلال الحملة الانتخابية الرئاسية، وبعد ان اصبح رئيساً للولايات المتحدة. وقد عبّر المؤرخ الاميركي جيمس ماك غريغور برونز عن ذلك بقوله: «لم يسبق للولايات المتحدة ان شهدت رئيساً يملك مثل هذه الصداقات في اوساط رجال الاعمال منذ عهد هربرت هوفر».

ويبدو للوهلة الاولى، من خلال هذه الاسماء البارزة، ان ريغان مرتبط باليمين المحافظ جداً، اكثر مما هو مرتبط بالمافيا وبالسي. آي. اي. فالعلاقات التي يقيمها على مستوى الاركان العليا، توازيها علاقات على المستوى العملي والمؤسسي، حيث يسيطر نفوذ اليمين المتطرف، خاصة في مجلس الأمن القومي والسي. آي. اي. ووزارتي الدفاع والخارجية. ويتسرب هذا النفوذ عبر ثلاث قنوات رئيسية هي: «معهد الدراسات الستراتيجية والدولية»، التابع لجامعة جورجتاون، و«معهد هوفر»، و«مؤسسة اريتاج فونديشن».

ويعتبر «معهد الدراسات الستراتيجية والدولية» مركز نفوذ اساسياً للسي. آي. اي. اما القناة التي تصل بين هذا المركز وادارة ريغان واليمن المحافظ جداً، فهي راي كلين وجورج بوش.

اما «معهد هوفر» فهو مركز قديم يجري فيها اليمين المتطرف «ابحاثه»، وتعود علاقة ريغان به الى عهد توليه منصب حاكم ولاية كاليفورنيا. ويعمل عدد من الباحثين في هذا المعهد ضمن ادارة ريغان. حتى ان ريغان نفسه يعتبر من «الباحثين الفخريين» الذين عملوا في هذا المعهد.

وترتبط «مؤسسة اريتاج» ارتباطاً وثيقاً بمعهد دراسة النزاعات في لندن، وهي ممولة من السي. آي. اي. وجهاز المخابرات البريطاني ام. اي. سيكس. ويرئس «اريتاج» حالياً ادفين ج. فولز جونيور الذي لعب دوراً هاماً بين فريق ريغان الانتقالي وادوين ميس الذي يعتبر رئيس وزارة ريغان. ومن بين الاشخاص الذين وجهت اليهم «اريتاج» دعوات لحضور مؤتمراتها: جوزيف شتراوس الالماني، ايان سميث رئيس حكومة روديسيا سابقاً، ورئيس كوريا الجنوبية الراحل بارك. وتعتبر «اريتاج»، بشكل عام، قلعة اليمين المتطرف، الذي يمارس من خلالها نفوذه على ادارة ريغان والكونغرس الاميركي.

المافيا

الى جانب هؤلاء الاصدقاء والمساعدين والمقربين، الذين تعجّ بهم ادارة ريغان، والذين «يكسبون» رزقهم من اقلامهم و«نشاطهم» الفكري، هناك اخرون ممن يكسبون عيشهم بحمل السلاح وعرض عضلاتهم.

على اثر البرنامج التلفزيوني الذي قدمه ريغان في ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٤ لدعم المرشح الجمهوري، اثار الممثل السابق انتباه مساعدي غولد ووتر، وبالتالي قطاعاً من الحزب الجمهوري، لا سيما جناحه اليميني المتطرف والمرتبط بالمافيا. وعام ١٩٨٠ اثناء المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في ولاية اريزونا، التي تعتبر من معاقل المافيا، حصل ريغان على اكثرية ساحقة جداً لدعم ترشيحه، وهي نتيجة اذهلت اميركيين كثيرين. فهل كانت تلك النتيجة اعراباً عن صداقات حميمة؟ لقد كانت اكثر من ذلك! فقائد الحملة الانتخابية لترشيح ريغان في اريزونا كان السناتور بول لاكسالت الجمهوري، نائب ولاية نيفادا وصديق ميكال ماكلاني شريك المافيا في العاب القمار في ولاية نيفادا. واكثر من ذلك، فقد عمد ماكلاني الى «استئجار» طائرة لفريق ريغان خلال الحملة الانتخابية. وتاريخ ماكلاني «ناصع» الشهرة، فقد كان مسؤولا عن فندق ناشيونال في هافانا في ايام المافيا ودكتاتورية باتيستا. واكثر من ذلك ايضاً، فقد قبل السناتور لاكسالت مساهمة مالية قيمتها ١٠ آلاف دولار دفعها رجل العصابات النيفادي مو دالتيز، الذي خلّده فيلم «العراب» تحت اسم «موغرين» والذين يملك حالياً فندق «لاكوستا» حيث يستجم زعماء المافيا.

في وجود مثل هؤلاء «الاصدقاء» الاقوياء لم يكن ريغان يخشى شيئاً.

لكن امتن العلاقات القائمة بين ريغان والمافيا، ربما كانت تمر عبر «صديقه» فرانك سيناترا، الذي يرد اسمه في جميع الكتب الهامة التي تحدثت عن المافيا منذ عشر سنوات وحتى الآن. لقد مَثُل سيناترا مرات كثيرة امام لجان التحقيق، وعام ١٩٦٣ فقد رخصة ادارة نوادي القمار، لكن بفضل علاقاته بأصدقائه الجمهوريين، وكذلك بفضل صداقته لريغان، استطاع الحصول مجدداً على رخصته في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٨١، اي بعد شهر على تسلم ريغان مقاليد السلطة، رغم ان هناك دعوى ما زالت قائمة بحقه حول تورطه بعلاقات مع مافيا نيويورك.

وهذه الصداقة بين ريغان وسيناترا لها مدلولات خاصة. ففي تموز/ يوليو ١٩٧٦، قطع ريغان حملته الانتخابية الرئاسية لكي يحضر حفل زفاف فرانك سيناترا الى برباره ماركس زوجته الرابعة. اما اشبينة برباره فكانت امرأة تدعى برنيس كورشاك زوجة سيدني كورشاك، وهو زعيم مشبوه للمافيا في لوس انجلوس. واكثر من ذلك فقد اقامت برباره احتفالا بتاريخ ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٠، بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لمولد سيناترا. واذا كان ريغان لم يحضر شخصياً هذا الاحتفال، فان رئيس «مطبخه الخاص» وليام فرنش سميث، الذي اصبح فيما بعد وزير العدل، قد حضره، والمثير للانتباه هو ان سميث حضر الاحتفال غداة تعيينه وزيراً، وهو يدّعي انه يجهل كل شيء عن قضية المافيا وسيناترا. ومرة اخرى ها هو مسؤول اميركي كبير لا يعلم ان وزارته تلاحق «صديقه» سيناترا. انها شريعة الصمت في اوساط المافيا. ولعل احدى الصحف الاميركية لم تبالغ كثيراً عندما قالت ان ادارة ريغان تمثل «تسوية تاريخية» بين المافيا والحكم، يتنازل الحكم بموجبها عن وزارتي العدل والعمل.

وقصة وزارة العمل اوضح وابلغ. فقد اعلن سفاح المافيا القديم الادينا فرايتانو ان جاكي برسر، المسؤول عن القضايا النقابية والعمل في فريق ريغان الانتقالي، وبالتالي المسؤول عن اختيار دونوفان كوزير للعمل، كان يخضع لسطوة جيمس ليكافولي، المعروف بانه زعيم المافيا في كليفلاند. وقد عُيّن دونوفان وزيراً رغم ان هناك تحقيقاً ما زال مستمراً حول علاقاته بالمافيا.

السي. آي. اي.

ويصل الكلام اخيراً الى اولئك الذين يكسبون رزقهم وهم يحملون القلم والسيف معاً. انهم اعضاء وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (السي. آي. اي.) وعلى رأسهم جورج بوش المدير السابق للسي. آي. اي. عام ١٩٧٦، والمرشح السابق للرئاسة،

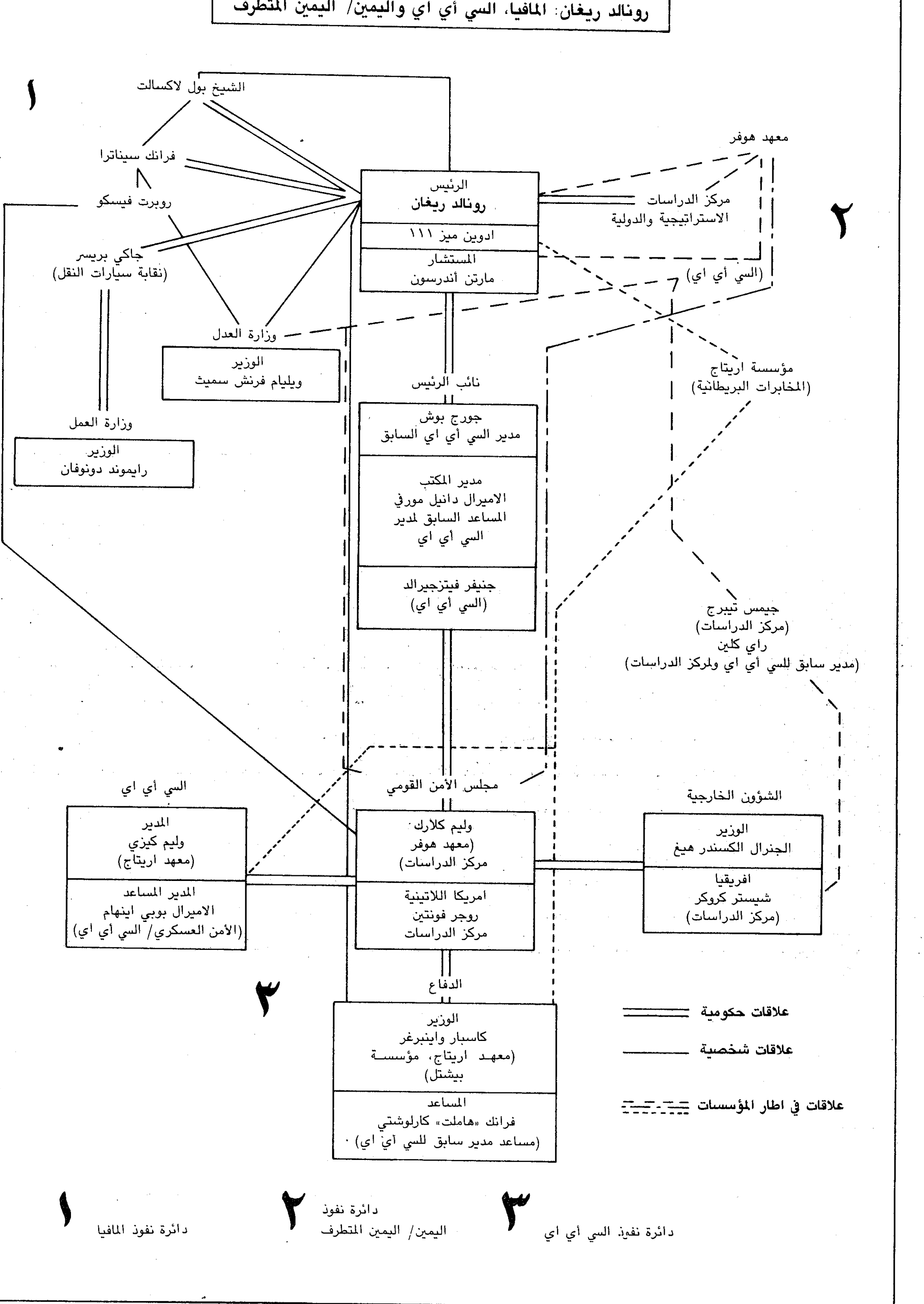
ونائب الرئيس ريغان.

عندما تسلم بوش منصبه، حوّل نيابة الرئاسة الاميركية الى معقل للسي. آي. اي. فعيّن الاميرال دانيال مورفي رئيساً لغرفة نيابة الرئاسة، بعد ان كان مديراً مساعداً للسي. آي. اي. ومسؤولا عن العلاقات مع الوكالات الاخرى التي تضمها اجهزة الاستخبارات. وكذلك اتخذ بوش سكرتيرة ادارية له هي جنيفر فيزجيرالد، وهي السكرتيرة نفسها التي كانت تعاونه عندما كان مديراً للسي. آي. اي. وقد لاحظت صحيفة «واشنطن بوست» (١-٣-١٩٨٠) «ان من بين جميع الذين ترشحوا لمنصب الرئاسة خلال الاعوام الاخيرة، حظي ترشيح بوش المدير السابق للسي. آي. اي. بدعم جماعة الاستخبارات».

لقد استطاع بوش عندما كان مديراً للسي. آي. اي. ان يصحّح «الاخطاء» التي وقع فيها سلفه المدير وليام كولبي. اذ وضع حداً لحرب المرتزقة ضد «الجبهة الشعبية لتحرير انغولا»، من خلال اغداقه بسخاء على الرجال الذين ظلوا في خدمته، وعلى الذين كانوا في الحركات المعارضة. كما انه كلّف لجنة بوضع دراسة عن القوة العسكرية السوفياتية، كان من نتائجها ان ادّت، عبر تلاعب بالارقام، الى رفع النفقات العسكرية السوفياتية بصورة ملفتة للنظر، حسب تقدير المحللين في السي. آي. اي. وشنّ اليمين الرجعي حملة شعواء بناء على نتائج هذه الدراسة المضللة. ومن «مآثر» بوش ايضاً انه لعب دوراً هاماً في طمس التحقيق حول اغتيال اولاندو لوتولييه، الوزير السابق في حكومة سلفادور اليندي التشيلية، في ٢١ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦ في واشنطن.

وقبل ان يعيّن بوش مديراً للسي. آي. اي. كان ممثلا لبلاده في الامم المتحدة في فترة ١٩٧١ - ١٩٧٣. ثم اصبح بعد ذلك امين عام «اللجنة القومية للحزب الجمهوري»، واحتفظ بمنصبه هذا طيلة فضيحة ووترغيت. وقد تورط في هذه الفضيحة بعد ان زجه فيها السناتور لويل فيكر، الذي اتهمه بأنه اتلف وثائق تتعلق بالتمويل السري لحملات انتخابية جمهورية. كما ان هذه الوثائق كانت تورط الرئيس نيكسون، فضلا عن حوالي ٣٠ عضواً كبيراً من اعضاء الحزب الجمهوري، بمن فيهم بوش نفسه، الذي قبض، حسب الوثائق، اكثر من مائة الف دولار من صندوق شركة «تاونهاوس فاوند»، اثناء خوضه معركته الفاشلة ليصبح سناتوراً عن ولاية تكساس.

لقد وضعت المافيا يدها بوضوح على وزارتي العدل والعمل. اما اليمين المتطرف، الذي يمارس نفوذاً كبيراً على ادارة ريغان، وعلى الكونغرس، فقد استطاع السيطرة على وزارتي الدفاع والخارجية. وباشر حملته المعادية لقوى التقدم والحرية في العالم.


رونالد ريغان: المافيا، السي أي اي واليمين/ اليمين المتطرف
الشيخ بول لاكسالت
فرانك سيناترا
روبرت فيسكو
جاكي بريسر
(نقابة سيارات النقل)
الرئيس
رونالد ريغان
ادوين ميز ١١١
المستشار
مارتن أندرسون
معهد هوفر
مركز الدراسات
الاستراتيجية والدولية
(السي أي اي)
وزارة العدل
الوزير
ويليام فرنش سميث
وزارة العمل
الوزير
رايموند دونوفان
نائب الرئيس
جورج بوش
مدير السي أي اي السابق
مدير المكتب
الاميرال دانيل مورفي
المساعد السابق لمدير
السي أي اي
جنيفر فيتزجيرالد
(السي أي اي)
مؤسسة اريتاج
(المخابرات البريطانية)
جيمس تيبرج
(مركز الدراسات)
راي كلين
(مدير سابق للسي أي اي ولمركز الدراسات)
مجلس الأمن القومي
السي أي اي
المدير
وليم كيزي
(معهد اريتاج)
المدير المساعد
الاميرال بوبي اينهام
(الأمن العسكري/ السي أي اي)
وليم كلارك
(معهد هوفر
مركز الدراسات)
امريكا اللاتينية
روجر فونتين
مركز الدراسات
الشؤون الخارجية
الوزير
الجنرال الكسندر هيغ
افريقيا
شيستر كروكر
(مركز الدراسات)
الدفاع
الوزير
كاسبار واينبرغر
(معهد اريتاج، مؤسسة بيشتل)
المساعد
فرانك «هاملت» كارلوشتي
(مساعد مدير سابق للسي آي اي)
علاقات حكومية
علاقات شخصية
علاقات في اطار المؤسسات
١ دائرة نفوذ المافيا
٢ دائرة نفوذ اليمين/ اليمين المتطرف
٣ دائرة نفوذ السي أي اي



السياسة العامة لادارة ريغان

منذ ان تولى رونالد ريغان مسؤولياته الرسمية في البيت الابيض بدأت مؤشرات السياسة العامة التي اقترحها عليه فريق ممثلي المافيا والسي . آي . اي . بالظهور تدريجياً على الصعيد العالمي . . .

ففي اميركا اللاتينية اقترح هذا الفريق اتّباع سياسة في منتهى الرجعية ومعاداة حقوق الشعوب . وطالب بتقديم دعم متزايد لبلدان الـ«اي . بي . سي»، اي الارجنتين والبرازيل والتشيلي «وتمشيط منطقة البحر الكاريبي الاحمر» من القوى التقدمية والثورية، كي تصبح المنطقة باسرها على غرار النموذج البورتوريكي المرتبط عضوياً بالمصالح الاميركية، وكذلك مساعدة الحركات اليمينية وتجمعات المرتزقة التي فرت من نيكاراغوا الى الهندوراس وغواتيمالا . وتقديم المعونات العسكرية والاقتصادية والخبراء للانظمة الديكتاتورية في القارة، وخاصة في غواتيمالا والسلفادور . . . والعمل ايضاً باتجاه تحييد المكسيك وضمها الى كتلة اقتصادية مع كندا والولايات المتحدة . وهكذا جاءت التدابير الاولى التي اتخذها الرئيس ريغان، لتؤكد اعتماد استراتيجية ترمي قبل اي شيء اخر الى الدفاع عن حقوق الولايات المتحدة، وبما ان اميركا الوسطى تمر بازمات مكشوفة منذ عام ١٩٧٨، فهي تشكل اذاً المكان الممتاز الذي ترغب الولايات المتحدة بالعودة فيه الى تقاليدها في التدخل المباشر في «نطاق نفوذها الخاص» . ولتنفيذ هذه السياسة فقد جرى تعيين روجيه فونتين مدير قسم اميركا اللاتينية في «سنترفور ستراتيجيك اند انترناشينول ستارتير» (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) مسؤولا عن اميركا اللاتينية لدى مجلس الامن القومي،

وبالتالي مسؤولاً عن التدخلات السرية في المنطقة. كما اصبح جسي هولمز عضو مجلس الشيوخ عن ولاية كارولينا الشمالية رئيساً للجنة الفرعية المختصة باميركا اللاتينية والتابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ وتمثلت اولى مبادراته بتوجيه برقية تهنئة الى الجنرال لويس غارسيا ميزا المسؤول عن انقلاب ١٧ تموز/ يوليو ١٩٨٠ في السلفادور، والذي يعتمد على عدد من الوزراء انكشفت فضائحهم عبر ضلوعهم في تجارة الكوكايين الدولية. فيما سارع المستشار السابق للرئيس ريغان لشؤون الامن القومي ريتشارد آلن الى الاعلان بان البديل عن الزمرة العسكرية الحاكمة في السلفادور هو التطرف في احد الجانبين، دون ان يشير الى ان هذه الزمرة نفسها تتحمل مسؤولية ما يزيد عن اغتيال عشرين الف مواطن من المتهمين بمعارضة الحكومة في السلفادور.

اما في افريقيا فان سياسة فريق ريغان تصطدم بتناقض مدهش: فهي من جهة تدعو الى الاستقرار السياسي لكي تثبّت بعض الانظمة المتداعية المقربة من الاميركيين، وتسعى من جهة اخرى لمعاكسة النفوذ السوفياتي - الكوبي، فتقدم الدعم المفتوح لكل الانظمة او الحركات «الصديقة» اي الرجعية والمعادية للشيوعية. وهكذا تعمل الولايات المتحدة على دعم جنوب افريقيا وتدخلاتها العسكرية في انغولا التي تتم بواسطة المرتزقة البيض ومساعديهم السود من حركة «اونيتا»، في الوقت نفسه الذي تدعو فيه الى ايجاد حل لمشكلة «ناميبيا» عبر التفاوض مما يعني ان تضطر جميع الحكومات التقدمية المجاورة الى التعاون معها.

ان هذا النوع من تفاقم النزاعات الراكدة يهدد باجتياح جميع البلدان التقدمية في المنطقة. ولا شك في ان هذه السياسة تتفق مع المزاج العدائي المحافظ الذي يتصف به وزير الخارجية الكسندر هيغ، ولا شك ايضاً انها تبدو واضحة من خلال تعيين شستر كروكر المدير السابق للقطاع الافريقي في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، كمسؤول عن المسائل الافريقية في وزارة الخارجية. والجدير بالذكر ان هذا «الاختصاصي» بالشؤون الافريقية في المركز المذكور، لم يستطع، خلال اجراءات التأكد من خبراته، ان يذكر ما هو اسم رئيس وزراء زيمبابوي، روبرت موغابي ولم يعرف ما هو اسم رئيس وزراء جنوب افريقيا، بيتر بوتا.

اما بالنسبة للشرق الاوسط، فلا يبدو ان فريق ريغان تعوزه «الخبرة والكفاءة». بل العكس هو الصحيح. اذ ان ريغان يحاط هنا بعملاء اسرائيليين. منهم اوري رعنان وادوارد لوتاك (اولهما شغل منصباً رفيعاً في الحكومة الاسرائيلية)، بالاضافة الى شخصين نافذين وعلى جانب كبير من «الكفاءة»، هما روبرت توكر من جامعة جون هوبكنز، والحاخام جوزف شوربان، المدير المساعد السابق في جهاز استخبارات القوى الجوية الاميركية. وطبيعي ان يكون هؤلاء الاشخاص جميعاً من المحافظين الجدد ومن الموالين

المتحمسين لحكومة بيغن، مما يشكل مؤشراً بليغاً على السياسة الاميركية المقبلة في الشرق الاوسط، التي تسعى الى تحقيق ثلاثة اهداف: الحفاظ على الاستثمارات وتجارة النفط، ازالة اخطار الثورة الاجتماعية وضمان دائرة نفوذ اقليمية لمواجهة الاتحاد السوفياتي.

واذا كانت هذه الاهداف الثلاثة تشكل محور سياسة واشنطن في الشرق الاوسط، فانه من الطبيعي ان تصطدم هذه السياسة بنقيضها، اي بالسياسة الليبية التي لم تكف منذ اكثر من ١٢ سنة، عن مقارعة السياسة الاميركية في الشرق الاوسط وافريقيا، واحباط خططها.

ولادراك ابعاد هذا التناقض بين السياسة الاميركية والسياسة الليبية لا بد من عرض سريع للمراحل التي اجتازتها السياستان والظروف التي تحكمت بهما منذ عهد ليبيا الملكية وحتى عهد ليبيا الثورة.

تُعتبر ليبيا منطقة استراتيجية بالغة الاهمية، فهي تشكل مفترق طرق رئيسياً ومحوراً هاماً يربط بين المشرق والمغرب من جهة، وبين البحر المتوسط وافريقيا من جهة اخرى. وقد عبّر موسوليني عن هذه الاهمية بقوله بعد احتلال ليبيا اثناء الحرب العالمية الثانية. «اننا الآن في قلب افريقيا».

وانطلاقاً من ذلك، عملت السياسة الاميركية، قبل عام ١٩٦٩، على احتواء ليبيا، فأدخلتها في فلكها واناطت بالسنوسي دوراً يهدف الى تطويق المد التحرري العربي الذي كان يندفع من مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بل ان السياسة الاميركية استخدمت ليبيا قبل عام ١٩٦٩ كشوكة في خاصرة الجمهورية العربية المتحدة، فأقامت في الارض الليبية قاعدة عسكرية لها هي قاعدة «هويلس».

لكن الحسابات الاميركية سرعان ما بددتها ثورة الفاتح التي اطاحت بالعهد الملكي واجلت الاميركيين عن قاعدة «هويلس» العسكرية.

ولم يكتف النظام الليبي الجديد بتبديد الاحلام الاميركية فقط، بل انه ذهب الى ابعد الحدود في مواقفه الجذرية المتصدية لمخططات الاستلاب التي حاول ويحاول الاستعمار العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية، بسطها على تلك المنطقة الاستراتيجية والحيوية من العالم.

واصبحت ليبيا بعد اول ايلول/ سبتمبر من عام ١٩٦٩ بعداً جغرافياً واستراتيجياً لكل قوى التحرر العربي والافريقي والعالمي. ووضعت امكانياتها الكبيرة بتصرف الشعوب التائقة الى التحرر. واختطّت طريقاً ثالثاً في التعامل على الصعيد العالمي بواسطة «النظرية

الثالثة» المستمدة من الشريعة الاسلامية والتطلعات الاشتراكية والوحدوية.

وسرعان ما بدأ الدور الليبي التحرري يمتد في افريقيا، مرتكزاً على جبهتين اثنتين: الاولى، طرد اسرائيل من القارة الافريقية، والثانية دعم حركات التحرر في افريقيا. على الجبهة الاولى ساهم العمل الدبلوماسي الليبي في انحسار النفوذ الاسرائيلي عن القارة الافريقية بعد ان كان لاسرائيل وجود دبلوماسي وعلاقات عسكرية ومخابرات مع اغلب بلدان القارة. وعلى الجبهة الثانية ادى الدعم الليبي لحركات التحرر الافريقية الى انتفاضات ثورية كثيرة في وجه انظمة عميلة للغرب الاستعماري.

ولم يقتصر مجال الدور الليبي التحرري على الساحة الافريقية وحدها، ذلك ان القضية الفلسطينية استأثرت بالجانب الاهم من هذا الدور. وقد عملت ليبيا منذ اوائل السبعينات على منح المقاومة الفلسطينية اقصى ما يمكنها من الدعم والمساندة، عسكرياً وسياسياً، وتصدت لكافة اشكال الحلول الاستسلامية منذ اتفاق فك الارتباط في سيناء الى معاهدة كامب دايفيد الى مشروع الامير فهد، مشكلة مع الانظمة العربية التقدمية «جبهة الصمود والتصدي» التي اطلقت عليها وسائل اعلام الغرب «جبهة الرفض».

امام هذا الواقع الجديد الذي افرزته ثورة الفاتح على الصعيدين الاقليمي والعالمي، كان لا بد للولايات المتحدة الاميركية، وهي ترى مصالحها مهددة في افريقيا وفي الشرق الاوسط، من ان تسعّر حملتها ضد ليبيا وضد العقيد معمر القذافي شخصياً، ناسبة اليه احلاماً «توسعية»، مثل حلمه بانشاء «جمهورية الساحل الاسلامي الافريقي». بل ان الادارة الاميركية الرسمية ذهبت الى حد اتهام ليبيا بمحاولة احتلال التشاد واقتطاع اجزاء من اراضيها، مع ان القوات الليبية استطاعت، ان تحقق السلام في التشاد للمرة الاولى، وان تنسحب منه فور ان طلبت ذلك الحكومة التشادية.

ورداً على الدعم الليبي لحركات التحرر في افريقيا وفي العالم، اتهمت الادارة الاميركية القيادة الليبية بانها تغذي الارهاب العالمي وتدعمه، وليس في ذلك ما يدعو الى الدهشة، اذا عرفنا ان الادارة الاميركية ما زالت تطلق على منظمة التحرير الفلسطينية صفة «المنظمة الارهابية»، مع ان اكثر من ١٠٥ دول قد اعترفت بها رسمياً، ومع ان رئيسها القى خطاباً من على منصة الجمعية العامة للامم المتحدة بدعوة من الجمعية نفسها.

وترى الادارة الاميركية ان السياسة الليبية تتجاوز، من حيث «خطرها» على المصالح الاميركية، السياسة السوفياتية. فليبيا، باعتراف المسؤولين الاميركيين، تدعم اكثر من ٤٥ حركة تحرر وطنية عالمية، بينما لا يدعم الاتحاد السوفياتي، وهو العدو الرئيسي للولايات المتحدة، اكثر من ١٥ حركة تحرر وطنية.

واستناداً الى مجمل هذه المعطيات وما يتفرع منها، يمكن ادراك مغزى الحملات الاعلامية والسياسية التي تشنها ادارة ريغان على القيادة الليبية، لكن ما لا يمكن ادراكه هو تلك الاساليب التي لجأ اليها ريغان والتي اضحكت العالم كثيراً، حتى في الغرب نفسه.

وفي آسيا، استفاد فريق ريغان كذلك من خبرة احد الاشخاص الرجعيين المعروفين، وهو راي كلين المدير المساعد السابق للسي. آي. اي.، والمدير السابق لاجهزة الاستخبارات في وزارة الخارجية واحد مدراء «مركز الدراسات الستراتيجية والدولية». والجدير بالذكر ان كلين مسكون بهاجس «الكا. جي. بي. في كل مكان»، ولا يرى في النزاع الصيني - السوفياتي الا مناورة تهدف الى اضعاف مقدرة الغرب على مواجهة التخريب الشيوعي العالمي. وقد قام بزيارة الى المنطقة، عندما كان مستشاراً لريغان للشؤون الاسيوية، والتقى بين من التقى بهم، بقوات بول بوت التي التجأت الى تايلاندا. كما قام شخص اخر بزيارة غريبة للمنطقة هو وليام كاسي الذي عينه ريغان مديراً للسي. آي. اي. ففي اذار/ مارس، قام كاسي بزيارة مجاملة فجائية لليابان، من اجل حل الخلافات اليابانية - الاميركية، وهذه مهمة ديبلوماسية اقل ما يقال فيها انها غريبة الشأن، اذ انها تتم على يد مدير السي. آي. اي. دون غيره، مما يؤكد ان الادارة الاميركية قد اصبحت بامها وابيها تحت وصاية السي. آي. اي. بالنسبة للامور التي تتعلق بآسيا.

وفي اوروبا، ينتهج فريق ريغان سياسة احياء الحرب الباردة. فقد اكتشفت الادارة الاميركية الجديدة ان هناك خطراً سوفياتياً شديداً يهدد اوروبا، وبالتالي فان على البلدان الاوروبية الحليفة ان تواجه العدو الشرقي بأن تنصاع للولايات المتحدة في النقاط التالية: دفع ميزانيات الدفاع الوطني، عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، عزل الانظمة التقدمية في جنوب افريقيا، قطع كل العلاقات مع الجبهة الثورية في السلفادور ومع الشعب السلفادوري، كل ذلك في خدمة الكفاح ضد التخريب الشيوعي. اما حول النقطة المحددة التي تتناول المساعدة الانسانية التي يقدمها البرلمان الاوروبي للسلفادور، فان ادارة ريغان قد اوفدت لورنس ايغلبورغر الى اوروبا للعمل على وقف هذه المساعدة التي تقع بين ايدي الثوار السلفادوريين. مما يؤكد ان هؤلاء الثوار على صلة وثيقة بالشعب السلفادوري.

ولا تربط ادارة ريغان تنفيذ سياستها الدولية بمدى استجابة الحلفاء والقوى الخارجية، حيث ان مضمون التوجهات العسكرية الاميركية يشكل انعكاسات مباشرة للقناعات الراسخة في رؤوس هذا الفريق الثلاثي - ريغان والسي. آي. اي. والمافيا - المستمدة من سيرورة التاريخ الرسمي للولايات المتحدة، منذ بداية هذا القرن، والتي تعمقت واتسعت بفعل الازمة الاقتصادية الخانقة التي تهدد النظام الرأسمالي، وبسبب رياح التغيير التي

هبت على العالم، دافعة شعوبه نحو الحرية والاستقلال وما يشكله ذلك من تهديد للمصالح الاميركية.

من هذا المنطلق عمدت ادارة ريغان الى التخلي عن سياسة «الشخص الثالث» التي تمثلت اثناء عهد نيكسون - كيسنجر بتكليف قوى اقليمية مهمة القيام بالمهمات العسكرية في بلدان العالم الثالث، نظراً للفشل الذريع الذي مُنيت به هذه السياسة في فيتنام وايران. وبادرت لادارة شؤون «الامبراطورية» بشكل مباشر، فاتخذت العديد من الاجراءات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتمكين الاقتصاد الاميركي من السيطرة على اسواق جديدة وتوطيد هيمنتها على العالم. وتمحورت كافة الاجراءات التي اتخذتها في هذا الخصوص حول محاربة «كل الاضطرابات السياسية والاقتصادية والعسكرية»... والتصدي لكافة الانتفاضات ومحاولات التغيير. والملاحظ ان قانون الادارة الاميركية يرتكز على نظرية غريبة مفادها ان «دول العالم الثالث عاجزة عن حكم نفسها بنفسها» كما يقول جورج ليسكا احد «علب التفكير»، وان للولايات المتحدة «مهمة حضارية» تقضي بالتصدي «للخطر السوفياتي» وتستوجب اللجوء الى العنف.

ويمارس العنف الذي ذكره ليسكا كترجمة عملية لنظرية «مناهضة الانتفاضة» التي رأت النور مجدداً، بعد ان كانتَ قد طُمرت غداة حرب فيتنام، حيث مثّلت السند النظري للتدخل الاميركي. وهكذا، وبعد طول غياب، عاد الرسميون الاميركيون الى استعمال هذه العبارة، وعلى رأسهم الكسندر هيغ وزير الخارجية الاميركي. ففي تعليق له حول احداث السلفادور اعتبرها: «مجهوداً معقداً لفرض نظام شيوعي في اميركا الوسطى». كما اكد في المناسبة نفسها على «وجود دلائل قاطعة لتسليح الثوار من قبل الاتحاد السوفياتي وكوبا».

وفي مجال اخر صرح الجنرال هيغ امام الصحافيين بتاريخ ١٩٨١/١/١٦ «ان الارهاب العالمي - الذي يشمل في نظر الادارة الاميركية الانتفاضات الشعبية والنضالات الثورية والاضطرابات الاقتصادية وما سماه ليسكا «بضغوطات الفقراء على الاغنياء» - سيزيد من اهتمامنا في الدفاع عن حقوق الانسان وصونها».

ولفهم الجو السائد في الاوساط الاميركية الرسمية نورد تصريح روجيه فونتان - المسؤول عن شؤون اميركا اللاتينية في مجلس الامن القومي - حيث يقول فيه: «اذا فشلت المساعدة العسكرية التي تقدمها اميركا للانظمة الموالية لها في صد خطر حرب العصابات او حرب الانتفاضات، فان استخدام القوة العسكرية يمثل احد الخيارات التي يجب على ريغان التفكير بها جدياً». اما الاجراءات العملية التي اتخذت على الطبيعة فهي وضع «قيادة العمليات الخاصة» تحت امرة وتصرف «هيئة الاركان المشتركة» بهدف تنسيق

كافة نشاطات الوحدات الخاصة. ووقّع ريغان قراراً يقضي بالاسراع في برامج التدريب العسكري وتكثيفها، خصوصاً تلك التي يشرف عليها البنتاغون والمتعلقة بمحاربة العصابات، والتي تشارك فيها، علاوة على جنود البحرية، وحدات من القوات البرية «كالقبعات الخضراء» و«القبعات السوداء»، المعروفة بشراسة عناصرها ووحشيتهم الارهابية.

و قد رافق كل هذه الاجراءات حملة سياسية واعلامية في الداخل والخارج تهدف الى تبرير «شرعية» هذه العمليات امام الرأي العام.

وتتميز الخطة الجديدة عن سابقتها بالامور التالية:

١ - **الوقاية**: فعوض ان تواجه الادارة الانتفاضة اذا اُستفحلت. اصبح ضرورياً قمعها في المهد. وعليه لا بد من اكتشاف المعارضين المشكوك في امرهم وفضح العاملين سلفاً وتحييدهم، او تصفيتهم من قبل الاجهزة المختصة، التي يجب تزويدها باحدث وسائل التنصت والرصد ومدها بالعديد من المخبرين والجواسيس.

٢ - **مناهضة الانتفاضة او حرب الشوارع**: تقوم النظرية الجديدة على تنشيط حرب الشوارع والعصابات في المدن، وليس في الريف كما كانت ترمي سابقتها. وتأخذ النظرية الجديدة بعين الاعتبار تطور العمران في بلدان العالم الثالث، وتستلهم العبر من التجارب السابقة (النيكاراغوا) حيث اخذت الحركات الثورية تنشط في حزام البؤس المحيط بالمدن الكبرى. وتسعى الحكومة الاميركية الى اسكات هؤلاء الكادحين «المتوحشين»، على حد تعبير ليسكا، بواسطة تكوين فرق بوليسية كاملة التجهيز ترابط حول الحزام بصورة دائمة. وهذا ما جرى في البرازيل. ويمكن ان يصبح قانون ايمان دائم وثابت تحتكم اليه السلطة الاميركية عندما تواجهها مثل هذه الحالات في كافة الدول المتخلفة.

٣ - **التدخل السريع**: في الوقت الذي كان يؤكد فيه كينيدي على ضرورة مرابطة القوات العسكرية الاميركية على التراب الاميركي، تؤكد حكومة ريغان - على لسان مستشاريها - على ضرورة التدخل السريع والشامل، لسحق اية انتفاضة في المهد، وقبل ان تستفحل وتطال السكان وتجبر بالتالي القوات المسلحة الاميركية على البقاء في مكان الاشتباكات لمدة طويلة، كما حصل في فيتنام.

٤ - **القوة النارية الساحقة**: استخلاصاً للدروس التي تعلمتها في فيتنام ترى الحكومة الاميركية الجديدة ضرورة استعمال كل انواع الاسلحة والذخيرة المتوفرة دفعة واحدة، وليس تدريجياً، حتى يتم سحق الانتفاضة بسرعة فائقة.



الخاتمة

اذا كان هذا الكتاب قد تركّز في جانبه الاكبر على تشريح السياسة الاميركية، فذلك بهدف كشف منطلقات هذه السياسة ونتائجها، لأن الأرهاب الذي يحلو للادارات الاميركية ان توصم به قادة وثوريين ومناضلين هو احق بالولايات المتحدة من غيرها، وفقاً لمنطق التاريخ الحديث والمعاصر.

فبعد انحسار المناخ الدولي الذي سمح بالغزو والسيطرة والفتح والضم، واعتبار الاستعمار حقاً من حقوق الدول العظمى، ظهرت اساليب جديدة للسيطرة والاستغلال تناسب طبيعة العصر.

ومع تطور هذه الاساليب بدأت اساسات الرأسمالية الدولية ترتفع، لكنها ظلّت مفهوماً غامضاً حتى الخمسينات من القرن العشرين، ثم راحت تتبلور حول ثلاثة محاور:

- شركات كبرى عالمية تتجاوز مستوى ومفهوم الأمم والقوميات.
- طبقة يمينية تعمل للتعبير عن كيان دولي له طابع غربي.
- نفوذ اميركي يسعى لاحتواء كافة القوى الامبريالية غير الاميركية باساليب مختلفة وبواسطة ادوات متباينة للتعامل الاقتصادي.

وباختصار فان الوضع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية سرعان ما شهد سيطرة اقتصادية غربية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية. وكان لا بد لنشر هذه السيطرة وتثبيتها من بناء ترسانة عسكرية تستطيع الولايات المتحدة بواسطتها فرض سياستها بالقوة على الدول والشعوب.

لكن النتائج التي ترتبت عن نشوء مثل هذا الوضع كانت أشد هولاً من النتائج التي خلّفتها الحربين العالميتين. فقد انفتح سجل التاريخ على صفحات اميركية سوداء من أقاصي آسيا الى أقاصي القارة الاميركية. ملايين اطنان القنابل على كمبوديا وفيتنام وبالتالي ملايين الضحايا.

ولم تكن هذه الهمجية سوى التعبير العملي للسياسة النظرية الاميركية الرامية الى تحذير

العالم من ان الولايات المتحدة تمتلك قوة مهولة، قادرة بواسطتها على تدمير اخصامها، بصورة لا يقبلها اي عقل.

ان التذكير بالفظاعات الاميركية يبعث على الحزن والغضب معاً، ولكنه يبعث على الثورة ايضاً ما دامت هذه الفظاعات تختلط بالهواء الذي تتنشقه شعوب العالم الثالث، خاصة المقهورة منها، والتي تتحكّم برقابها انظمة عميلة قمعية، لا تعرف من «خيرات» الولايات المتحدة سوى مزيد من السلاح الذي يرهق ميزانياتها.

واذا كان المجتمع الاميركي قد اعلن توبته، واحياناً نقمته، عمّا فعلته الادارات الاميركية المتعاقبة، خاصة في فيتنام، فان التوبة الاميركية الرسمية كانت كاذبة، بدليل تصاعد موجة التهديدات الاميركية بتطوير اسلحة جديدة فتاكة، بل ان هذه التهديدات اصبحت مع وصول الرئيس رونالد ريغان الى الحكم حقيقة عملية.

ان الاكذوبة الكبرى التي روّجتها ابواق الغرب من ان الولايات المتحدة هي «زعيمة العالم الحر» ما زالت تنطلي على كثيرين، مع ان نماذج وامثلة بسيطة تفرزها الحياة السياسية يومياً، لا تترك مجالا للشك بأن الولايات المتحدة هي زعيمة العالم الاستعماري التسلّطي القمعي، لا ترى في طول الكرة الارضية وعرضها سوى مصالحها فقط.

هل من حاجة بعد لايراد امثلة عن ارهاب الولايات المتحدة؟ وهل من حاجة بعد لابراز كيف تدّعي الولايات المتحدة انها تدافع عن حقوق الانسان، فيما هي تنتهك كل يوم حقوق الشعوب؟

أو هل من حاجة بعد للتذكير بمزاعم الولايات المتحدة في حماية أمن وسلام العالم، فيما هي تهدد شعوباً كثيرة بسلاح الغذاء، بل انها تلجأ عملياً الى استعمال سلاح التجويع؟

كان من المفترض ان لا يكون لهذا الكتاب خاتمة، لأنه ليس في أفق السياسة الاميركية ما ينبىء بخاتمة لهذه السياسة، وهذا منطق الأرقام والوقائع في مواجهة منطق الخداع.

الارهاب الدولي بين الواقع والتشويه

منذ سنوات ... ووسائل الدعاية الرسمية ومعظم القنوات الاعلامية والثقافية في الغرب ، تشنّ حملة ضارية ضد « الارهاب » بالمفهوم الذي صاغته الاقلام المعادية لنضالات شعوب العالم الثالث ، بأنظمتها التقدمية وحركاتها التحررية الوطنية والاجتماعية . حتى اصبح من « الشائع » في الغرب الصاق سمة الارهاب بالمناضلين والقادة الثوريين والحكومات والانظمة التقدمية .

هذا الكتاب الذي اعدّته مجموعة من الباحثين الاخصائيين في الشؤون السياسية والاجتماعية ، يشكّل محاولة متواضعة ، لوضع مفهوم الارهاب في نصابه ، من خلال تحليل المفاهيم السائدة والاسس السياسية والايديولوجية للارهاب ، استنادا الى الاصول التاريخية والوقائع الحديثة .

وانطلاقا من ذلك ، فان الكتاب يتناول الارهاب الحقيقي الذي يُمارس ضد الشعوب بطريقة منظّمة ، تستخدم احدث الاسلحة التي اودت بحياة ملايين البشر ، ولا تزال تهدّد بفناء الحياة على وجه الارض .

انه الارهاب الرسمي المنظّم الذي يشكّل اعلى درجات الارهاب وتمارسه الامبريالية العالمية بزعامة رائدتها الولايات المتحدة الاميركية .

